



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي- الجزائر
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم التجارية



الموضوع

أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري
دراسة حالة الجزائر في الفترة (1986-2014)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

الأستاذ المشرف:

الزهرة بن بريكة

إعداد الطالب:

جمال مساعدي

رقم التسجيل:	
تاريخ الإيداع

السنة الجامعية: 2014-2015

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، و من ثم قياس هذا التأثير، لذلك تم اعتماد تحليل تطور كل من سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري منذ (1986-2014) لمعرفة ارتباطهم ، و قد حاولنا صياغة نموذج قياسي مناسب لقياس هذا التأثير وقد خلصنا بأنه لا يوجد تأثير لتغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري نظرا لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات النفط و معظم وارداته هي مواد أساسية لا تتأثر بتغير سعر الصرف.

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف، رصيد الميزان التجاري، نماذج الانحدار الذاتي، الواردات والصادرات.

Résumé:

Cette étude vise à déterminer l'effet des variations du taux de change du dinar algérien sur la balance commerciale et la mesure de cet effet. Nous avons adopté l'analyse de l'évolution du taux de change et la balance commerciale algérienne durant (1986-2014) afin de déterminer leur corrélation, et nous avons essayé de formuler un modèle standard approprié pour mesurer cet effet. A la fin nous avons conclu qu'il n'y a aucun effet des variations du taux de change sur la balance commerciale en raison du fait que l'économie algérienne est une économie de rente qui dépend des recettes pétrolières et la majeure partie de ses importations sont des produits de base qui ne sont pas affectés par les fluctuations du taux de change.

Mots clés :

Taux de change, modèle VAR, solde de la balance commerciale, importations et exportations

Abstract:

This study aims to determine the effect of the exchange rate changes of the Algerian dinar on the balance of trade and then to measure this effect. For this reason, we have adopted the analysis of the evolution of both the exchange rate and the Algerian trade balance since (1986-2014) in order to determine their correlation. So, we have tried to formulate an appropriate standard model to measure this effect. We have concluded that there is no effect of exchange rate changes on the balance of trade due to the fact that the Algerian economy depends on oil revenues and most of its imports are essential materials which are not affected by the exchange rate change.

Key words:

Exchange rates, VAR model, balance of trade balance, imports and exports.

تُكْرِمُ وَ عَرَفَانِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ

الشكر

الحمد لله والشكر والفضل أولا وأخيرا، الله العلي العظيم الذي وفقنا لإتمام هذا
العمل المتواضع
ثم الفضل والشكر والثناء إلى الأساتذة المشرفة التي كانت سندنا لي في إتمام
إنجاز هذا الموضوع

وأشكر كل من ساعدني على إتمام هذا الموضوع من قريب أو بعيد
راجيا من الله عزوجل أن يجازيهم عني خير الجزاء.

مساعدة جمـال

مقدمة عامة

تمهيد

ينطوي سعر صرف العملة اهتمام كبير لدى الاقتصاديين وذلك لاعتباره أداة ووسيلة التي يتم من خلالها موازنة الميزان التجاري نظرا لافتراض وجود علاقة تأثر الميزان التجاري بسعر الصرف، لهذا استوجب على الدولة الجزائرية ان تعتمد سعر صرف ضمن برامجها الاصلاحية، وذلك نظرا لما ينتج عن ابتعاد سعر صرف العملة الوطنية عن قيمته الحقيقية وكذا عن قيمته في السوق الموازية وهذا التزييف السعري من شأنه ان يؤدي إلى الارتفاع في الأسعار النسبية للسلع المحلية والذي يؤدي بدوره الى تقييد الصادرات والخفض منها، وبالمقابل انخفاض الأسعار النسبية للسلع المستوردة الذي يؤدي هو الآخر بدوره الى تشجيع الطلب على الاستيراد.

والعكس في حالة انخفاض سعر صرف العملة الوطنية يؤدي الى انخفاض الاسعار النسبية للسلع المحلية مما يساعد على الطلب عليها من الخارج وذلك ما من شأنه تشجيع الصادرات، وبالمقابل ارتفاع الاسعار النسبية للسلع المستوردة الذي يدفع إلى العزوف على السلع المستوردة وبالتالي تقليص الواردات.

ومن جراء ذلك تكون الدولة الجزائرية قد أرست أرضية صلبة لتجارتها الخارجية من خلال سياسة الصرف التي تتبناها من خلال التخفيض المقصود في سعر صرف الدينار وتقليل الفجوة بين السعر الرسمي والموازي للدينار، والحفاظ على توازن الميزان التجاري المترتب وفق آلية العرض والطلب على العملة الوطنية، وشروط الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، التي تهيئ لها بسعر صرف مناسب لحالة ميزانها التجاري ووضعية منتجاتها المحلية واستيراداتها من المنتجات الأجنبية.

ووفق لهذه السياسة المتبعة تكون حالة الميزان التجاري جيدة ووضعية ميزان المدفوعات مريحة للبلد دون اللجوء إلى سياسات أخرى تكاد تكون محرمة دوليا مثل سياسة الحماية التجارية، خاصة في ظل محاولة الجزائر الدخول ضمن المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يساعد على ترقية المنتج المحلي، والاستقرار في حالة النمو الاقتصادي ككل والدأب على درب الدول المستفيدة اقتصاديا عبر اعتمادها هاته السياسة مؤخرا على غرار الصين تركية والبرازيل والهند.

وهذا ما يدعو الى طرح التساؤل الرئيسي بالشكل التالي:

ـ ما مدى تأثر الميزان التجاري بتغيير سعر صرف الدينار الجزائري ابتداء من سنة 1986؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن تبسيطه في مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

ـ هل هناك نظام معين يجب اتباعه في تحديد سعر الصرف؟

ـ هل سياسة سعر الصرف اتت اكلها في الجزائر في الفترة التي امتدت منذ سنة 1986 الى غاية الان؟

ـ كيف يؤثر خفض سعر الصرف العملة المحلية على حجم وقيمة الصادرات المنظورة وغير المنظورة؟

ـ كيف يؤثر خفض سعر الصرف العملة المحلية على حجم و قيمة الواردات المنظورة وغير المنظورة؟

وللإجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تبنى مجموعة من الفرضيات كالتالي:

ـ فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تقدم ومن اجل تحقيق اهداف البحث يمكن الاعتماد على الفرضيات التالية:

الفرضية الأساسية:

ـ سعر الصرف له أثر بالغ على صافي الميزان التجاري الجزائري بداية من 1986.

الفرضيات الجزئية:

ـ يعتبر نظام سعر الصرف المعموم الأفضل لسعر الصرف.

ـ تعد السياسة التي انتهجتها الجزائر في التحكم في سعر صرفها فعالة الى حد ما.

ـ خفض سعر صرف العملة يساهم في تشجيع الصادرات المنظورة وغير المنظورة.

ـ خفض سعر الصرف يساهم في تقليص الواردات المنظورة وغير المنظورة.

ـ منهج الدراسة:

من اجل الاجابة على الاشكالية والتساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات فسوف يعتمد على المناهج التالية:

ـ التحليل الوصفي: اعتماد منهج التحليل الوصفي في الاحاطة بكل ما له علاقة بسعر الصرف والميزان التجاري في الجانب النظري.

ـ التاريخي: جمع إحصائيات تاريخية تخص التغير في سعر الصرف وكذا الميزان التجاري

ـ القياس الاقتصادي: استخدام القياس الاقتصادي لتحديد طبيعة الرابطة بين التغير في الميزان التجاري والتغير الذي يحصل في سعر الصرف ويكون ذلك في الجانب التطبيقي للدراسة.

ـ اسباب اختيار الموضوع

اسباب ذاتية:

ـ مدى ملائمة الموضوع لتخصصي وتشجيع المشرف لي على هذا الاختيار لان الميزان التجاري وسعر الصرف هما ركنان ركينان في التجارة الدولية.

ـ ميولي الشخصي الى الدراسات التي تعتمد على القياس الاقتصادي.

اسباب موضوعية:

ـ الحرص على معرفة مدى ارتباط الميزان التجاري بسعر الصرف في ظل اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بصفة كبيرة التي بدورها مرتبطة بالدولار، في حين ان قطاع المحروقات زائل.

ـ جاذبية الموضوع وحيويته لما يحمل من تحليلات معقدة ومفيدة، أيضا تجدد الموضوع حيث يبقى دائما جديد رغم قدمه وذلك لتطورات التي تحصل في واقع اقتصاديات الدول النامية وتغير الفجائي والمتذبذب لأسعار الصرف.

ـ اهداف الدراسة:

ـ يُهدف بهذا البحث الى محاولة فهم وإدراك العلاقة بين سعر صرف الدينار والميزان التجاري، كون الاول يفترض به ان يكون من اهم الادوات تأثيرا على الميزان التجاري.

_ محاولة تقييم حجم أثر التغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، ومن ثم تحديد الوسائل والآليات والادوات التي من شأنها الحد من الآثار السلبية لتقلب اسعار الصرف والتكيف مع الازمات والصدمات العالمية، في ضل التحرير التجاري.

_ تحديد مدى فعالية سياسة الصرف المتبعة في تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، ودخول غمار المنافسة في السوق العالمية المفتوحة والتميزة بدناميكية كبيرة.

_ اهمية الدراسة:

عايشت الجزائر حقبة ذهبية في ظل الازمات المتوالية التي مست كبريات دول العالم، واضحت اليوم تعد في مصاف الكبار في العالم من حيث الاحتياطي من العملات الاجنبية الصعبة، وذلك قبل تلويح ازمة في اسعار البترول من شأنها الاضرار بالاقتصاد والعودة به الى سنوات المديونية والعجز في الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات، وفي ظل اضطراب سياسة الصرف العالمية يستوجب انتهاج آلية فعالة في تحديد سعر الصرف، خاصة ان الجزائر اضحت قاب قوسين او ادنى للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وبذلك دخولها المنافسة في السوق العالمية دون قيود كمية او تعريفية، لذا لا مناص من ضبط سياسة صرف من شأنها المساعدة على تشجيع الصادرات وجعلها تنافسية لأجل الحفاظ على حالة الفائض في الميزان التجاري، ولهذا استمد هذا البحث اهمية تحليل وقياس اثر سعر الصرف على الميزان التجاري ابتداء من سنة 1986، وكذا محاولة تقييم اثر سعر الصرف على الميزان التجاري.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: الجزائر كحالة

الزمانية : الفترة 1986-2014

الموضوعية: تتعلق بسعر الصرف و الميزان التجاري.

_ هيكل البحث:

يُحاول في هذا البحث استعراض كل ما يتعلق بسعر الصرف والميزان التجاري، وكذا محاولة تبين العلاقة بينهما ودرجة الارتباط وتأثير الاول في الثاني من خلال القياس الاقتصادي، ثم اختبار حالة الجزائر ومعرفة مدى تطابق وضعها الفعلي والدراسة النظرية ضمن الخطة التالية:

_ الفصل الاول يتم التطرق فيه الى ماهية سعر الصرف، وكذلك سوق الصرف الاجنبي ، والعوامل المؤثرة في سعر الصرف ، وانظمتها كذا نظرياته واهدافه فأخطاره وتقنيات تسيير اخطاره واخيرا الصرف كسياسة.

_ الفصل الثاني يُحاول فيه الاحاطة بكل ما له علاقة بميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتبيان اقسام ومكونات ميزان المدفوعات، كذلك وضعيات ميزان المدفوعات التوازن والاختلال وكيفية علاج الاختلال لهذا الأخير.

_ الفصل الثالث سوف يتم فيه جمع معلومات عن سعر صرف الجزائر منذ الاستقلال الى غاية يومنا هذا وتبويبها تليها حالة الميزان التجاري لنفس الفترة وملاحظة التغيرات التي مستها وتحليل اسبابها.

_ الفصل الرابع يتم عبره اختيار طرق القياس الاقتصادي التي سيتم من خلالها قياس التأثير والارتباط بين الميزان التجاري وسعر الصرف، وبناء النموذج وتوضيح كيفية استخدامه لقياس وتحليل الظاهرة المدروسة، واخيرا اختبار النموذج الذي يمكننا من قياس الظاهرة وتحليلها والوصول الى نتائج لاختبارات الفرضيات واجابة للإشكالية الرئيسية.

_ وفي الختام الخروج بالتوصيات التي من شأنها أن تفيد الطلبة والباحثين مستقبلا أو أصحاب اتخاذ القرار.

_ الدراسات سابقة:

مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة حالة قياسية في الفترة (1990.1 - 4 2003)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي حيث قام عبر الإشكالية التالية: ما هو اثر تغير سعر الصرف على التوازن الاقتصادي؟، اي ما هو اثر التخفيض على المتغيرات الاقتصادية الكلية: مؤشر اسعار الاستهلاك مؤشر اسعار الانتاج الصناعي، الكتلة النقدية، معدل الفائدة؟ بتبيان العلاقة المتواجدة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، وخاصة لدراسة جانب هام من الاقتصاد الوطني والمتمثل في العلاقة بين (الانتاج، استهلاك، معدل الفائدة، الكتلة النقدية) واثر سعر الصرف على هذه العلاقة والهدف من هذه الدراسة لم يكن محاولة علاج هذه المشاكل الاقتصادية إنما قياسها.

_ **حنان لعروق**، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، والتي خلصت من خلال طرح الاشكالية التالية، ما مدى فعالية سياسة سعر الصرف في معالجة الاختلال الخارجي؟ إلى انه معظم الدول النامية تعاني اختلال خارجيا هيكليا تصعب معالجته باستخدام أدوات السياسة النقدية واقتناع صندوق النقد الدولي ان سياسة تعويم العملات هي انجع سياسة من اجل اعادة التوازن الخارجي ومحاولة ضبطه على الدول النامية للذهاب في هذا الاتجاه وفي الفصل التطبيقي توصلت الى ان الاقتصاد الجزائري خاصة القطاع الخارجي يتميز بتوزيع سلعي وجغرافي غير متكافئ، جعل صادراتنا شديدة الحساسية لتغيرات اسعار النفط لتركزها حول مورد واحد وهي الصادرات النفطية مقابل تنوع نسبي للواردات والتي في مجملها ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها.

_ **دراسة عبد الجليل هجيرة**، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية ومن خلال الإشكالية التالية: ما هو اثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الاوروبية (الأورو) وبالنسبة للدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الجزائر؟ استنتجت انه توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الاورو والدولار ورصيد الميزان التجاري في الجزائر أيضا توصلت إلى أن انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الاورو يشكل اصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة انها مرتبطة تجاريا بالدول الاوروبية وترى ان اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات يجعله في تأثر بأهم الصدمات التي تحدث على مستواه.

ـ **اويابة صالح**، اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990 . 2009)، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة، دولية والذي أفضى من خلال هاته الإشكالية: كيف يمكن لتغيرات اسعار الصرف ان تؤثر على التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي ؟ الى انه من اجل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي يجب المزج بين السياسات الداخلية (المالية والنقدية) وسياسة الصرف لتحقيق الاستقرار داخليا والتوازن خارجيا، وان تحقيق التوازن على المدى الطويل يتطلب ارساء دائم لتنافسية خارجية خارج المحروقات واعطاء اهمية لسياسة الصرف وتنويع الانتاج لتفادي الصدمات خاصة البترولية.

ـ **شوقي طارق**، اثر تغيرات اسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة والذي توصل من خلال الاشكالية التالية: ما هي اثر تغيرات اسعار صرف العملات الاجنبية على القوائم المالية ؟ وكيف يتم معالجتها محاسبيا ؟ الى انه يؤثر سعر الصرف على القوائم المحاسبية بالنسبة للمؤسسات ذات النشاط الدولي لأنه بعد تغير سعر الصرف تكون المؤسسة بصدد دفع مبلغ اقل او اكثر من الذي موجود في القوائم وبذلك يعتبر الفارق اما تكاليف او عوائد بالنسبة للمؤسسة اما نظريا فيعتبر فارق غير حقيقي لا توليه المؤسسات اهمية.

الفصل الأول: ادبيات سعر الصرف

تمهيد

تكتسي آلية سعر الصرف أهمية بالغة في اداء المبادلات الدولية الذي يلازمه اختلاف في عملات هاته البلدان هذا ما استوجب إيجاد علاقة تبادلية بين هذه العملات، وفي ظل التوجه نحو اقتصاد السوق واتساع الرقعة الجغرافية وتلاشي الحدود السياسية في مجال الانشطة التجارية، تجلى دور سعر الصرف في اعتماده أداة ربط وتسوية المدفوعات في المكان الذي يتم فيه بيع وشراء العملات المختلفة، وهو سوق الصرف الذي يعمل على تحويل القوة الشرائية لعملات مختلف الدول.

حيث يتم فيه الجمع بين مشتريي وبائعي الصرف الأجنبي، وهو مبني اساسا على مجموعة من المتعاملين في هذا السوق الذين يقومون بمختلف العمليات والاجراءات التي تخص عملية استبدال العملات من بيع وشراء ووساطة.

وذلك وفق تبني عدة معايير مبنية على اسس علمية في شكل انظمة منبثقة ومؤسسة على نظريات تلائم سياسات معينة تنتهجها الدول كل حسب تركيبها الاقتصادية، ولأجل الاحاطة بهذا الفصل سيتم التعرّيج على ماهية سعر الصرف في المبحث الاول والذي سنتناول فيه مفهوم الصرف والبيئة التي ترتب عنها ظهور ما يسمى بسعر الصرف والعوامل التي من شأنها التأثير عليه، ويحتوي ايضا على مفهوم سوق الصرف الاجنبي وما يحتويه من متعاملين وتقنيات التي يتم التعامل بها اثناء عملية بيع وشراء العملات مع الاشارة الى بعض العملات التي لها وزن كبير في سوق الصرف الاجنبي، يليه في المبحث الثاني واخيرا انظمة سعر الصرف المتعددة والمتمثلة في نظام سعر الصرف الثابت، والمرن، والنظام الهجين، كما يحتوي ايضا على اشهر النظريات التي تفسر سعر الصرف والمعروفة باختلافاتها في الطرح فكل منها لها زاوية، ويختتم الفصل بالسياسات التي يمكن تبنيها في تسيير سعر الصرف، كسياسة الرقابة او سياسة التخفيض.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

يعتبر الصرف الفناة التي يتم من خلالها تحويل العملات وفق عدة اشكال لأداء وظائف متنوعة التي تساهم في تحديد سعر الصرف مع مراعات مجموعة من العوامل التي يتحدد وفقها، وتتم هاته الحزمة من الاجراءات في سوق الصرف الأجنبي الذي ينشط فيه متعاملين كل حسب غرضه، وللتفصيل اكثر قسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، المطلب الاول تحت عنوان ماهية سعر الصرف اما المطلب الثاني فهو بعنوان كيفية تحديد سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، وفي المطلب الثالث والاخير سوف الصرف الاجنبي.

المطلب الأول: متطلبات الصرف وخصائصه.

يشتمل الصرف عدة مفاهيم تتضمن الدور والغاية منه وقد صنف الى عدة اصناف بناء على معايير معينة تحاول ابراز وظائفه وسيتم الخوض فيها ضمن هذا المطلب الذي جزء الى اربعة فروع :

الفرع الاول بعنوان الصرف، اما الفرع الثاني تعريف سعر الصرف، والفرع الثالث هو اصناف سعر الصرف وفي الفرع الاخير وظائف سعر الصرف.

الفرع الاول: ابديات الصرف.

راج مصطلح الصرف مع ظهور تعدد العملات بين الاقطار المختلفة ليعبر عن الاجراء الذي يتم من خلاله تبديل العملات بشكل من الاشكال وفق طريقة تسعير معينة .

اولا: اختلاف العملات.

يعتبر الكثير من الاقتصاديين ان الاختلاف الرئيسي بين التجارة الداخلية المحلية والتجارة الدولية ان الاخيرة تستخدم عملات مختلفة في تسوية المعاملات التجارية والمالية، بينما يستخدم في التجارة الداخلية عملة وطنية واحدة ولا يملك احد الحق القانوني في عدم قبولها وكذلك يستخدم جميع مواطني الدولة نفس العملة في تصريف معاملاتهم التجارية والمالية داخل الدولة الواحدة. ولكن عندما يخرج اي مواطن خارج حدود بلده، فانه يحتاج الى تبديل عملته الوطنية بعملات اجنبية حتى يستطيع شراء السلع والخدمات التي يحتاجها، وتتم عملية بيع وشراء العملات المختلفة في اسواق الصرف وفق اسعار صرف¹.

ثانيا: عملية الصرف.

عملية الصرف هي اجراءات المبادلة للعملات وفق لمعدل صرف محدد وتتم وفق طريقتين اما بالصرف اليدوي او الصرف المسحوب:

1 _ **الصرف اليدوي:** هو الذي تتم عملية المبادلة فيه ما بين وحدات من النقد الوطني لقاء وحدات من النقد الاجنبي يد بيد ما بين الصراف والمشتري.

2_ **الصرف المسحوب:** وهو الذي تتم المبادلة فيه على اوراق مسحوبة على الخارج تعطي حاملها الحق في تحويلها في الخارج الى نقود اجنبية في فروع لهاته البنوك المتواجدة في الخارج.

¹ _ علي عبد الفتاح ابو شراب، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، ط 3، 2013، ص 26.

ثالثاً: طريقة التسعير.

تتم طريقة التسعير وفق منظرين كل دولة تسعر بمنظار، اما طريقة مباشرة او غير مباشرة، او عبر التسعير المتقاطع.

1_ التسعير المباشر: هو عدد وحدات العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

2_ التسعير غير مباشر: هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

3_ التسعير المتقاطع: هو تحويل عدد من الوحدات من العملة الى عملة اخرى عبر تسعيرهما بعملة ثالثة اي عدم وجود سعر صرف يربط بينهما.

الفرع الثاني: تعريف سعر الصرف.

تعددت تعاريف سعر الصرف عند الكتاب ، فمنهم من عرفه على انه:

1_ عملية يمكن من خلالها تحويل النقود المحلية الى نقود اجنبية¹.

ومنهم من عرفه على انه:

2_ ذلك المعدل الذي يتم على اساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم².

وعرفه آخر على انه:

3_ سعر عملة وطنية واحدة، مقابل عملة أخرى، أو سلة من العملات³.

4_ ثمن عملة دولة مقومة بعملات دول اخرى⁴.

وقد عرف ايضا على انه:

5_ رابط لجهاز الاثمان لبلدين مختلفين، حيث تعد احدى العملتين سلعة والاخرى هي النقد الذي يقيس قيمة تلك السلعة⁵.

ومن خلال هاته التعاريف يمكن القول ان سعر الصرف : هو ذلك الرابط لجهازي الاثمان لبلدين مختلفين الذي يتم من خلاله تحويل العملة المحلية بالأجنبية وفق معدل بواسطته تثمن عملة بعملة اخرى او سلة من العملات.

¹ _ أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص 23.

² _ بوخاري لحو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 120.

³ _ bank of canada , ca search for backgrounders , 2012, p2.

للاطلاع الموقع : 22/02/2015 . 11:35 <http://www.bankofcanada.ca/about/educational-resources/backgrounders>.

⁴ _ الحصري طارق فاروق، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 90.

⁵ _ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 22.

الفرع الثالث: اصناف سعر الصرف.

تختلف تصنيفات سعر الصرف باختلاف المعيار المعتمد في التميز بين انواع سعر الصرف فتصنف حسب معيار القيمة ومعيار الأجل وكذا حسب المعيار القانوني.

اولا: حسب معيار القيمة.

هناك عدة اسعار صرف وفق هذا المعيار وهي: سعر الصرف الاسمي والحقيقي وسعر الصرف الفعلي، لكل منهم دلالاته الاقتصادية وفيما يلي مفهوم كل واحد.

1_ سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن ان يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الاجنبية¹.

ويتحدد في سوق الصرف الاجنبي بناء على مجموعة من الاعتبارات التي تتجسد من خلال آلية العرض والطلب على العملة ويكون معبرا عنه في سوق الصرف بعرضه للمتعاملين في اللحظة المحددة اي سعر العملة الجاري، ويمتاز بالديناميكية، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية للسلع والخدمات ما بين البلدين.

2_ سعر الصرف الحقيقي: هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، كما يعتبر كمقياس للقدرة التنافسية للبلد وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم².

نفرض أن مستوى الأسعار العام في بلد ما هو p ، وفي البلد الأجنبي p^* ، و سعر الصرف الاسمي هو e ، فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كما يلي: $e_r = \frac{e \cdot p^*}{p}$ ³.

اذن سعر الصرف الحقيقي هو مؤشر يعبر عن مستوى الاسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية وهو عبارة عن سعر الصرف الاسمي مضاف اليه معدل التضخم او بعبارة اخرى هو عبارة عن نسبة ثمن السلع المحلية مع ثمن السلع العالمية.

3_ سعر الصرف الفعلي: هو معدل عدد الوحدات المدفوعة الى المقبوضة فعليا مع احتساب كامل المصاريف والعمولات الخاصة بعملية الصرف من رسوم وضرائب.

ثانيا: حسب معيار الأجل.

وفق هذا المعيار نجد ان اسعار الصرف تنقسم الى نوعين، عاجل وأجل.

1_ سعر الصرف العاجل: يعرف سعر الصرف العاجل على انه سعر الصرف الاجنبي المطبق في عمليات الشراء والبيع للعمليات الاجنبية، مقابل التسليم في الحال⁴.

يتم هذا الاجراء في الصفة الفورية التي يتم فيها تبادل عملة واحدة مقابل عملة أخرى، ثابتة على الفور فيما يتعلق بالتزام النقد الأجنبي، وذلك بالمعدل المحدد، حيث تأخذ عملية التسوية مدة يومين عمل، ويرجع ذلك إلى

¹ _ بلقاسم العباس، "سياسات أسعار الصرف"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، 2003، ص 4.

² _ قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 10.

³ _ بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص 5.

⁴ _ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، 2011، ص 118.

حقيقة أن البنك يتطلب يومي عمل لإشعار ولمعالجة ما يتعلق بالمدفوعات المستحقة العاجلة لتتم معالجتها، ويمكن الحصول على تغطية لخطر تقلب الصرف في مدة يومين¹.

وعادة ما يتم التسليم والتسلم للعملات المباعة خلال يومي عمل عدا يوم التعاقد على العملية وهناك اسواق يمكن التعامل فيها على أساس التسليم في نفس اليوم².

2_ سعر الصرف الآجل: استبدال عملة مقابل عملة أخرى في تاريخ مستقبلي على أساس سعر صرف آجل يتفق عليه الطرفين ويتم تحديد هذ السعر وتاريخ التسليم و مبالغ العمليتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة³.

يترتب على السعر العاجل ولآجل ما يسمى سعر المبادلة حيث ان سعر المبادلة هو، "الفرق بين سعر الشراء العاجل وسعر البيع الآجل، وهو ليس بسعر صرف"⁴.

اذن هو "العائد المتوقع من جراء شراء العملات الاجنبية في الحاضر وبيعها في الفترة المقبلة في السوق الفورية وسمي أيضا علاوة آجلة، بعبارة اخرى ما يعادل الفجوة بين السعر الآجل وسعر الصرف المتوقع في الفترة المقبلة"⁵.

ثالثا: حسب معيار الرسمية.

حسب هذا المعيار نجد نوعين من الاسعار هناك سعر صرف رسمي وسعر صرف غير رسمي.

1_ سعر الصرف الرسمي: يعتبر "سعر الصرف الرسمي هو السعر القانوني في سوق الصرف"⁶، أي هو سعر الذي يتم التعامل به في سوق الصرف الاجنبي وتحت الاطار القانوني ويكون مصرح به ومعلن للجميع.

2_ سعر الصرف غير الرسمي او الموازي: "سعر الصرف الموازي فهو سعر السوق السوداء في نظام السوق السوداء"⁷، اي هو السعر الذي يتم اعتماده في عمليات الصرف التي تتم خارج سوق الصرف الاجنبي.

الفرع الرابع: وظائف سعر الصرف.

تتمثل وظائف سعر الصرف في: الوظيفة القياسية فالوظيفة التطويرية وكذا الوظيفة التوزيعية.

¹ _ global markets , the spot market forex relationship centre , corporate and investment banking division ,standard bank, p 1.

للاطلاع الموقع : http://ws9.standardbank.co.za/forexWebsite/docs/spot_mkt.pdf . 22/02/2015 19:38

² _ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق، ص 34.

³ _ مراد بن ياني، "سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تلمسان، دفعة 2011-2012، ص 36.

⁴ _ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 119.

⁵ _ virginie coudert , valérie mignon , the forward premium puzzle- and the sovereign default risk ,document de travail center d'études prospectives et d'informations internationales no 2011 – 17july p10.

للاطلاع الموقع : <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0261560612001349> 21/02/2015 21:23

⁶ _ شعيب بنوة، خياط رحيمة، "سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري"، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة

حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد5، 2011، ص 122.

⁷ _ نفس المرجع السابق.

اولا: وظيفة قياسية.

حيث يعتمد المتعاملون الاقتصاديون على سعر الصرف بغرض قياس ومقارنة الاسعار المحلية لسلعة معينة مع اسعار نفس السلعة في السوق الاجنبية¹.

حيث يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية، ويضع المنتجين امام الصورة الحقيقية لقيمة منتجاتهم في الاسواق العالمية وكذا قيمة المواد الاولية الداخلة في العملية الانتاجية، وبالتالي قياس مردودية انشطتهم في ظل البيئة الدولية.

ثانيا: وظيفة تطويرية.

يمكن ان "يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة باتجاه سوق شريك تجاري معين، ومن جانب آخر يمكن ان يؤدي سعر الصرف الى الاستغناء عن فروع صناعية معينة"².

معنى هذا استخدام الدولة لسعر الصرف كأداة تشجيع او تقييد منتجات وقطاعات على حساب اخرى حسب الغرض.

ثالثا: وظيفة توزيعية.

يقوم سعر الصرف بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي، والثروات الوطنية بين اقطار العلم³. من الواضح ان الوظيفة التوزيعية نتيجة للوظيفة التطويرية، بحيث يتم توزيع الثروات وفق المخططات المسبقة، لعمليات التبادل الدولية، المراعية للمصالح المتبادلة والمتناثرة في دول العالم المختلفة.

المطلب الثاني: كيفية تحديد سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

تقوم كل دولة بتحديد سعر صرفها بناء على الظروف التي تسود اقتصادها ومراعات لعدة عوامل، وهذا المطلب يحتوي على حالات تحديد سعر الصرف والعوامل التي تؤثر عليه.

الفرع الأول: كيفية تحديد سعر الصرف.

تحدد كل دولة سعر صرفها بشكل من الاشكال التالية:

اولا: الربط المباشر بعملة قيادية.

في هذه الحالة العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن تجاه العملة المرتبطة بها، مادامت السلطات النقدية للبلاد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة⁴.

ثانيا: الربط بسلة العملات.

¹ _ امين صيد، مرجع سابق، ص 26.

² _ المرجع السابق، ص 27.

³ _ نفس المرجع السابق.

⁴ _ هجيرة عبد الجليل، "اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، دفعة 2011-2012، ص 36.

وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين، ويشار هنا إلى أن سعر الارتباط يختلف حسب اختلاف الأقطار، أو تربط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية¹.

ثالثاً: التعويم الحر دون أي ارتباط.

ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات، وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة، وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا، وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق².

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف واساليب تجنبها.

يتأثر سعر الصرف بحزمة من المتغيرات وقد اوجد الاقتصاديين اساليب يمكن من جراء انتهاجها تخفيف تأثير سعر الصرف بهاته المتغيرات:

اولاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

التغير في سعر الصرف يكون نتيجة لتغير بعض العوامل منها:

1_ عرض النقد: يرى فريدمان ان المضامين المهمة للسياسة النقدية في علاقاتها بالنمو والاستقرار الاقتصادي، هو ضرورة التناسب بين معدل نمو كمية النقود الكلية ومعدل نمو الانتاج والسكان للإبقاء على الاسعار مستقرة³.

معنى هذا انه لأجل المحافظة على مستوى الاسعار يجب ان تكون الزيادة في المعروض النقدي موازية للزيادة في الانتاج المتناسب هو الآخر مع معدل نمو السكان لأجل ثبات مستوى الاسعار، اما اذا كانت الزيادة في المعروض النقدي لا تتناسب مع الزيادة في الانتاج ومعدل نمو السكان فهذا يؤدي الى تذبذب تنافسية السلع المحلية مع نظيراتها من السلع العالمية بسبب التفاوت الحاصل في مستوى الاسعار الناتج عن تغير المعروض النقدي، وبالتالي تحول الطلب على السلع ذات المستوى المرتفع للأسعار الى السلع ذات المستوى المنخفض للأسعار.

1_1 نسبة زيادة المعروض النقدي اكبر من نسبة زيادة الانتاج ونمو السكان: في هذه الحالة سيتجه الطلب نحو السلع الاجنبية، وسيزيد بذلك الطلب على النقد الاجنبي وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية في السوق الاجنبي وبالتالي انخفاض سعر الصرف.

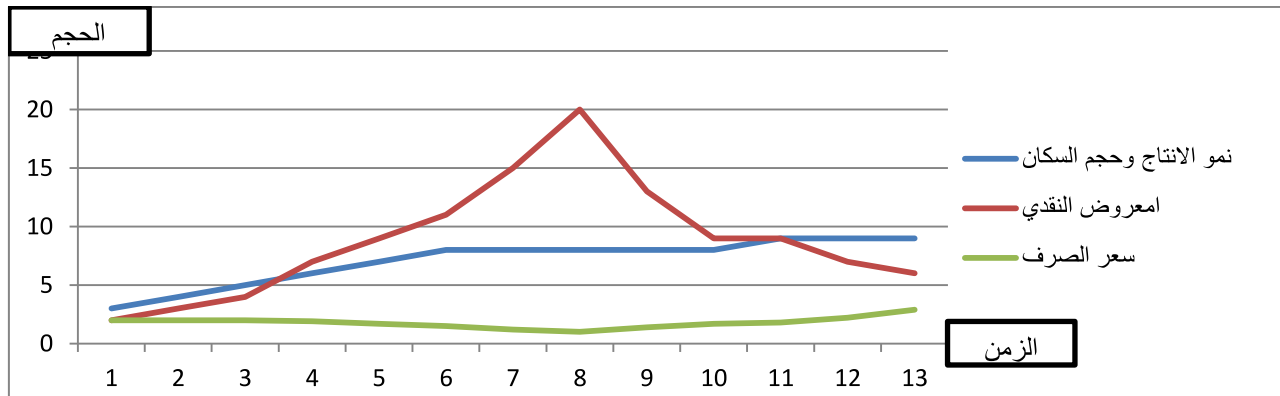
¹ _ هجيرة عبد الجليل، المرجع السابق، ص 36.

² _ نفس المرجع السابق.

³ _ عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالي، مرجع سابق، ص 62.

1_2_ نسبة زيادة المعروض النقدي اكبر من نسبة زيادة الانتاج ونمو السكان: في هذه الحالة سوف يحصل العكس، ستنخفض الاسعار المحلية مقارنة بالعالمية وبذلك سيزيد الطلب الخارجي على السلع المحلية مخفا ورائه زيادة المعروض من العملة الاجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية محدثا ارتفاع سعر الصرف .
والتمثيل البياني الافتراضي التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (I - 01): المعروض النقدي واثره على سعر الصرف.



المصدر: من اعداد الطالب بواسطة برنامج Excel

2_ أسعار الفائدة: ان رؤوس الاموال الساخنة والارصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات اسعار الفائدة اذ انها تتدفق الى المناطق ذات العائد المتوقع الاعلى¹.
حيث انه تختلف اسعار الفائدة بين البلدان تبعا لدرجة وفرة او ندرة راس المال فيها، ومن الواضح ان سعر الفائدة يرتفع في البلدان التي تشكو من ندرة راس المال، وينخفض في البلدان التي يتوافر فيها فائض منه وعلى اساس ذلك سوف ينتقل راس المال من البلدان الوفيرة براس المال الى البلدان النادرة براس المال على شكل قروض معقودة بينهم بهدف تعظيم الربح².

ومن هذا يبدو انه هناك مقارنة لأسعار الفائدة المحلية بأسعار الفائدة الاجنبية كما يلي :

1_2_ اسعار الفائدة المحلية: في حالة ارتفاع اسعار الفائدة المحلية مقارنة بنضيرتها الاجنبية سيؤدي هذا الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل وبالتالي زيادة المعروض من العملة الاجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية وهذا ما ينجر عنه ارتفاع في اسعار الصرف.

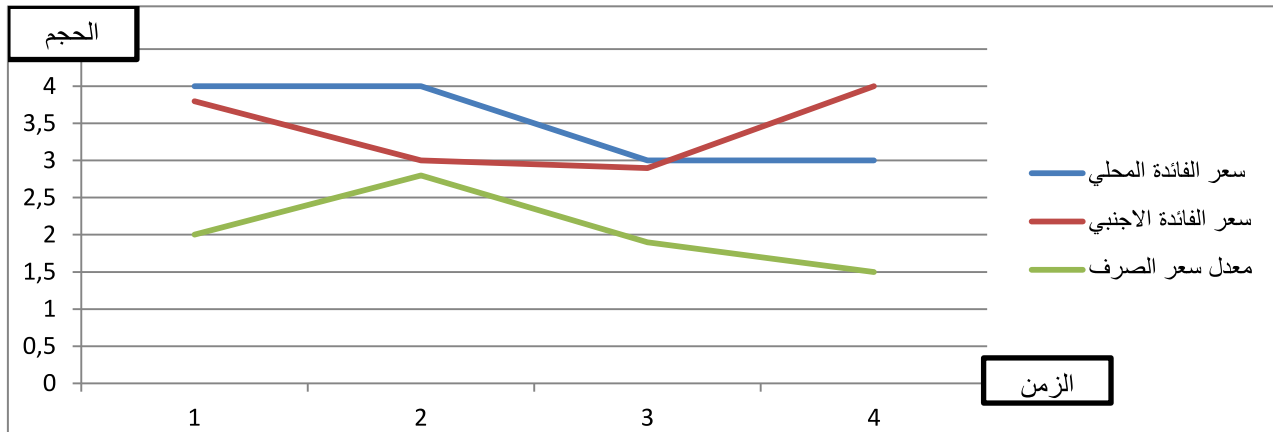
2_2_ اسعار الفائدة الاجنبية: في حالة ارتفاع اسعار الفائدة الاجنبية مقارنة بنضيرتها المحلية سيؤدي هذا الى تدفق رؤوس الاموال المحلية الى الخارج وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية وزيادة الطلب على العملة الاجنبية وهذا ما ينجر عنه انخفاض في اسعار الصرف.
والتمثيل البياني الافتراضي التالي يوضح ذلك :

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالي، المرجع السابق، ص 65.

² صبحي حسون الساعدي، اياد حماد عبد، "اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في

البلدان المختارة"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، المجلد 4، العدد 7، 2011، ص 94.

الشكل رقم (I - 02): سعر الفائدة واثره على سعر الصرف.



المصدر: من اعداد الطالب بواسطة برنامج Excel

3_ التضخم: أنظمة سعر الصرف الثابتة من الناحية النظرية أفضل من أنظمة سعر الصرف المعومة من حيث قدرتها على تخفيض معدلات التضخم، سواءً كانت نشأة ذلك التضخم من خلال العجز في الموازنة الحكومية أو من خلال العلاقة بين الأسعار والأجور في القطاع الخاص وذلك من خلال آثار الانضباط والمصادقية المصاحبة لأنظمة أسعار الصرف الثابتة.

وطبقا لهذا التوجه فإنها تتجلى فكرة المصادقية، في أن الدولة التي لديها محاولات جادة ومصادقية لمحاربة التضخم، تقوم بتثبيت سعر صرف عملتها بسعر صرف عملة دولة أخرى، ذات بنك مركزي أكثر كفاءة وذات تاريخ في معدلات التضخم المنخفضة¹.

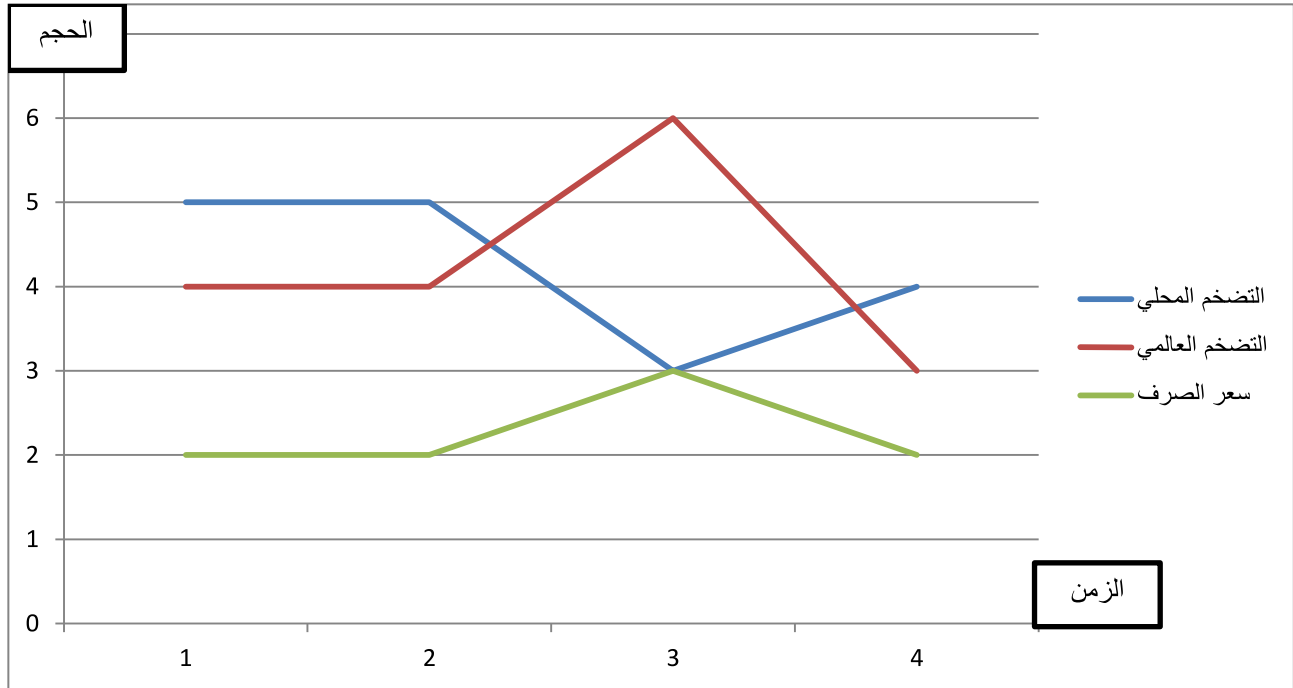
وينتج من هذا انه في ظل تبني نظام سعر الصرف العائم فإنه يؤثر التضخم على سعر الصرف حيث انه: **3_1 في حالة التضخم المحلي:** كلما زاد التضخم المحلي ارتفعت اسعار السلع المحلية مع نظيراتها الاجنبية هذا ما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الاجنبية وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية يقابله زيادة الطلب على العملة الاجنبية مخلفا ورائه انخفاض سعر الصرف، يعني ان العلاقة بين سعر الصرف والتضخم المحلي عكسية.

3_2 في حالة التضخم العالمي: كلما زاد التضخم العالمي ارتفعت اسعار السلع العالمية مع نظيراتها المحلية هذا ما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي زيادة المعروض من العملة الاجنبية، يقابله زيادة الطلب على العملة المحلية مخلفا ورائه ارتفاع سعر الصرف، وهذا يعني ان العلاقة بين سعر الصرف والتضخم المحلي عكسية، اما العلاقة بين سعر الصرف والتضخم العالمي طردية. والتمثيل البياني الافتراضي التالي يوضح ذلك:

¹ _ عماد عمر محمود علي الهنداوي، "علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، تخصص الفلسفة في الاقتصاد،

قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2011، ص 61.

الشكل رقم (I - 03): التضخم واثره على سعر الصرف.



المصدر: من اعداد الطالب بواسطة برنامج Excel

4_ التغييرات في قيمة الصادرات والواردات: "فحين ما ترتفع قيمة الصادرات نسبة الى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي الى عودة حالة التوازن الى سعر الصرف"¹، معنى هذا انه هناك حالتين كالتالي:

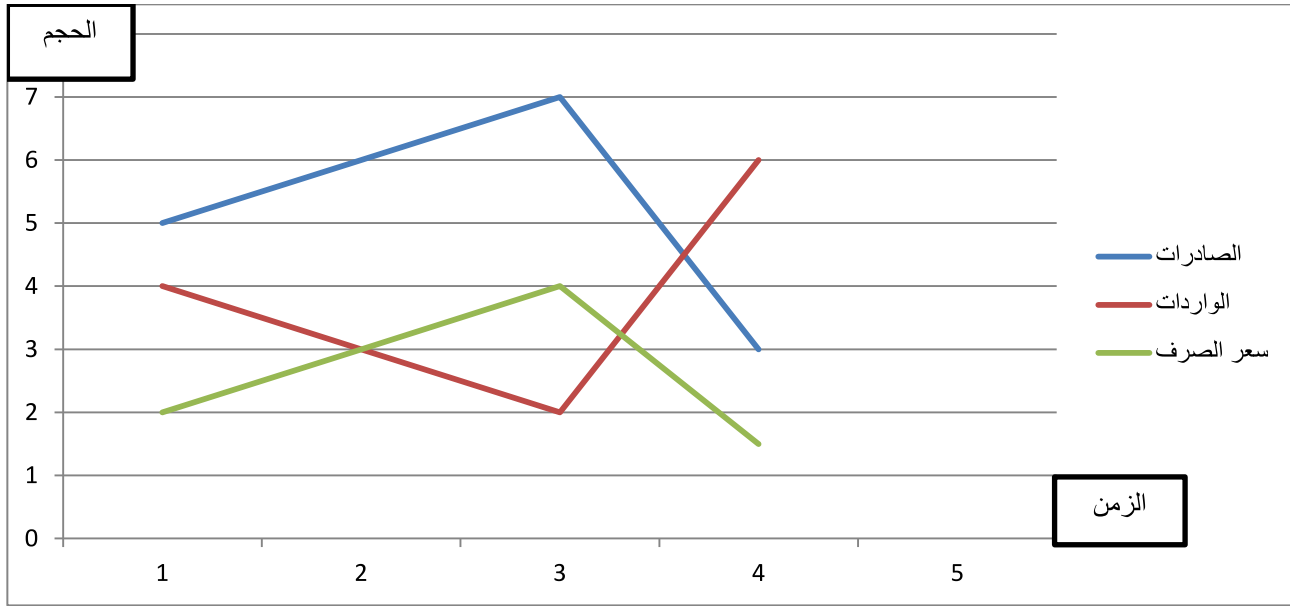
1_4_ التغييرات في قيمة الصادرات: في حالة زيادة الصادرات فإنها تساعد على الزيادة والرفع من معدل الصرف، اما اذا انخفضت فلا تؤثر.

2_4_ التغييرات في قيمة الواردات: لكن في المقابل اذا زادت الواردات فإنها تخفض من معدل سعر الصرف واذا انخفضت لا تؤثر.

لكن في غالب الاحيان عندما تزيد الصادرات يقابلها انخفاض الواردات والعكس، اذن فتغير في حجم وقيمة الصادرات طردي مع سعر الصرف اما تغير قيمة وحجم الواردات عكسي مع تغير سعر الصرف. والتمثيل البياني الافتراضي التالي يوضح ذلك:

¹ _ ناصري نفيسة، " أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، دفعة 2011، ص 68.

الشكل رقم (I - 04): التغيرات في قيمة الواردات والصادرات واثرها على سعر الصرف.



المصدر: من اعداد الطالب بواسطة برنامج Excel

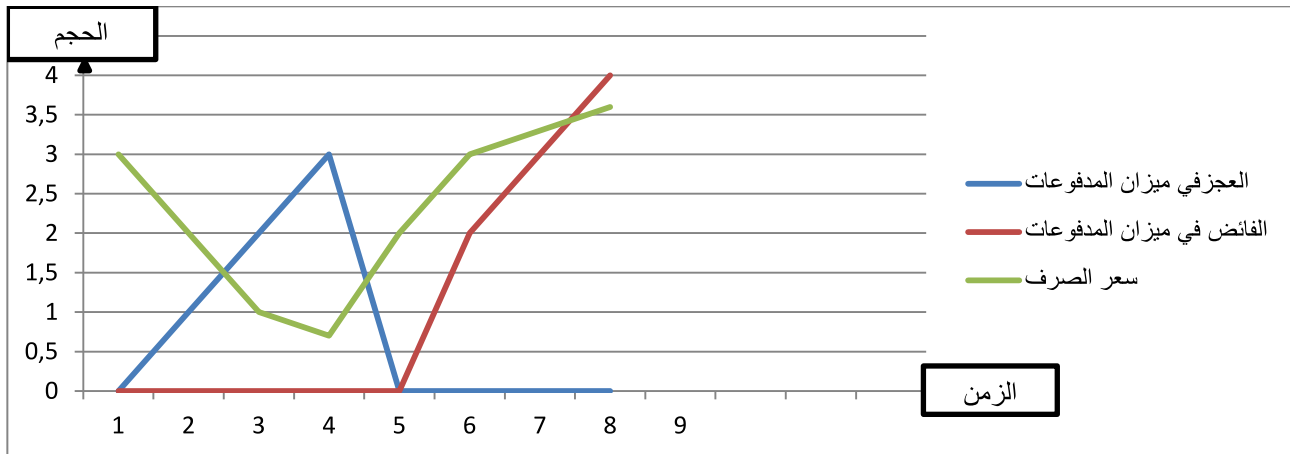
5_ ميزان المدفوعات: ان العجز المستمر في ميزان المدفوعات للدولة ما يسبب زيادة عرض العملة المحلية في السوق العالمية وبمرور الوقت يؤدي الى تخفيض قيمة تلك العملة، وزيادة الانتاجية تؤدي الى انخفاض التكاليف مما يؤدي الى تحسين الوضع التنافسي ودخول استثمارات جديدة، تؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية ومن ثم ارتفاع قيمتها¹.

5_1_ حالة العجز: يعني ان الطلب على العملة الاجنبية اكثر منه على العملة المحلية ما يعني ان سعر الصرف ينخفض.

5_2_ حالة الفائض: يعني ان الطلب على العملة الاجنبية اقل منه على العملة المحلية ما يعني ان سعر الصرف مرتفع، وبالتالي العلاقة طردية بين ناتج ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الأجل القصيرة. والتمثيل البياني الافتراضي التالي يوضح ذلك:

¹ _موردخاي كريانين، تعريب محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2007، ص 265.

الشكل رقم (I - 05): ميزان المدفوعات واثره على سعر الصرف.



المصدر: من اعداد الطالب بواسطة برنامج Excel

6_ التغير في تكاليف الانتاج المحلية: مع افتراض ثبات تكاليف الانتاج والاسعار في الخارج فان ارتفاع تكاليف الانتاج المحلي ومن ثم ارتفاع الاسعار في السوق المحلية يؤدي الى احداث اثر تحويلي في سلوك المستهلك المحلي¹.

ونجد هناك حالتين وفق هذا الطرح، اما ارتفاع التكاليف او انخفاضها على المستوى المحلي.

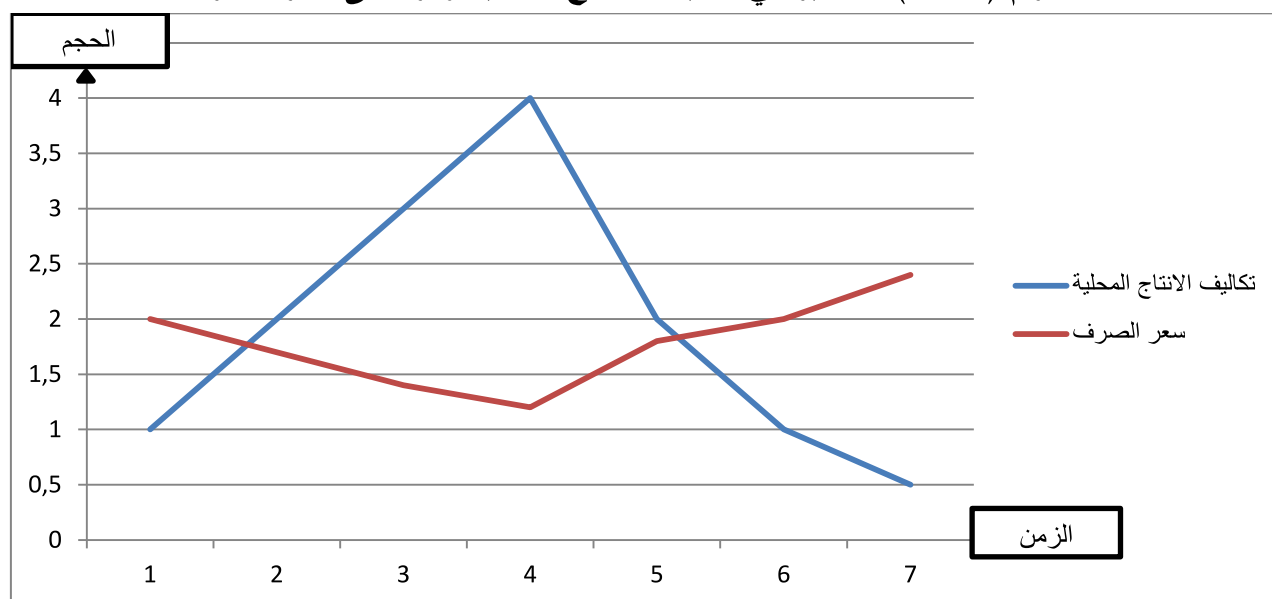
6_1_ ارتفاع تكاليف الانتاج المحلية: يعني هذا عزوف المستهلك عن المنتجات المحلية نظرا لارتفاع اسعارها نتيجة لارتفاع تكليف انتاجها وبالتالي التوجه الى السلع الاجنبية وبالمقابل قلة الصادرات وبالتالي زيادة الطلب على العملة الاجنبية وزيادة المعروض من العملة الوطنية في السوق العالمية وهذا مؤداه انخفاض سعر الصرف.

6_2_ انخفاض تكاليف الانتاج المحلية: يعني هذا اقبال المستهلك عن المنتجات المحلية نظرا لانخفاض اسعارها نتيجة لانخفاض تكاليف انتاجها وبالتالي العزوف عن السلع الاجنبية وبالمقابل زيادة الصادرات وبالتالي زيادة الطلب على العملة الوطنية وزيادة المعروض من العملة الاجنبية في السوق العالمية وهذا مؤداه ارتفاع سعر الصرف.

والتمثيل البياني الافتراضي التالي يوضح ذلك:

¹ _ محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الاجنبي، منشأة المعارف جلال حزي وشركائه، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 41 .

الشكل رقم (I - 06) : التغير في تكاليف الانتاج المحلية واثره على سعر الصرف.



المصدر: من اعداد الطالب بواسطة برنامج Excel

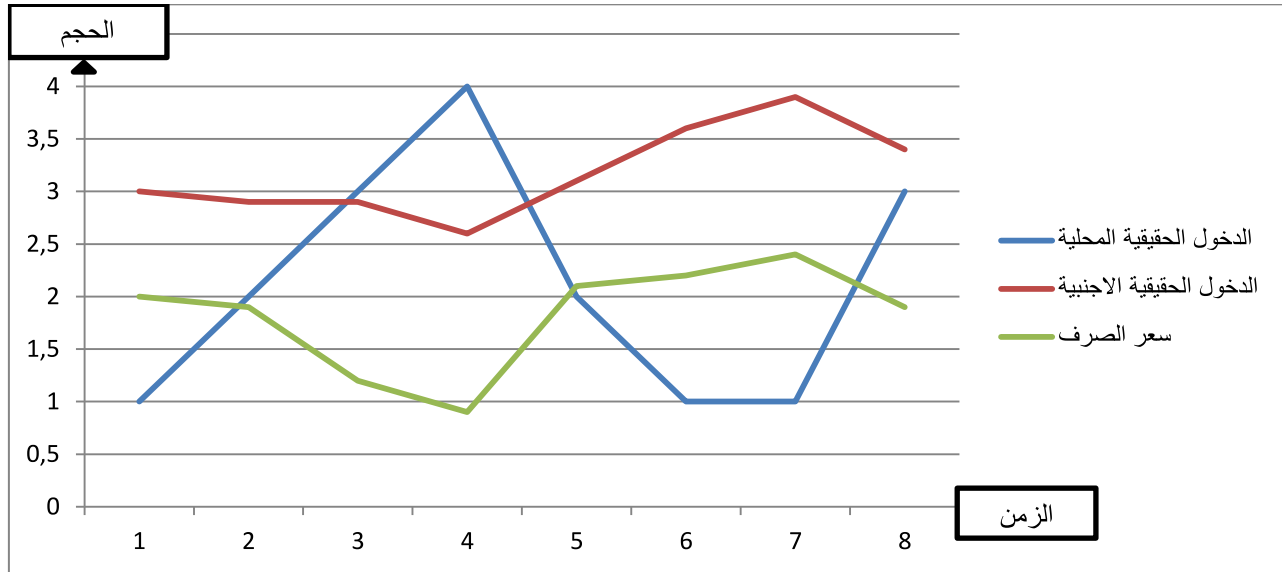
7_ التغير في الدخول الحقيقية: يختلف الامر في حالة تغير الدخل الحقيقي في دولة عن حالة تغير الدخل الحقيقي في دولة اخرى، فمع بقاء العوامل الاخرى على ما هي عليه نجد ان زيادة الدخل القومي الحقيقي يؤدي الى زيادة وارداتها، الامر الذي يتوقف بدوره على مرونة الواردات بالنسبة للدخل¹. و وفق هذا المدخل نجد وجهين، اما زيادة الدخول المحلية مقارنة مع دخول الدول ذات الرابطة التجارية او العكس زيادة الدخول الحقيقية للدول الاخرى مقارنة بالدخول المحلية:

1_7_ زيادة الدخول الحقيقية المحلية: من شأنه ان يؤثر على سعر الصرف فكلما كان مرتفعا فكر الفرد في السياحة والسلع الاجنبية ما يجعل الطلب على العملة الاجنبية يزيد وبذلك ينخفض سعر الصرف اي انه لديه علاقة عكسية مع سعر الصرف.

2_7_ زيادة الدخول الحقيقية الاجنبية: من شأنه ان يؤثر على سعر الصرف فكلما كان مرتفعا فكر الفرد الأجنبي في السياحة والسلع المحلية ما يجعل الطلب على العملة المحلية يزيد وبذلك يرتفع سعر الصرف اي انه لديه علاقة طردية مع سعر الصرف. والتمثيل البياني الافتراضي التالي يوضح ذلك:

¹ محمد كمال الحمزاوي، المرجع السابق، ص 42.

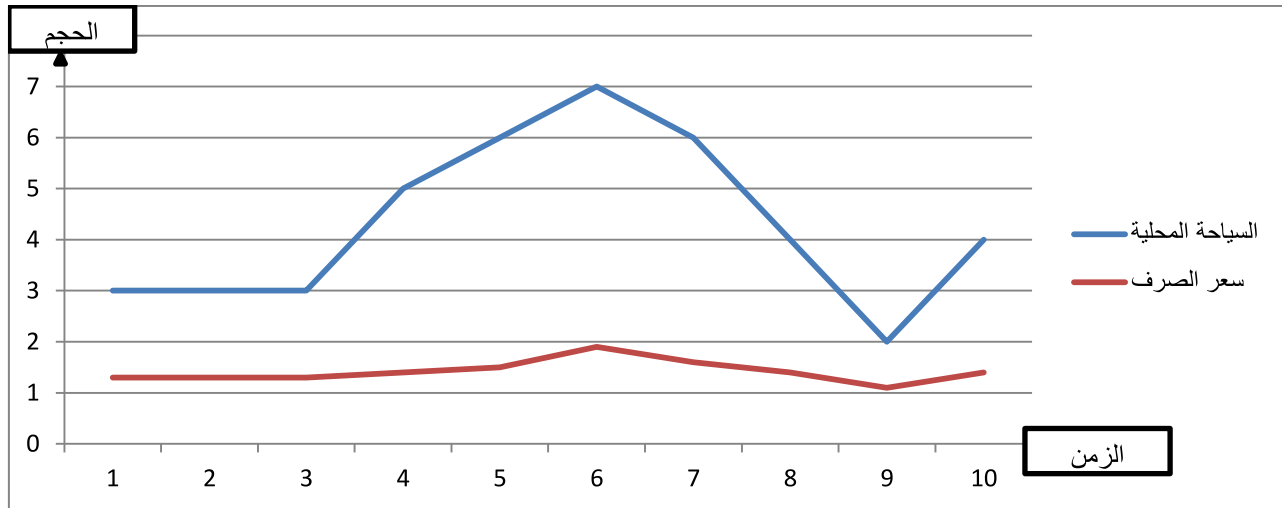
الشكل رقم (I - 07) : التغير في الدخول الحقيقية واثره على سعر الصرف.



المصدر: من اعداد الطالب بواسطة برنامج Excel

8_ النفقات السياحية: ان زيادة اقبال السواح على دولة ما يؤدي بالزيادة الطلب على عملتها وبالتالي فان سعر صرف هذه الدولة سوف يرتفع مقابل عملات الدول الاخرى¹.
والتمثيل البياني الافتراضي التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (I - 08): النفقات السياحية واثرها على سعر الصرف.



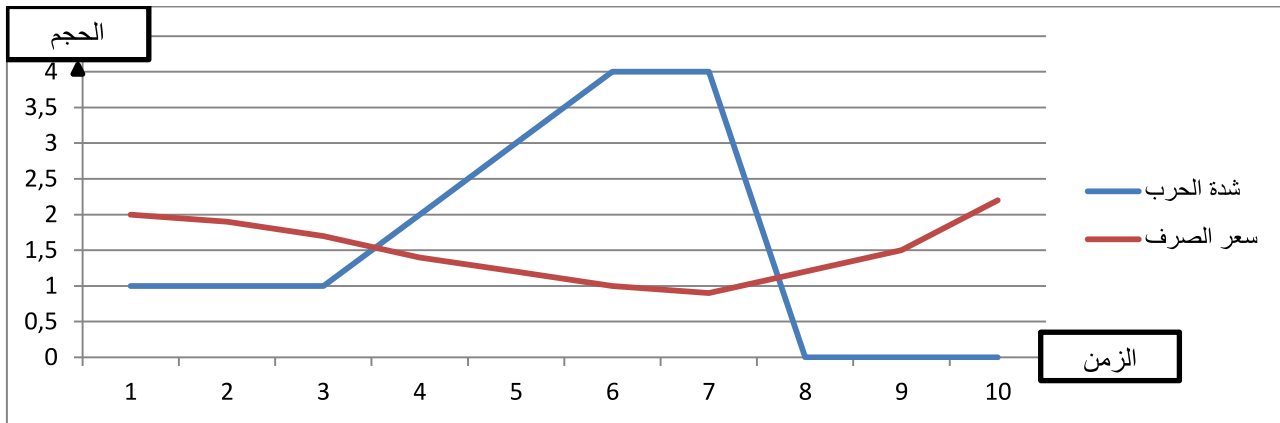
المصدر: من اعداد الطالب بواسطة برنامج Excel

¹ _ جعفري عمار، "إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990 - 2010"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، دفعة 2013، ص 20.

9_ عوامل اخرى غير اقتصادية: توجد عوامل اخرى من شأنها ان تؤثر على سعر الصرف منها الظروف السياسية للبلد فحينما تتغير او تتأثر بحروب داخلية او تهديدات خارجية يتدهور سعر الصرف، كذلك الاخبار والاشاعات التي تصدر من جهات رسمية مفادها انه سيكون في القريب تغير في معدل الصرف من طرف الدولة وهذا ما يدفع المضاربين بالدخول الى سوق الصرف الاجنبي مشتريين او بائعين وبذلك يتغير سعر الصرف.

9_1 الاضطرابات والحروب: يزداد الانفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب تدمير او تعطيل المرافق العامة والخاصة فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها الى فقدان الثقة بعملة البلد المعني¹. والتمثيل البياني الافتراضي التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (I - 09): الاضطرابات والحروب واثرها على سعر الصرف.



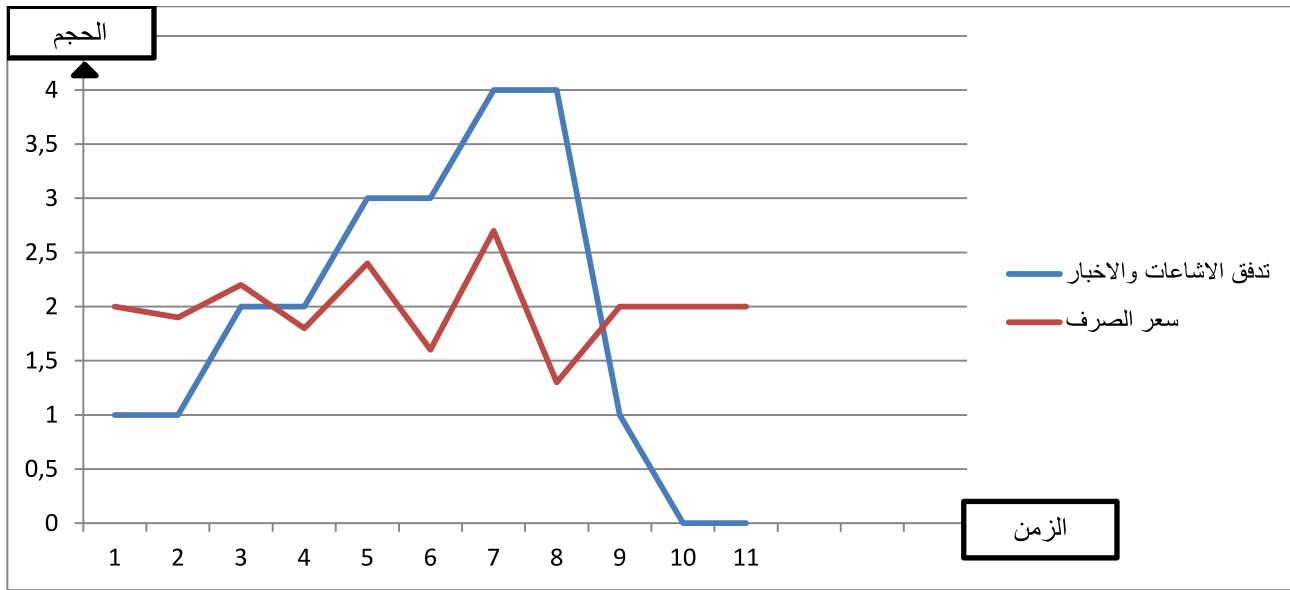
المصدر: من اعداد الطالب بواسطة برنامج Excel

9_2 الاشاعات والاخبار: بسبب اعتماد سعر الصرف على عدد كبير من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الاخبار كالتوقعات حول اسعار الفائدة، او عرض النقد فان المتعاملين يتأثرون بكل الاخبار ذات العلاقة بها، او بالبيئة الاقتصادية عموما وغيرها من الخبر المتعلقة بالمتغيرات ذات التأثير على توجهات قيمة العملة². والتمثيل البياني الافتراضي التالي يوضح ذلك:

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق، ص 82 .

² نفس المرجع السابق.

الشكل رقم (I - 10): الاشاعات والاخبار واثرها على سعر الصرف

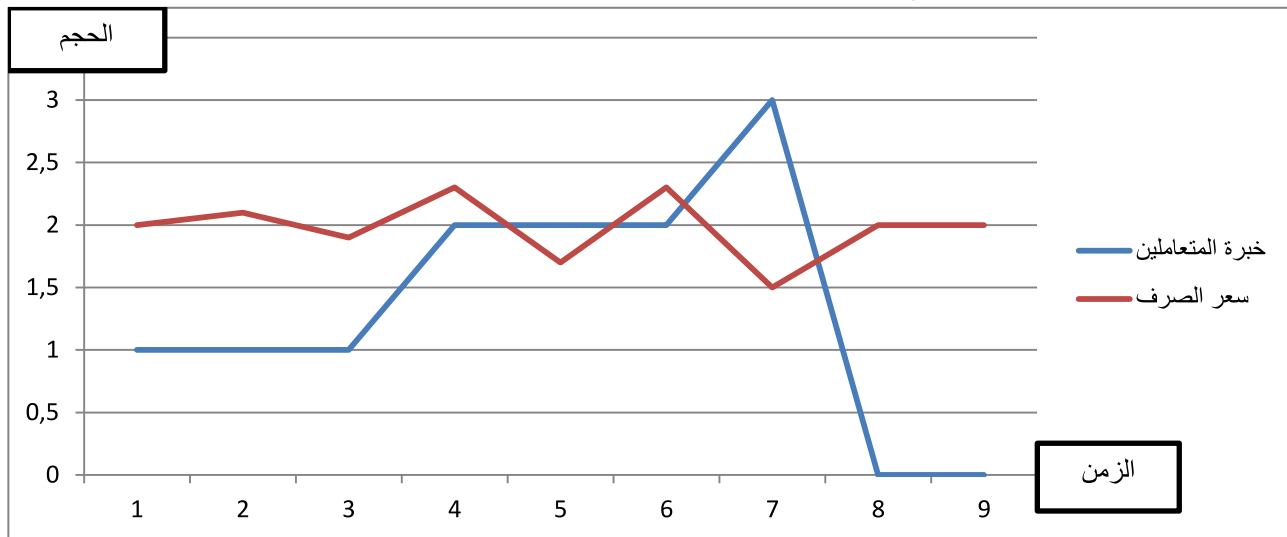


المصدر: من اعداد الطالب بواسطة برنامج Excel

9_3_ خبرة المتعاملين: يقوم المتعاملون في سوق العملات الاجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق واحواله بتحديد اتجاه الاسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما اذا كان من الضروري تعديلها او ابقائها على ما هي عليه¹.

والتمثيل البياني الافتراضي التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (I - 11): خبرة المتعاملين واثرها على سعر الصرف.



المصدر: من اعداد الطالب بواسطة برنامج Excel

¹ _ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، المرجع السابق، ص 82.

ثانيا: اساليب تجنب مخاطر الصرف.

توجد عدة اساليب يمكن اتباعها لمواجهة تقلبات اسعار الصرف منها:¹

_ محاولة التعامل بالعملة المحلية كلما كان ذلك ممكن وتجنب التعامل بالعملات الاجنبية.

_ عند توقع حدوث تقلبات في اسعار الصرف لعملة معينة والرغبة في تجنب مواجهة مثل هذه التقلبات تلجأ المؤسسات الى التعامل بمثل هذه العملات في اسواق مالية غير الاسواق المالية لبلدها الام مثل اليورو دولار.

_ تقليل الاحتفاظ بالموجودات النقدية من العملات التي يتوقع تقلبات في اسعار صرفها.

_ توجيه الشركات التابعة او الفروع في الدول التي تعاني من تقلبات في سعر صرف عملتها الى توظيف اموالها في استثمارات عقارية او على شكل اوراق مالية او اقراض الاموال الى الشركات في البلد نفسه الذي تعمل فيه.

_ عدم الاعتماد في التمويل على مركز الشركة او الشركات التابعة اذا كانت الشركة التابعة او الفرع يعمل في بلد يعاني من تقلبات مستمرة في سعر الصرف لعملته، وانما زيادة الاعتماد على الاموال المولدة محليا.

المطلب الثالث: سوق الصرف الأجنبي.

كما لكل تعامل وتبادل لأي سلعة مكان يدعى سوق، فان للعملات الوطنية المختلفة مكان يتم تبادلها بعضها ببعض ويدعى هذا المكان سوق الصرف، ويتميز بعدة ميزات عن باقي اسواق الموجودات الاخرى، ويتعامل فيه متعاملون محددون ويسمح هذا السوق بالقيام بمجموعة من الاجراءات والوظائف وسيتم التفصيل فيها في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف ووظائف وخصائص سوق الصرف الأجنبي.

لإيضاح صورة سوق الصرف الاجنبي يجب رسم معالم هذا السوق من خلال توضيح مفهومه وكذا خصائصه ووظائفه كما يلي.

اولا: تعريف سوق الصرف الاجنبي.

لسوق الصرف الاجنبي عدة تعريفات منها:

_ السوق التي يتم فيها تبادل العملات لاقتصاديات العالم بالعملات القابلة للتحويل.²

_ الاسواق التي تحول فيها عملة الى عملة اخرى.³

ومن هذين التعريفين يمكن القول ان سوق الصرف الاجنبي هو سوق يتم فيه تبادل مختلف عملات اقتصادات العالم وفق معدلات اسعار يحددها السوق.

¹ _ علاء عبد الحسين الساعدي، الهام جعفر الشاوي، "طرائق واساليب التحوط من تقلبات اسعار صرف العملات والعوامل المؤثرة فيها"، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد 8، العدد 30، 2012، ص ص157-158.

² _ david guerreiro, le marche des changes , monnaie et finance internationales, université paris 8 année 2013-2014 , p 18.

للاطلاع الموقع: 21:53 11/03/2015. http://economix.fr/docs/1045/chap1_march%C3%A9%20des%20changes.pdf

³ _ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق، ص 32.

ثانيا: وظائف سوق الصرف الأجنبي.

في حقيقة الامر السوق لا يؤدي وظائف وانما تؤدي فيه وظائف منها:

1_ **التغطية:** وهي قيام المصدر او بنكه المتعامل في التجارة الدولية بشراء عملة اجنبية التي تدخل في عملية الدفع، في تاريخ عقد الصفقة خوفا من ارتفاع سعر صرفها في موعد السداد، وتكون في السوق الحالي الذي يكون فيه الاتفاق في الوقت الحالي بالدفع في تاريخ لاحق، بالثمن المتفق عليه حاليا¹.

2_ **تسوية المدفوعات الدولية:** وتعني نقل القوة الشرائية من دولة الى اخرى وتسهيل تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المعاملات التجارية المنظورة وغير المنظورة والرأسمالية الطويلة والقصيرة الاجل لتسوية الحقوق الدائنة والمدينة².

3_ **تسعير العملات وتوفير السيولة:** تتحدد الاسعار في سوق الصرف الاجنبي من خلال آلية التقاء العرض والطلب وحينها ينتج سعر العملة، ايضا توفر السيولة والقروض من خلال البنوك الناشطة فيها لأصحاب المعاملات التجارية الدولية عن طريق تقنية الاعتماد المستندي المنتشر كثيرا في التجارة الدولية.

4_ **التحكيم أو الموازنة أو المراجعة:** هي الاستفادة من فارق اسعار الصرف في اسواق مختلفة وهي التي تقارب في اسعار الصرف وتجعلها موحدة عالميا.

5_ **المضاربة:** يقصد بها التعرض العمدي لخطر الصرف بدافع توقع الربح³.

اذن المضاربة عكس التغطية التي تتجنب الخطر اما المضاربة تستثمر في الاخطار.

ثالثا: خصائص سوق الصرف الأجنبي.

يتميز سوق الصرف الاجنبي بعدة خصائص منها:⁴

_ تتعامل في هذا السوق البنوك التجارية بشكل كبير حيث تتصل البنوك فيما بينها ومع الوسطاء من خلال غرفة خاصة للتعامل بالعملات الأجنبية، إلا أن بعض البنوك لا تتعامل في هذا السوق فنجدها لا تحتوي على هذه الغرفة وبالتالي لا يجوز لها التعامل مع بعضها إلا عن طريق وسطاء مقابل عمولة محددة.

_ ليس هناك مكان محدد لاتصال البائعين والمستثمرين فقد تتم العمليات عن طريق الفاكس أو التلكس أو الهاتف أو أي نوع من أنواع الاتصالات.

_ يتميز هذا السوق بحساسيته المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يرفع درجة مخاطر الاستثمار فيه.

¹ _ ap – faure , foriengn – exchange market on introduction , quoin institute and bookboon.com , 2013 , p37.

للإطلاع الموقع : <http://bookboon.com/en/foreign-exchange-market-an-introduction-ebook#download>

20/03/2015 21:25

² _ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق، ص 37.

³ _ محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 257.

⁴ _ نوري محمد ناظم الشمري، الطاهر فاضل البياتي، احمد زكرياء صيام، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن،

1999، ص 196.

_ فارق التوقيت إحدى الخصائص كذلك، فنظرا للموقع الجغرافي يحدث اختلاف في ساعات العمل، فقد تكون ساعة إغلاق سوق ما هي ساعة افتتاح سوق أخرى، ولذلك يمكن تقسيم أسواق العملات بناء على التوقيت والموقع.

الفرع الثاني: المتعاملون الأساسيون في سوق الصرف وأهم العملات المتداولة فيه.

ينحصر التعامل في سوق الصرف على بعض المتعاملين دون غيرهم وتتداول فيه عملات بنسب متباينة وليست متساوية حيث تكثر فيه التعاملات على العملات المسيطرة سيتم المرور عليها في التالي.

اولا: المتعاملون الأساسيون في سوق الصرف.

يتواجد في سوق الصرف الاجنبي متعاملون ذوي ميزات معينة وينحصر في:

1_ **البنك المركزي:** تدخل البنوك المركزية مشتريه او بائعه للعملات الاجنبية لتوجيه سياساتها النقدية وللمحافظة على سعر صرف عادل لعملتها المحلية¹.

2_ **البنوك التجارية والمؤسسات المالية المصرفية:** تقوم بقبول الودائع من الافراد والمشروعات والادارات العامة واعادة استخدامها في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية.

3_ **المؤسسات المالية الغير مصرفية:** مثل شركات التأمين وصناديق التقاعد.

4_ **المضاربون:** هم الاشخاص الذين يقومون بالتجارة في العملات بغرض الربح من خلال فارق اسعار الفائدة بين الاسواق المختلفة او من خلال تغير سعر الصرف في فترة زمنية محددة.

5_ **سماسرة الصرف:** الاشخاص او شركات يتعاملون في بيع وشراء العملات الاجنبية².

وهم في الغالب يعملون لحساب اشخاص آخرين لأجل تقريب الطالبين على العملة الى العارضين وفي بعض الاحيان يعملون لصالحهم بغرض المضاربة.

ثانيا: أهم العملات الصعبة المتداولة في سوق الصرف الاجنبي.

سوق الصرف الاجنبي يحتوي على عدد كبير من العملات لمختلف الدول المترامية الاطراف لكن تملك القلة منها النسبة المطلقة في عمليات التداول اليومية ومن اهمها:

1_ **اليورو:** تعود بدايات انشاء النظام النقدي الاوروبي الى تاريخ الخامس مارس 1979 وذلك بهدف تحقيق الدول الأوروبية استقرار في صرف عملاتها الوطنية بعد انهيار النظام النقدي الدولي، كما تم وضع وحدة النقد الأوروبية ، وهي وحدة حسابية عبارة عن سلة من الاوزان النسبية لعملات دول الاتحاد عدا الجنيه الاسترليني³.

¹ _ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص 37.

² _ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق، ص 34.

³ _ سليمان ناصر، " اليورو واثره على الاقتصاد الجزائري "، الملتقى الدولي حول: "اليورو واقتصاديات الدول العربية- فرص وتحديات"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة عمار تليجي الأغواط، الجزائر، 18 - 19 - 20 أبريل 2005، ص 01.

2_ **الدولار الأمريكي:** يعتبر "الدولار العملة الارتكازية الاولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من انخفاض دوره نسبيا بعد انهيار نظام بريتن وودز عاد ليبقى اكثر العملات استعمالا للاحتياطات الدولية"¹، إلى جانب كونه العملة الأساسية التي تقبل في التسويات الدولية.

3_ **الجنيه الاسترليني:** تتأتى قوة الجنيه الاسترليني من خلال ارتفاع سعر صرفه اذ يعتبر من اعلى العملات يفوق اليورو ولا يزال خارج اتحاد العملة الاوروبية.

4_ **الين الياباني:** عملة اليابان وتبقى من اهم العملات نظرا لما يملكه الاقتصاد الياباني من مكانة في الاقتصاد العالمي.

5_ **الايفون الصيني:** ويستمد قوته من الرواج والاجتياح العملاق الصيني للاقتصاد العالمي مؤخرا في ضل هذه الازمات المالية.

6_ **الفرنك السويسري:** وذلك لطبيعة البنك المركزي السويسري المعروف باستقلالية ومكانة سويسرا في الجانب المالي.

7_ **الدولار الكندي:** يعتبر الدولار الكندي هو الآخر من اهم العملات نظرا لمساهمة كندا في جزء من المنتج الغذائي العالمي.

الفرع الثالث: تطوير سوق الصرف الأجنبي.

تعاني البلدان النامية من نقص التعامل في اسواق الصرف المتواجدة بها ولأجل توسيعها وتطويرها يجب الاستثمار في ما تقدمه العولمة المالية لهذه الاسواق وايضا اتباع بعض الاجراءات التي من شأنها تطوير الاسواق بهذه الدول.

اولا: الدور الذي يجب ان تلعبه الدولة.

لأجل تطوير وتوسيع سوق الصرف الاجنبي في الدول النامية يجب على الدولة ان تعمل على توفير عدة متطلبات منها².

1_ تخفيض دور البنك المركزي في صناعة السوق بما في ذلك عرض أسعار البيع والشراء والذي يحد من دور صناع السوق الآخرين، وبدلا من ذلك يمكن للبنك المركزي أن يعزز السوق عن طريق التقليل لأدنى حد من تداوله مع البنوك والاقتصار على القيام بدور المشتري بالسعر المحدد.

2_ زيادة المعلومات في السوق عن مصادر واستخدامات النقد الأجنبي وعن اتجاهات ميزان المدفوعات.

¹ لقمان معزز، شريف بودري، "المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 09، 2011، ص 79.

² سماعيل فوزي، "تدفقات رؤوس الأموال و ترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة والاقتصاديات الانتقالية- البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري"، ابحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 5، 2009، ص ص 56-57.

3_ التخلص تدريجيا من اللوائح التي تخنق نشاط السوق مثل، اشتراط تسليم حصيلة النقد الأجنبي إلى البنك المركزي والضرائب والرسوم الإضافية المفروضة على معاملات النقد الأجنبي، والقيود على عمليات التداول فيما بين البنوك.

4_ توحيد و تبسيط التشريعات الخاصة بالنقد الأجنبي وتجنب التغييرات المخصصة لحالات معينة ومكررة.
5_ تسهيل وتطوير أدوات للاحتياط من المخاطر عن طريق إلغاء القيود على نشاط السوق الآجلة بمجرد بلوغ المؤسسات المالية قدرة كافية لإدارة المخاطر.

ثانيا: مساهمة العولمة المالية في تطوير اسواق الصرف.

يترتب عن العولمة المالية آثار ايجابية على اسواق الصرف الاجنبي في الدول النامية تتمثل في الآتي:¹
1_ نشأة أسواق جديدة ليس لها تواجد جغرافي طبيعي، وإنما تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض.

2_ يساعد تطور أسواق المال على تعبئة المدخرات عن طريق زيادة مجموعة الاستثمارات المالية المتاحة للمدخرين لتوسيع محافظهم المالية.

3_ إن العولمة المالية تجعل الأسواق المالية تقوم بدور القائد والموجه للادخارات الأجنبية وتوفر للدول موارد مالية بالعملة الأجنبية دون الاعتماد الكبير على الافتراضات الخارجية وهو ما يزيد في حجم الديون وخدمة الديون.

4_ توفر العولمة المالية تعبئة عالية للادخارات التي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي لأن حصر الموارد المالية في قنوات الوساطة المالية وتوجيهها إلى الاستثمارات من شأنه أن يؤدي دورا كبيرا في التخصيص الجيد للموارد وزيادة النمو الاقتصادي.

5_ تحرير وتحديث النظم المصرفية والمالية وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص، كما تساهم الاستثمارات الأجنبية في تحويل التكنولوجيا إلى الدول المستثمر فيها.

6_ تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.

¹ _ اسماء دردور، نسرین بن الزاوي، "الازمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية"، الملتقى الدولي حول: "الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو مغاربي، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 4.

المبحث الثاني: انظمة ونظريات وسياسات سعر الصرف.

سعر الصرف هو ليس بتقنية سهلة ولذلك فقد مر بالعديد من الابحاث اسفرت على نظريات مبنية على اساس علمية ومن خلال تلك النظريات قام الاقتصاديين ببناء انظمة لتسيير سعر الصرف كل حسب حالة اقتصاده الداخلي ودرجة ترابطه مع العالم الخارجي وللوصول الى النتائج المرجوة من هذه الانظمة تقوم الحكومات بتبني سياسات محددة لسعر صرفها حسب حاجة كل دولة والسياسات الاقتصادية المواتية لسياسة الصرف المتبعة في كل دولة على حدى، ومن ثم تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، نظريات سعر الصرف في المطلب الاول، يليه المطلب الثاني بعنوان انظمة سعر الصرف وفي المطلب الثالث سياسات سعر الصرف.

المطلب الاول: نظريات سعر الصرف.

اوجد الاقتصاديين نظريات متعددة والتي من خلالها يمكن تقييم سعر الصرف وفق لمحددات مختلفة فكل نظرية تركز على متغير وتتنظر له بمنظار انه المحرك الرئيسي الذي يحدد سعر الصرف وتغفل المؤثرات الاخرى لهذا اختلفت وفي هذا المطلب يتم ذكر بعض النظريات المهمة.

الفرع الاول: نظرية تعادل القوة الشرائية.

تعد نظرية تعادل القوى الشرائية من اهم النظريات التي يتم البناء عليها في تحليل مضمون سعر الصرف وتتركز على بعد التفاوت في القوة الشرائية المحلية والخارجية وفي هذا الفرع مضمون النظرية وبعض الانتقادات لها.

اولا: مضمون النظرية.

تفيد هذه النظرية "ان سعر اي عملة يتحدد وفق للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، اي ان العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة اخرى يتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الاسعار السائدة في كل من الدولتين، وسعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الاسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الاسعار العالمية مقورا بالعملة الاجنبية"¹.

معنى هذا ان الاسعار العالمية تكافئ سعر الصرف مضروبا في مستوى الاسعار العالمية.

ثانيا: افتراضات النظرية.

عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الانتاج واذواق المستهلكين والدخول، ايضا نفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية².

¹ _ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة، وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،

الاردن، 2011، ص ص 20-21.

² _ المرجع السابق، ص ص 22-23.

ثالثا: الانتقادات الموجهة للنظرية.

اعيبت هذه النظرية لعدة نقائص منها:¹

- 1_ صعوبة تقدير الارقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن السنة وصعوبة اختيار سنة الاساس لتحديد الارقام القياسية للأسعار.
 - 2_ تهمل النظرية العوامل الاخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول.
 - 3_ تهمل النظرية اثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات واثر الرقابة على النقد الاجنبي واثر المديونية الخارجية واعباء الضرائب.
 - 4_ النظرية لا تهتم بتأثير تغيرات اذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة.
- الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة.

نظرية تعادل اسعار الفائدة تركز على بعد الفائدة في تحديد سعر الصرف من خلال الفجوة الموجودة بين سعر الفائدة المحلي والخارجي ويحتوي هذا الفرع على كنه النظرية وبعض انتقادات الموجهة لها.

اولا: مضمون النظرية.

استمدت العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة من خلال " اخذ بعين الاعتبار مسألة سعر الصرف الآجل، هذه العلاقة مطبقة في حالة افتراضية لوجود عمليتين، حيث توضح انه في وضعية التوازن يتساوى فارق الفائدة على العمليتين مع فارق سعر الصرف المحتسب (سعر الصرف الفوري) "².

معنى هذا ان سعر الصرف يتحدد من خلال الفرق بين سعر الفائدة المحلي وباقي اسعار الفائدة الاجنبية بحيث انه كلما كان سعر الفائدة المحلي مرتفع مقابل اسعار الفائدة الاجنبية يرتفع معدل الصرف والعكس صحيح يعني انا العلاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل الفائدة المحلي.

ثانيا: انتقادات الموجهة للنظرية.

لا تخلو هذه النظرية بدورها من الانتقادات حيث وجهت لها بعض الانتقادات منها:³

- 1_ امكانية وجود حواجز تعيق تحركات رؤوس الاموال مثل الرقابة على الصرف.
- 2_ معدلات الفائدة لا تمثل سوى عامل من العوامل الموجهة لسلوك المراجحين.
- 3_ امكانية حدوث اثار تذبذبية من خلال المضاربة.

الفرع الثالث: نظرية ميزان المدفوعات.

نظرية ميزان المدفوعات تهتم ببعد ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف من خلال الفجوة التي تكون بين مقبولات ومدفوعات من والى الخارج التي يحصيها ميزان المدفوعات وفي هذا الفرع محتوى النظرية وكذا عيوبها.

¹ _ سمير فخري نعمة، المرجع السابق، ص ص 22- 23، بالتصرف.

² _ امين صيد، مرجع سابق، ص 45.

³ _ المرجع السابق، ص ص 46-47.

اولا: مفهوم نظرية ميزان المدفوعات.

تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية في ميزان المدفوعات لدولة ما في تحديد سعر الصرف¹. معنى هذا ان سعر الصرف يخضع لنتيجة ميزان المدفوعات عندما يكون هناك فائض فانه بالضرورة يوجد طلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف. اما في حالة العجز يعني انه هناك طلب محلي اكثر على العملة الاجنبية منه على طلب الاجنبي على العملة الوطنية وبالتالي انخفاض سعر الصرف.

ثانيا: انتقادات النظرية.

لا تخلو هذه النظرية من الانتقادات حيث وجهت لها بعض الانتقادات منها:²

- 1_ وجود علاقة تبادلية في التأثير بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، وليست علاقة تأثير من جانب واحد.
- 2_ هناك افتراض يفيد وجوب توازن ميزان المدفوعات من خلال فقرات راس المال القصير الاجل، الذي تقوم الدولة بالحفاظ على توازن ميزان المدفوعات من خلاله حينها يغيب دوره في التأثير على سعر الصرف.
- 3_ وجود عمليات في ميزان المدفوعات تخص حقوق وديون البلد اي صفقات في تواريخ بعيدة وليست معنية بنفس الفترة الزمنية.

الفرع الرابع: نظرية المرونات.

نظرية المرونات هي الاخرى ركزت على متغير اخر وهو مدى مرونة تغيير طلب المستهلكين من الواردات الى المنتج المحلي وتغير طلب الاجانب على مصدر المنتجات سواء من الواردات الى الصادرات او العكس وبالتالي فان مضمون هذه النظرية يكمن في، اعتماد هذا الطرح على " طريقة تحويل الانفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الانفاق من السلع المحلية الى الانفاق على السلع الاجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات، او من الانفاق على السلع الاجنبية الى الانفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات"³.

اذن يظهر ان التغير في مقدار الصادرات يعتمد على مقدار التغير في سعر الصرف لأنه عندما يتغير سعر الصرف سيؤدي ذلك الى تغير قيمة الصادرات وبالتالي تحول الطلب عليها من حد معين الى حد آخر ومقدار ذلك التغير يقابله تغير في مقدار الواردات لكن في الاتجاه العكسي وذلك لتعويض ما كان يستهلك من الصادرات والواردات بمعنى انه:

¹ _ سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص 25.

² _ المرجع السابق، ص 26.

³ _ محمد راتول، " تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية اسلوب المرونات"، الملتقى الوطني الاول حول: " المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات"، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص 336.

اولا: ارتفاع سعر الصرف.

عند ارتفاع سعر الصرف يصحبه انخفاض في قيمة الواردات وارتفاع في قيمة الصادرات الذي يشجع على استهلاك الواردات وتفضيلها عن الصادرات التي تأتي بمدخول اكبر وينتج عن هذا تشجيع الواردات.

ثانيا: عند انخفاض سعر الصرف.

في هذه الحالة حصيلة الواردات تنخفض نظرا لارتفاع قيمتها وحصيلة الصادرات ترتفع نظرا لانخفاض قيمتها وبالتالي تشجيع الاستهلاك على الصادرات لسعرها والعزوف عن الواردات لتكلفتها.

اذن هذه النظرية تعتمد على مدى مرونة الصادرات والواردات لتغير اثمانها.

الفرع الخامس: النظرية الكمية.

النظرية الكمية ركزت على بعد المعروض النقدي ومدى تماشيه مع معدل نمو الناتج المحلي آخذة بعين الاعتبار نمو السكان الموازي لنمو الانتاج، اذن محتوى النظرية يستصاغ من خلال الطرح التالي:

"إن ارتفاع المعروض النقدي وسرعة تداوله في اقتصاد دولة ما، يؤثر في تحديد سعر الصرف من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية، وبالتالي ارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظائرها من سلع وخدمات الدول المنافسة باعتبار أن الطلب عليها في الأسواق العالمية قد انخفض، وزيادة إقبال المقيمين على اقتناء هذه السلع من الخارج، وهذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية، ويحدث العكس تماما في حالة نقص كمية النقود، إذ ان تغيرات حجم الكتلة النقدية ذات تأثير كبير على معدلات الصرف، وتجدر الإشارة إلى أن المبالغة في العرض النقدي، تؤدي إلى التضخم المحلي المتسبب الرئيسي في إحداث الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات، ويتجلى هذا التضخم من خلال زيادة في أسعار السلع والخدمات، مما يستدعي تغيير سعر الصرف بما يتوافق ومستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد"¹.

المطلب الثاني: انظمة سعر الصرف.

يعتمد اختيار نظام سعر الصرف على الأهداف الاقتصادية ومنابع الصدمات، وكذا الخصائص الهيكلية للاقتصاد وتباين كثيرا خاصة من جانب الاستقرار فكل الفروقات تصب في مدى ثبات وسرعة التغير لسعر الصرف.

الفرع الاول: نظام سعر الصرف المرن.

حيث يترك لسعر الصرف حرية التغير بشكل مستمر عبر الزمن بما يتفق وقوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات في التأثير على سرعة التغير في سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغير. وهناك أنماط عديدة لهذا النظام منها:

¹ _ بربري محمد أمين، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة

دكتوراه، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 29.

اولاً: التعويم الحر.

يتحدد سعر الصرف في هذا النمط وفق عوامل العرض والطلب، حيث ان التعويم الحر لا يحتاج إلى وجود احتياطات من النقد الأجنبي لدى السلطات المحلية، واغلب البلدان لا تحبذ تطبيق نظام التعويم الحر بصورة مطلقة¹.

وضمن هذا النظام لا يتدخل البنك المركزي في السوق الاجنبي للعمليات لأجل معالجة سعر الصرف انما فقط يقتصر تحديد سعر الصرف على العرض والطلب الذي يدور في سوق الصرف الاجنبي.

ثانياً: التعويم المدار.

ومفاده تدخل السلطة في تعديل سعر الصرف الى جانب تركه يتحدد من خلال قوى العرض والطلب ويكون دور البنك المركزي هو التدخل كمشتري او بائع في حالات فقط للحماية من التقلبات الغير مرغوبة، وفيه نوعين:
1_ **التعويم في إطار نطاق محدد:** في هذا النمط يسمح لسعر الصرف الاسمي بالتقلب والتحرك في حدود نطاق محدد إما مقابل عملة محددة أو سلة من العملات².

2_ **سعر الصرف الزاحف:** في هذا النوع يتم تعديل سعر الصرف بين فترة وأخرى على أساس ما يحدث من تغير في مؤشرات معينة كمعدلات التضخم أو وضع ميزان المدفوعات، أو حصول عجز في ميزان المدفوعات، حيث يتم تحديد حدود دنيا وحدود عليا لتضييق الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي، والبلدان التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة تحاول تطبيق هذا النمط³.

ثالثاً: مزاى نظام التعويم.

لنظام التعويم عدة مزايا منها:⁴

- 1_ يقرر سعر الصرف بعوامل السوق وبالتالي فهو الانسب في التوزيع الامثل للموارد.
- 2_ لن يكون هناك فرصة للمضاربين لكسب أرباح على حساب البنك المركزي.
- 3_ يكون فعّال للتعامل مع الصدمات الخارجية وبالتالي تكون السياسة النقدية منصبة على تحقيق الاهداف الداخلية للاقتصاد.
- 4_ إضفاء المصدقية على السياسة النقدية.
- 5_ إن الطلب والعرض على العملة المحلية يكون متوازن في السوق، لا يكون البنك المركزي ملزم بالتدخل، بشكل عام لا تتأثر المجلات النقدية بالتدفقات الخارجية وبالتالي يمكن ممارسة السياسة النقدية بشكل مستقل وبمعزل عن السياسات النقدية لدول أخرى.

¹ بربري محمد الامين ، المرجع السابق، ص 29، بالتصرف.

² نشأت مجيد حسن الوندائي، "قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980 . 2002) ، باستخدام نموذج التعديل الجزئي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 82، 2010، ص 115.

³ بربري محمد الامين ، مرجع سابق، ص 32.

⁴ ابراهيم الكراسنة، "سياسة سعر الصرف"، ملتقى دولي حول: "البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ابوظبي، 22-06-2006، ص10.

رابعاً: عيوب نظام التعويم.

تظهر عيوب هذا النظام من خلال:¹

1_ نادراً ما تعمل قوى السوق بشكل كامل، هناك مخاطر أن يكون سعر الصرف بمستوى لا تبرره الاساسيات الاقتصادية.

2_ إن مسار سعر الصرف المستقبلي يكتنفه الغموض وبالتالي يؤدي إلى خلق مصاعب لعملية تخطيط النشاط الاقتصادي.

3_ يمكن أن يساء استخدام استقلالية السياسة النقدية، فمثلاً عدم وجوب قيام الحكومة بمنع انخفاض العملة يمكن أن يؤدي إلى سياسات مالية ونقدية تضخمية.

الفرع الثاني: الصرف الثابت.

يعني سعر الصرف الثابت أن تقوم الدولة المعنية ب تثبيت سعر صرف عملتها إزاء العملات الأخرى، وذلك اما بربط سعر صرفها مع عملة دولة اخرى او ربط سعر صرفها بسلة من العملات او ربطها بالذهب. اولاً: صور نظام سعر الصرف الثابت.

وفيه يتم ربط العملة بإحدى الطرق اما بالذهب او بعملة واحدة او بسلة عملات:

1_ نظام قاعدة الذهب: تتبع الدولة قاعدة الذهب عندما تربط قيمة عملتها بوزن معين من الذهب، ويقضي قيام قاعدة الذهب توافر ثلاثة شروط:

_ تحديد قيمة العملة بوزن معين من الذهب و عيار محدد.

_ توافر قابلية تحويل العملة الوطنية إلى ذهب أو العكس دون قيد أو شرط.

_ حرية الأفراد في استيراد وتصدير الذهب.

ولنظام الذهب وظيفتان أساسيتان الأولى داخلية والأخرى خارجية، فالوظيفة الداخلية فهي تحديد كمية الأوراق المطبوعة، أي أن حرية المصرف المركزي في إصدار أوراق النقدية تكون مقيدة تقييداً تاماً بكمية الذهب الموجود في حيازته، أما الوظيفة الخارجية فهي تحديد سعر الصرف، وتتميز عملات الدول في ظل نظام الذهب بثبات نسب مبادلات بعضها البعض، غير أن سعر الصرف الجاري قد يرتفع أو ينخفض في سوق الصرف عن سعر التعادل تبعاً لحالة العرض والطلب، على أنه في ظل قاعدة الذهب لا يمكن أن تتذبذب أسعار الصرف إلا في حدود ضيقة، حدي الذهب، حد تصدير الذهب، وحد استيراد الذهب، فإذا ارتفع سعر الصرف عن سعر التعادل ارتفاعاً يتجاوز مصاريف نقل الذهب والتأمين عليه فلن يقبل المدين ذلك السعر، وفي هذه الحالة يفضل المدين أن يرسل لدائنه في الخارج ذهباً بدل أن يدفع الدين في صورة أوراق تجارية وهو ما يعرف بحد تصدير الذهب، يحصل العكس إذا انخفض سعر الصرف، وهكذا يحافظ نظام الذهب على ثبات أسعار الصرف.

¹ - بربري محمد الامين، مرجع سابق، ص 29.

2_ الربط بعملة: وفي ظل الربط بعملة واحدة يتبع سعر الصرف تغيرات سعر صرف العملة التي تم الربط معها ويكون التدخل الا في حالات قليلة وهو شبيه بقاعدة الذهب وما تبعها من نظام بريتن وودز حيث كان الدولار هو المهيمن ويتم الربط به¹.

3_ الربط بسلة عملات: يتم اختيار نظام الربط بسلة من العملات المتاحة، مثل حقوق السحب الخاصة ورسلات العملات الأخرى، التي تركز عادة على عملات أهم الشركاء التجاريين للبلد².

ثانيا: مزايا نظام الصرف الثابت.

لنظام الصرف الثابت عدة مزايا منها:³

1_ يساعد على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات والتجارة الدولية.

2_ يضع سعر الصرف الثابت قيود أو محددات على السياسة النقدية الداخلية، فإذا كان وضع هذه السياسة يخرج عن نطاق سياسة الدولة المربوطة بها هذه العملة، يمكن أن يحدث هروب لرؤوس الأموال أو تدفقها على هذا البلد مما يتطلب تدخل البنك المركزي، إن تدفق الأموال يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وهروب رؤوس الأموال يؤدي إلى نفاذ الاحتياطيات من العملة الأجنبية.

3_ سعر الصرف الثابت يكون مفيد إذا عرف بالضبط ما هو سعر التوازن لهذه العملة.

4_ سعر الصرف الثابت يكون مفضل عندما يكون النظام المالي غير متطور إلى الحد الذي لا يسمح بممارسة سياسة السوق النقدية.

ثالثا: عيوب نظام الصرف الثابت.

لنظام الصرف العديد من العيوب والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:⁴

1_ لا بد أن يكون لدى الدولة آلية صارمة لحماية العملة الوطنية من مخاطر الصرف، ويجب أن يكون مستوى سعر الصرف يتفق مع معطيات ووضعية اقتصاد البلد.

2_ يعمل على حرمان الدولة من إتباع سياسة نقدية تتماشى وظروفها الداخلية باعتبار أن الأولوية معطاة للاستقرار الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي.

3_ يفقد البنك المركزي رقابته على كمية النقود المتداولة، تبقى مرتبطة باحتياطيات الصرف من عملة التثبيت والتي غالبا ما تكون عملة دولة صناعية كبرى كالدولار الأمريكي.

4_ مصادر خلق النقود هي مصادر خارجية.

5_ هذا النظام يسمح بازدواجية تداول العملة المحلية وعملة بلد التثبيت.

¹ أندريا فيلاسكو، ترجمة ياسر سليم، "أسعار الصرف في الأسواق الناشئة: التعويم نحو المستقبل"، مؤتمر دولي حول "السياسات النقدية وسياسات سعر

الصرف- الخيارات المتاحة لمصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، 19-20 نوفمبر 2000، ص 6.

² ابراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ص 5.

³ المرجع السابق، ص 9.

⁴ عبد الحميد مرغيت، "برامج تحقيق الاستقرار المستندة إلى سعر الصرف"، دورية مصرفية اقتصادية، البنك المركزي العماني، 2014، ص ص 50-51.

6_ كما أن السياسة النقدية تفقد استقلاليتها لأن البنك المركزي لا يملك سعر صرف قابل للتعديل، كما أن أسعار الفائدة به ترتبط بتلك السائدة في بلد عملة التثبيت.

7_ قد ينتشر التضخم من بلد إلى آخر وخاصة عند مواجهة الفائض في ميزان المدفوعات الناتج عن ارتفاع معدل التضخم المستورد والذي يقلل من نتيجة حجم الاستيراد، وبصفة عامة فإن التضخم الذي يحدث في دولة معينة بسبب تثبيت سعر صرف عملتها لا ينتشر الى الدولة صاحبة العملة الرئيسية التي ثبتت مقابلها سعر صرف عملتها¹.

ومن خلال النظامين الثابت والمرن يمكن المزج بينهما واستحداث نظام وسيطي والذي يتم التطرق له في الفرع الموالي.

الفرع الثالث: أنظمة الصرف الوسيطة.

نظرا لعدم تلبية تطلعات الحكومات من خلال تبنيها لنظم الصرف سواء كانت ثابتة او مرنة تم استحداث نظام يتوسط النظامين السابقين، لا هو بالمرن ولا هو بالثابت وفي هذا الفرع يتم تناول مصدره ومزاياه وعيوبه.
اولا: مصدره.

قام العديد من الاقتصاديين باقتراح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة والمرنة وأطلق عليها اسم الأنظمة الوسيطة، والتي اعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصاً معتبرة لاقتصاد البلاد لمواجهة الصدمات الخارجية، والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة.

ثانيا: مزايا أنظمة الصرف الوسيطة.

تسمح أنظمة الصرف الوسيطة وتقدم مجموعة من المزايا منها:

1_ الحفاظ على درجة من المرونة في سعر الصرف الذي يساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية، بالمقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة.

2_ تسمح لسعر الصرف الثابت أن يعدل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية والمحافظة على درجة من الاستقلال النقدي، لكن بالمقارنة مع أنظمة الصرف المرنة فإن أنظمة الصرف الوسيطة تساهم في تقليص التقلبات في سعر الصرف الاسمي، كما يلعب دور مهم في استهداف الأسعار الداخلية.

3_ تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابتة حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدول الشريكة.

ثالثا: عيوب أنظمة الصرف الوسيطة.

¹ _ عبد الله إبراهيم نور الدين، "العلاقة السببية بين عرض النقد وسعر الصرف في ليبيا"، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة سبها، 2013، ص 4.

للاطلاع الموقع: <http://www.agr.alexu.edu.eg/Data/Sites/1/magazine/2013,58,2/2013.58.2.%20149-160.pdf>

للاستفادة من ايجابيات هذا النوع من الأنظمة يبقى متوقف على سياسات المحددة من طرف السلطة النقدية للبلد.

1_ إذا كان البنك المركزي يتدخل قصد إبقاء سعر الصرف قريب جداً من المعدل المحوري لسعر الصرف أو الاجتهاد قصد جعله يرتفع أو ينخفض في حدود مجالات محددة، معناه يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام صرف ثابت، أي سعر الصرف يصبح لا يلعب دوره المنتظر وفق هذا النظام في تحقيق التوازن في الأسعار النسبية أو تحقيق الاستقرار النقدي.

2_ كذا جعل سعر الصرف قريب من المعدل المحوري، أو معدل الصرف الحقيقي، العاكس لواقع الاقتصاد الوطني، هذا الأمر يجبر السلطات النقدية على توفير كمية معتبرة من النقد الأجنبي.

المطلب الثالث: سعر الصرف الأجنبي كسياسة.

تعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم من أجل إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من اختلال توازنه، فهي تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف لكي لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الاقتصاديين، وبهذا فهي تعتبر جزءاً من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار، الأسعار، التوازن الخارجي.

وتنتهجها الدولة في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كنظام الأسعار، حجم التجارة الخارجية، ووضع ميزان المدفوعات، بل وأصبحت آلية تنتهجها الإدارات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات التي يمكن أن تؤثر على الأداء الاقتصادي، وعادة ما تنتهج البلدان النامية سياسة الرقابة على الصرف التي تستطيع من خلالها التحكم في وضعية علاقة اقتصادها بالعالم الخارجي وذلك لعدم مقدرتها على مواكبة الاقتصاد العالمي.

الفرع الاول: مفهوم واهداف وادوات سياسة سعر الصرف.

سياسة سعر الصرف كغيرها من السياسات الاقتصادية تبنى وفق اركان محددة للوصول الى مستويات واطواع معينة بالاقتصاد الوطني وهاته الاركاز عبارة عن ادوات تعتمد عليها السلطات للوصول الى الاهداف المرسومة، وهذا الفرع يظم مفهوم سياسة سعر الصرف وكذا الاهداف واخيرا ادوات سياسة سعر الصرف.

اولاً: مفهوم سياسة سعر الصرف.

تعتبر "سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم من أجل إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من اختلال توازنه، فهي تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف لكي لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الاقتصاديين، وبهذا فهي تعتبر جزءاً من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار، التوازن الخارجي"¹. اذن هي آلية تنتهجها الادارات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات التي يمكن ان تؤثر على الاداء الاقتصادي، بمعنى محاولة استخدام سعر الصرف كأداة من الادوات لتنشيط الاقتصاد.

¹ _ شعيب بونوة ، خياط رحيمة، مرجع سابق، ص 122.

ثانيا: أهداف سياسة الصرف الأجنبي.

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

1_ **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسياتها¹.

2_ **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد قطاع السلع الدولية الموجهة للتصدير، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي تم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا، إحلال واردات، والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد².

3_ **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع التنافسية لقطاع التصدير التقليدي نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها، ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية³.

4_ **تنمية الصناعة المحلية:** يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات⁴.

ثالثا: أدوات سياسة سعر الصرف.

لتطبيق السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل، منها:⁵

¹ _ امين صيد، مرجع سابق، ص 60.

² _ المرجع السابق، ص 62.

³ _ المرجع السابق، ص 59.

⁴ _ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 132.

⁵ _ امين صيد، مرجع سابق، ص ص 62-64، بالتصرف.

- 1_ **تعديل سعر صرف العملة:** لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تلجأ للتأثير على العملة المحلية إما بتخفيض قيمتها أو إعادة تقويمها عند تطبيقها لنظام سعر الصرف الثابت.
- 2_ **استخدام احتياطات الصرف:** في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.
- 3_ **مراقبة الصرف:** تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة تلك الأموال الموجهة من أجل المضاربة.
- 4_ **إقامة سعر صرف متعدد:** يهدف هذا التدبير إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.
- الفرع الثاني: بعض انواع سياسات الصرف.**

تتنوع سياسات الصرف حسب اهداف السلطات التي تصبو لبلوغها من جراء تبني هاته السياسة، لذلك نجد هناك تسميات متعددة وكل سياسة تستمد اسمها من الإجراء الذي تعتمد عليه السلطة في تطبيقه وفي هذا الفرع توضيح لمكنيزمات سياسة الرقابة على الصرف وكذا سياسة التخفيض.

اولا: سياسة الرقابة على الصرف.

تستمد هذه السياسة اسمها من الرقابة وهو الاجراء المتبع في هاته السياسة وفي ما يلي مفهومها وكذا اهدافها.

1_ **مفهوم سياسة الرقابة على الصرف:** يقصد بها رقابة الدولة عن طريق البنك المركزي والبنوك التجارية المختلفة على التعامل في الذهب والعملات الأجنبية، وبذلك يكون للدولة رقابة على شراء وبيع العملات الأجنبية وتتبع الدولة الرقابة على الصرف عندما ترغب في التحكم في أسعار العملة الوطنية في الأسواق الدولية، وبذلك لا تسمح لأسعار صرف العملة الوطنية أن تكون خاضعة للطلب عليها وعرضها، أي لا تسمح لأسعار الصرف أن تتحدد في السوق الحرة¹.

2_ **أهداف سياسة الرقابة على الصرف:** لقد حاولت الكثير من الدول إتباع هذه السياسة طمعا للوصول إلى نتائج إيجابية في التنمية الاقتصادية تنحصر في الاهداف التالية:²

¹ _ http://www.ibisonline.net/Research_Tools/Glossary/GlossaryDisplayPage.aspx?TermId=3031

12/04/2015 21:45

² _ محمد راتول، مرجع سابق، ص ص 344-345.

_ عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية الى العملات الاخرى الا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.

_ إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الاجنبي لقواعد معينة.

_ الحد من الواردات الغير ضرورية وتوجيه الارصدة من العملة الصعبة الى استيراد المواد الاساسية وبيع التجهيز الصناعي التي تخدم مخططات التنمية.

_ المحافظة على القيمة الخارجية للعملة الوطنية، بأعلى من قيمتها الحقيقية، حيث يتم تقييد الطلب على الصرف الاجنبي بما يتناسب والقدر المتاح منه، ويعني هذا وجود جزء من الطلب الداخلي على الصرف الاجنبي دون اشباع، وتلجأ السلطات النقدية الى هذا النظام لعدم رغبتها في تخفيض قيمة عملتها.

_ الرغبة في تحقيق اهداف سياسية او ممارسة ضغوط اقتصادية.

_ استخدامها كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية.

ثانيا: سياسة التخفيض.

سياسة التخفيض هي الاخرى تستمد اسمها من الإجراء المتبع فيها، وفي التالي مفهومها، وآلية تنفيذها واهميتها واثارها.

1_ مفهوم سياسة التخفيض: سياسة التخفيض هي سياسة تنتهجها السلطات بإرادتها حيث ان "مصطلح تخفيض العملة يعتبر قرار يعلن بموجبه التغيير في قيمة العملة في اطار نظام الصرف الثابت، ويتخذ على مستوى السلطات النقدية"¹ معنى هذا ان انخفاض قيمة العملة في ظل النظام الحر لا يعتبر تخفيض وانما تدهور لقيمة العملة الناتج عن عوامل السوق، اما خفض العملة فهو لا يخضع لقواعد السوق وانما ناتج عن قرار اداري.

2_ آلية تنفيذ سياسة التخفيض: يتم تخفيض قيمة العملة وفق مدخلين.

_ الطلب على النقد الاجنبي: ان تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية لا بد وان يؤدي الى نقص كميات الواردات وقيمتها بالعملة الاجنبية، بشرط اساسي وهو ان تكون مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة مساوية اي شيء اكبر من الصفر، ويتوقف مقدار هذا النقص على مرونة الطلب الداخلي على الواردات الكبيرة كلما كان النقص في الطلب على العملة الاجنبية كبيرة، وكلما كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات قليلة، كلما كان النقص في الطلب على العملة الاجنبية ضئيلا².

كما "يرى الصندوق ان عديدا من البلدان التي تعاني عجزا في ميزان المدفوعات تقوم بتحديد اسعار صرفها بطرق تحكمية لا تعكس حالة السوق وهي اسعار مرتفعة عن قيمتها الحقيقية مما يؤدي الى ضياع القيمة التنافسية لمنتجات البلد في الاسواق الخارجية على اساس ارتفاع اسعارها، ويرى الصندوق انه في الأجل القصير سوف تتمثل اثار خفض العملة في خفض القيمة الحقيقية للأصول المالية والدخول الحقيقية وارتفاع

¹ _ امين صيد ، مرجع سابق، ص 158.

² _ عبد الرحمن يسري احمد، ايمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص269.

اسعار التبادل التجاري مما يخفض الطلب الداخلي ويرفع قيمة الناتج الحقيقي للعرض نظرا لزيادة الطلب الخارجي، اما في الأجل الطويل فانه يرى ان ذلك سيعالج ميزان المدفوعات من خلال تخفيض الواردات وزيادة الصادرات وكذلك فان خفض سعر العملة سوف يحفز المستثمر الاجنبي على الاستثمار في البلد المطبق لهذه السياسات، لان ذلك يعني انخفاض تكاليف الانتاج بالنسبة لهذا المستثمر، ومن شان هذا التخفيض ايضا تحفيز الدائنين الاجانب على الاستمرار في الاقراض، ذلك نظرا للأرباح التي ستعود عليهم من جراء تخفيض سعر العملة¹.

_ عرض النقد الاجنبي: ان تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية لا بد وان تؤدي الى زيادة كمية الصادرات، ولكن قيمة الصادرات بالعملة الاجنبية تتوقف على مرونة الطلب الخارجي، فتزيد قيمة الصادرات بالعملة الاجنبية اذا كان الطلب الخارجي على السلع المصدرة كبيرة المرونة وتقل قيمة الصادرات بالعملة الاجنبية، بدون تغيير اذا كان الطلب الخارجي على السلع المصدرة له مرونة تساوي الوحدة وحيث ان السياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تهدف الى معالجة العجز في ميزان المدفوعات، اي الى زيادة حصيله الصادرات من العملات الاجنبية والى تخفيض الانفاق على الواردات فإننا نستطيع ان نقرر².

_ ان نجاح هذه السياسة يستلزم ان تكون مرونة الطلب الداخلي على الواردات مساوية اي شيء اكبر من الصفر وان تكون مرونة الطلب الخارجي على الصادرات اكبر من الوحدة، وعموما اذا ارتفعت مرونة الطلب الداخلي على الواردات وزادت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات عن الوحدة كلما امكن لسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ان تحقق نجاحا اكبر.

_ ان فشل هذه السياسة مؤكد في حالة انخفاض مرونة الطلب الخارجي على الصادرات عن الوحدة وضالة مرونة الطلب الداخلي على الواردات بحيث ان مجموع المرونتين معا يقل عن الوحدة، بل ان تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في هذه الظروف يؤدي الى استخدام حدة العجز في ميزان المدفوعات³.

3_ أهمية سياسة التخفيض: إن التخفيض يجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب، وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع، أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية، هذا ما يجعل من حجم الواردات تميل إلى الانخفاض، وفي هذه الحالة فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر، ولهذا يفضلون الإنتاج في قطاعي التصدير وإحلال الواردات، وفي هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض والطلب والتخصيص الفعال للموارد، ولا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب، حيث يساهم في تحسين من جهة أخرى وضعية حساب التجارة غير المنظورة، الراجع إلى زيادة إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة، ويحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية، كما يحدث هذا

¹ _ جلال جويبة القصاص، النقود و البنوك و التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص ص 259-260.

² _ عبد الرحمن يسري احمد، ايمان محمد زكي، مرجع سابق، ص 270.

³ _ نفس المرجع السابق.

مع رأس المال الأجنبي الذي من دوره أن يساهم في تحسين وانتعاش حساب رأس المال، بالإضافة إلى التأثير المباشر على ميزان المدفوعات قد يكون للتخفيض شأن في زيادة دخل الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية أو ارتفاع أثمانها في الأسواق العالمية، وبالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة، قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية وقد يقصد من التخفيض أحياناً زيادة موارد الخزنة العامة للدولة، بما يتضمنه من إعادة تقويم رصيد الذهب المتاح لديها، وفقاً للسعر الجديد.

4_ الآثار الخارجية لسياسة التخفيض.

وتقترن بمتغيرين أساسيين هما:¹

1_4_ الميزان التجاري: الهدف من هذا التخفيض في هذا المجال هو التقليل من عجز الميزان التجاري، وذلك من خلال زيادة الصادرات وتخفيف الواردات، إذ يؤدي تخفيض العملة إلى ارتفاع الواردات مقيمة بالعملة المحلية، الشيء الذي يلزم المستهلك على تخفيض الطلب عليها، وبالتالي تخفيض الكمية المستوردة. فيما يخص الصادرات فإن سعرها بالنسبة للعملة المحلية سوف يرتفع، بينما تعتبر أسعارها منخفضة مقاساً بالعملة الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الصادرات (سلع أو خدمات) وعدد المتعاملين الأجانب، ومنه وفي ظل توفر بعض الشروط (مارشال ليرنر) سوف ينقص عجز الميزان التجاري، ويمكن أن ينعدم تماماً.

2_4_ الميزان المالي: عندما يتوقع العلماء الاقتصاديون في البلد المخفض تخفيض العملة المحلية فسوف يسارعون إلى إخراج رؤوس أموالهم، مما يجبر المستوردون على دفع فواتيرهم حتى يتفادوا الخسائر الناجمة عن الصرف، ثم يقومون باستبدال أموالهم بالعملة الصعبة في سوق الصرف الآجلة، وبالمثل سيسترجع المستثمرون الأجانب أموالهم إلى بلدانهم، وبالتالي يحدث هناك خروج رؤوس أموال وهو ما يؤدي إلى تدهور وضعية ميزان المدفوعات، سوف يزداد العجز حدة لما يحاول المصدرون تأجيل الدفع واسترجاع أصولهم إلى بلدهم من أجل الاستفادة من الصرف، في نفس الوقت سوف يؤجل المستثمرون وضع أموالهم في المشاريع الخاصة بالبلد المخفض، غير أنه بعد التخفيض وحدث استقرار في العملة المحلية سوف ترجع الأمور إلى ما كانت عليه برجوع المستثمرين الأجانب ودخول رؤوس الأموال، وبالتالي يتحسن ميزان المدفوعات بعد تحسن الميزان التجاري.

¹ - امين صيد، مرجع سابق، ص 161.

خلاصة.

كحوصلة لهذا الفصل يمكن القول ان سعر الصرف هو المعدل الذي من خلاله يمكن تفعيل اندماج الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي وذلك باستعماله لتسعير العملات لبعضها البعض وهي بدورها تستخدم لتسعير مختلف المنتجات وفي خضم ديناميكية الاقتصاد العالمي وسرعة تطوره فقد ظهر العديد من المفاهيم لسعر الصرف واشكاله وذلك لاختلاف البيئات، ايضا ظهرت اسعار صرف متعددة في نفس الوقت لتلبية حاجيات المجتمعات ففيها السعر الرسمي والغير الرسمي الذي يلبي طائفة محرومة من التعامل بالسعر الرسمي، كذلك وجد سعر اسمي وسعر حقيقي فالثاني استخدم لقياس الاقتصاد وذلك لقصر الاسمي على اداء هذه المهمة، كذلك نجد السعر الآجل لتغطية نقص السعر العاجل في حالة التقلبات وانهايار اسعار الصرف، ويتحدد سعر الصرف تبعا لمجموعة من المتغيرات تؤثر كلها في سعر الصرف كل على حدى.

وللقيام بعملية الصرف استوجب تأسيس سوق للصرف وسميت بسوق الصرف الاجنبي، وهي سوق يتم تبادل فيها مختلف العملات، بواسطة مجموعة متعاملين الذين يحق لهم التعامل في هذا السوق.

ونظرا للتحديث الذي يطرا على الاقتصاد العالمي والجانب المالي فقد ظهرت العديد من النظريات كل منها تفسر سعر صرف على اساس متغير معين في حين ان سعر الصرف في الحقيقة مفسر من مجموعة متغيرات وليس متغير وحيد لهذا كل نظرية تظهر لتغطية نقص نظرية قبلها لكن لكل منهم عيوب وذلك لعدم وجود نظرية تقوم ببناء نموذج يحوي كل المتغيرات المؤثرة في سعر الصرف.

ووفق لطبيعة تباين الاقتصاديات العالمية فقد ظهر انواع لأنظمة سعر الصرف يتماشى كل نوع حسب قوة كل اقتصاد ووضع على مستوى التجارة الخارجية فقد ظهر اول نظام سعر الصرف الثابت ثم تلاه المعوم لوجود خلل في الاول ولكن حتى نظام سعر الصرف المعوم لم يسد النقص بل اظهر هو الاخر عيوب، وهذا ما دفع بالاقتصاديين الى ابتكار نظام هجين بين النظامين، لتسهيل تبنيه من طرف الحكومات.

وفي ظل هاته الأنظمة يمكن تبني عدة سياسات سعر صرف للتفصيل اكثر وتبسيط الاهداف المرجوة حسب ظروف كل دولة وكل فترة لكل دولة لأنه في الديناميكية المالية الدولية يجب ان تمتلك الخيار في المفاضلة لمجابهة التغيرات المستحدثة والحفاض على التوازن الخارجي الذي يعنى بعمليات التجارة الخارجية بما شملت من عمليات استيراد وتصدير، اي الاهتمام بالميزان التجاري وكذا باقي المقبوضات المستحقة من العالم الخارجي والمدفوعات نحوه، وفي الفصل الموالي سيتم النفاذ الى محتواه.

الفصل الثاني: مدخل لميزان المدفوعات

تمهيد

يتميز المناخ الاقتصادي العالمي بديناميكية كبيرة في كنف الانفتاح وتحرير التجارة الدولية من القيود، وفي ظل التداخل العميق بين اقتصاديات الدول واندماجها، وجب تصميم اداة لضبط وتقييم مدى حجم اندماج الاقتصاد المحلي مع اقتصاديات العالم الخارجي من جراء تسجيل حجم المبادلات مع هذا الخير، سواء كانت مدفوعات اليه او متحصلات منه، وهذه الاداة هي ميزان المدفوعات، والذي يفصل ويصف وضعية المبادلات مع الخارج ويقيم موقع الاقتصاد المحلي في ظل الزخم الاقتصادي العالمي، ويتم التسجيل فيه عبر تقنية القيد المزدوج، وينقسم الى مجموعة اقسام منها الميزان التجاري الذي يختص بتسجيل حجم المبادلات الخاصة بالسلع والخدمات، ويعتبر اهم جزء من اجزاء ميزان المدفوعات، وفي محصلة الفترة التي يحصيها يعلن عن ثقل كفتي المدفوعات الى الخارج والمقبوضات منه ومدى غلبة الواحدة للاخرى او تكافئهما وهي الحالة المرجوة، اما في حالة عدم التوازن بينهما فتعني وجود خلل يستدعي تحليل اسبابه والعمل على علاج ذلك الخلل واعادة التوازن.

ولاجل الاحاطة بما يدور في فلك ميزان المدفوعات قسم هذا الفصل الى مبحثين، في الاول يتم التطرق الى ادبيات ميزان المدفوعات بكل ما يحمل من اقسام وكذا طريقة القيد فيه مع ذكر الوظائف الاساسية التي يؤديها وكذا اهمية وذكر بعض خصائص ومميزات موازين المدفوعات في الدول النامية على غرار الجزائر، ويحمل ايضا بعض من التحليل للميزان التجاري الذي يعد لب الموضوع الذي خصصت له الدراسة، اما في المبحث الثاني يتم وصف الحالات التي يمكن ان يؤول اليها ميزان المدفوعات من عجز او فائض او توازن مع تعليل لمصادر الخلل الذي يدفع به عن التوازن، وطبيعتها، ثم يسدل ستار هذا الفصل بالسبل التي يمكن تبنيها في حالة حدوث الاتوازن من اساليب التصحيح كالتصحيح الآلي او التدخل من طرف الدولة بمجموعة من التقنيات والبدائل التي يمكن استخدامها في التعديل.

المبحث الاول: ماهية ميزان المدفوعات.

لاجل تسهيل تسجيل العمليات التي تربط الاقتصاد المحلي مع الخارجي تم تحديد ووصف العمليات وصفة من يقوم بها وفي اي قسم ستسجل هذه العمليات بميزان المدفوعات، لكي يكون ذو اهمية لمتخذي القرار، ويؤدي الوظائف المنوطة به على احسن وجه، وياخذ الميزان التجاري اهمية بالغة فيه لذا يهتم الاقتصاديين بتحليل وضعية الميزان التجاري في تحليلهم لمضمون ميزان المدفوعات وبتحرون الاسباب التي تؤثر في الميزان التجاري ويحاولون احتواء السوء الذي يمكن ان يصيبه.

وفي هذا المبحث يتم التطرق الى ماهية ميزان المدفوعات في المطلب لاول، اما في المطلب الثاني يتم التعرّيج على وظائف وخصائص وكذا مميزاته واخيرا في المطلب الثالث يتم النفوذ الى كنه الميزان التجاري. **المطلب الاول: مفهوم ميزان المدفوعات وآلية القيد فيه.**

لاجل ضبط مفهوم ميزان المدفوعات تم تعريفه ورسم معالمه وكذا تحديد الطريقة التي يجب اتباعها في تسجيل العمليات الحاصلة في الفترة المحددة والتي تكون في الغالب سنة.

الفرع الاول: تعريف ميزان المدفوعات.

يعرف ميزان المدفوعات بانه:

_ وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة، وغير المقيمين خلال مدة معينة وتكون عاما واحدا غالبا¹.

_ هو سجل يقيد تفاصيل جميع العمليات التجارية التي تتم بين الافراد والشركات في الدولة ويقية العالم على مدار السنة².

_ هو سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم³.

_ هو الحساب الوطني الذي يسجل المعاملات والمبادلات الاقتصادية والمالية التي تمت خلال فترة، عادة سنة أو ربع، بين سكان البلاد والمقيمين في دول أخرى⁴.

¹ _ طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، 2010، ص49.

² _ Lucy hatton , the balance of payments, civitas , 2012 , p1.

للاطلاع الموقع : 25/ 03/2015. 11:24 <http://www.civitas.org.uk/economy/Balanceofpaymentsfactsheet.pdf>

³ _ امين صيد، مرجع سابق، ص77.

⁴ _ albert ondo ossa ,economie monetaire internaionale ,estem editions scientifiques, techniques et medicales , editions 1999 , p 8.

<http://www.bibliotheque.auf.org/index.php>

25/ 03/2015.

11:36

للاطلاع الموقع :

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص ان ميزان المدفوعات هو:

_ عبارة عن سجل تقييد فيه المعاملات والمبادلات الاقتصادية، التي تتم بين المقيمين في البلد والمقيمين في الخارج، او المعاملات التي تتم بين الدولة والدول الاخرى، في مدة معينة قد تكون سنة في معظم الاحيان ويتم التسجيل فيه بألية القيد المزدوج.

الفرع الثاني: اقسام ميزان المدفوعات.

ينقسم ميزان المدفوعات الى عدة اقسام ويضم كل جزء فيه مجموعة من المعاملات المتجانسة ويتم تقسيمه الى:

اولا: الحساب الجاري او حساب العمليات الجارية.

ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل الوطني بصورة مباشرة سواء بزيادته أو نقصانه، وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما:¹

1_ الحساب التجاري (الميزان التجاري): ينقسم بدوره إلى حسابين فرعيين وهما حساب التجارة المنظورة، ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر عبر حدود الدولة الجمركية، وحساب التجارة غير المنظورة، ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة، هذا فضلا عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج وإما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

2_ حساب التحويلات: يتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، ولا يترتب عليها دين أو حق معين، ويشمل هذا الحساب على بند واحد هو الهبات والتعويضات، الهبات تشمل تحويلات الأفراد والمنظمات النقدية منها والعينية، تحويلات المهاجرين في الخارج إلى بلادهم الأصلية، أما التعويضات فهي الهبات الإجبارية والهدايا على أنواعها.

ثانيا: حساب العمليات الرأسمالية.

هذا الحساب "يتم فيه تسجيل تدفقات رؤوس الاموال من الدولة الى الخارج تقييد في حساب مدين او من الخارج الى داخل الدولة تقييد في حساب دائن، وهذه التدفقات قد تكون قصيرة الاجل اقل من سنة، او متوسطة الاجل من سنة الى خمس سنوات، او طويلة الاجل اكثر من خمس سنوات"²، "وتدرج في حساب العمليات الراس مالية جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته، وذلك بالنسبة إلى الأصول والخصوم التي يزيد أجلها عن عام، ويشتمل هذا الحساب على الاستثمارات المباشرة والأوراق المالية والقروض طويلة الأجل، كما يشتمل على مجموعة من الاستثمارات"³.

¹ _ <http://www. People And Economics .com> 19/03/2015 22:38

² _ جلال جوييدة الفصاح، مرجع سابق، ص ص 217-220.

³ _ <http://www. People And Economics .com> 25/ 03/2015 11:24

ثالثاً: فقرة الخطأ والسهو.

يكن الغرض من وجود هذه الفقرة فيما يلي:¹

تستخدم هذه الفقرة لغرض موازنة الميزان من الناحية الحسابية، ويعود السبب في ذلك هو ان كل عملية تجري، انما تسجل مرتين في الميزان، مرة في الجانب المدين وأخرى في الجانب الدائن نظراً لأتباع طريقة القيد المزدوج، وتستخدم هذه الفقرة لخلق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل اي عدم توازن بين القيدين. ويحصل ذلك في حالة:

_ الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادله نتيجة لأختلاف في اسعار صرف العملات.

_ الخلل الناجم من تغير القيمة الخارجيه لعملة احد البلدين المتعاملين تجارياً.

_ قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية للبلد، وبالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات بفقرة السهو والخطأ.

الفرع الثالث: كيفية القيد في ميزان المدفوعات.

يجرى القيد في ميزان المدفوعات وفقاً لقاعدة القيد المزدوج المعروفة في المحاسبة.

ومضمون هذه القاعدة هو أن تقيد كل معاملة من المعاملات الإقتصادية التي تظهر في الميزان مرتين.

_ مرة في جانب الأصول، أي الجانب الدائن باعتبارها خروجاً لقيمة تؤدي إلى زيادة متحصلات الدولة من الخارج.

_ ومرة في جانب الخصوم، أي جانب المدين باعتبارها دخولا لقيمة تؤدي الى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج.

ولتجنب ما قد يكون هناك من لبس في هذا الخصوص ينبغي تذكر القاعدة التالية:

كل معاملة اقتصادية يترتب عليها زيادة دائنية الدولة للخارج أو نقص مديونيتها لخارج، تدرج في جانب الأصول من ميزان المدفوعات وعلى العكس، كل معاملة يترتب عليها زيادة مديونية الدولة للخارج أو نقص دائنيها قبل الخارج تدرج في جانب الخصوم من الميزان، وينطبق هذا على جميع المعاملات سواء كانت تتضمن انتقال السلع أو انتقال رؤوس الأموال وبصرف النظر عن نوع العملة التي يتم بها سداد الحقوق او الالتزامات.² ويتم التسجيل فيه وفق الجدول التالي:

¹ _ <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/158562> 24-03-2015/22:48

² _ محمود يونس محمد، عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 199.

جدول رقم (II-01) بعنوان: ميزان المدفوعات الدولي

الصافي	مدين (مدفوعات)	دائن (إيرادات)	الأقسام المكونة لهيكل الميزان
			<p>أولاً: الحساب الجاري</p> <p>أ- الميزان التجاري (السلع والخدمات)</p> <ul style="list-style-type: none"> - السلع. - الذهب غير النقدي. - السفر إلى الخارج. - النقل. - التأمين. - دخول الاستثمارات. - أعمال حكومية. - متنوعات. <p>ب- التحويلات من طرف واحد (الهبات والتعويضات)</p> <ul style="list-style-type: none"> - الخاصة. - العامة. <p>ثانياً : حساب العمليات الراسمالية</p> <ul style="list-style-type: none"> - القطاع الخاص. - الالتزامات طويلة الأجل. - الالتزامات قصيرة الأجل. - الأصول طويلة الأجل. - الأصول قصيرة الأجل. - القطاع الرسمي والبنوك. - الالتزامات طويلة الأجل. - الالتزامات قصيرة الأجل. - الأصول طويلة الأجل. - الأصول قصيرة الأجل. - الذهب النقدي. <p>ثالثاً : السهو والخطأ.</p>

المطلب الثاني: وظائف وخصائص ومميزات ميزان المدفوعات.

لميزان المدفوعات عدة سمات فهو يقوم بوظائف معينة من خلال خصائصه حيث يعتبر الاداة التي من خلالها يمكن قياس حجم المبادلات الخارجية والتحكم فيها من خلال وضع خطط مقدرة على اساس المعطيات التي يوفرها ميزان المدفوعات، وكذلك يعكس ويميز حالة اقتصاد البلد من خلال تسجيله واحصائه لارصدة الديون، والمستحقات، كذلك يكشف عن معدل التبادل الدولي الذي يصور قوة او ضعف الهيكل الانتاجي للبلد من خلال فائضه الموجه للتصدير وعجزه المغطى بالتوريد وفي هذا المطلب يتم التطرق الى وظائف وخصائص كذلك مميزات ميزان المدفوعات الدول النامية والجزائر.

الفرع الاول: وظائف ميزان المدفوعات.

يقوم ميزان المدفوعات بعدة وظائف منها:¹

_ يوفر اداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله الانتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما، كحجم الاستثمارات، ودرجة استغلال الطاقة الانتاجية ومستوى التكاليف والاسعار، والمستوى العلمي والتقني، ونوعية الانتاج وغيرهما.

_ انه يمثل اداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر اهمية الميزان في اللجوء اليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة، لمساعدتها في التوصل الى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية من ناحية، وبصدد مسائل التجارة والمدفوعات من جهة اخرى.

_ يوفر الميزان قاعدة احصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الاجنبي، ذلك لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات.

_ يلخص المعاملات الاقتصادية التي تساعد على توفير الوسائل النقدية لمجابهة هذه الالتزامات.

_ انه يقدم تصوراً عاماً عن مستوى انكشاف الاقتصاد، لكونه يساعد في التعرف على مستوى التداخل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، من خلال قياس اثر المعاملات الاقتصادية الخارجية على الدخل القومي.

الفرع الثاني: الخصائص العامة لميزان المدفوعات.

تتمثل الخصائص العامة لميزان المدفوعات في انه:²

_ سجل ينصب على المعاملات الاقتصادية الخارجية حصراً سواء كانت معاملات عاجلة فورية ام آجلة تستحق بعد فترة.

_ المقيمون هم من تتوافر فيهم صفة الاقامة الدائمة في البلد، اي لايعتبر مقيماً من كان في البلد عرضاً كالسائح والطالب الاجنبي او الدبلوماسي.

¹ _ وليد عيدي عبد النبي، "ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي"، دراسة، البنك المركزي العراقي-المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بدون سنة، ص 18.

_ المقيمون قد يكونون اشخاصاً طبيعيين او اعتباريين كالبنوك والشركات والمؤسسات.
 _ يعتمد في اعتبار الإقامة، صفة الإقامة وليست الجنسية، فالإقامة الدائمة اذا حصل عليها اجنبي الجنسية، تجعله مقيماً في البلد في نظر ميزان المدفوعات حتى وان كان من جنسية اخرى غير جنسية البلد المعني، اي ان المعاملات التي تتم بين افراد مختلفي الجنسيات ولكنهم يقيمون في بلد واحد تعتبر معاملات داخلية لايعني ميزان المدفوعات بتسجيلها، وعكس ذلك، فإن المعاملات التي تتم بين افراد يقيمون في دول مختلفة، تعتبر معاملات دولية حتى لو كانت جنسيتهم واحدة.

_ تستخدم في تسجيل القيود في ميزان المدفوعات طريقة محاسبية تعرف باسم طريقة القيد المزدوج والذي لازال مستخدماً منذ اكثر من (500) سنة والذي تم ابتكاره من قبل الكاهن الايطالي - لوقا باشيليو - وذلك في عام 1494 وقد وصفه الشاعر الالماني - جوته بانه - واحد من اجمل اختراعات الانسان ، وعلى كل رجل اعمال استخدامه في مشروعه التجاري وبمقتضى هذه الطريقة تسجل كل عملية تتم مع العالم الخارجي مرتين، مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين.

والقاعدة العامة المتبعة في تسجيل القيود تقتضي بأن كل عملية تؤدي الى حصول البلد على ايرادات نقد اجنبي تسجل في الجانب الدائن مثل صادرات السلع والخدمات، استلام قروض طويلة الأجل، استلام تحويلات احادية الجانب...الخ.

وبالمثل، فإن كل عملية تؤدي الى خروج نقد اجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين مثل استيرادات من السلع والخدمات، دفع قروض طويلة الأجل ، دفع تحويلات أحادية الجانب...الخ.
الفرع الثالث: مميزات ميزان مدفوعات البلدان النامية.

تتميز موازين مدفوعات البلدان النامية على غيرها بمميزات معينة تعكس حالة اقتصاد البلد وهي :
اولاً: انخفاض معدل التبادل الدولي.

"يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات " وتتمثل أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموماً فيما يلي:¹

- 1_ مرونة الطلب على السلع الأولية لصادرات الدول النامية.
- 2_ المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.
- 3_ اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنافسي للأسعار.

¹ _ جميلة الجوزي، "ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، عدد11، 2012، ص 229.

- 4_ تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل اللامتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة، والذي يتسنى من خلاله استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر.
- 5_ إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهذه الدول.
- 6_ اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال أو التقليد، وهي الأساليب التي اعتمدها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الإقلاع الصناعي كما كان حال دول شرق آسيا، وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف كبيرة للحصول على التكنولوجيا.

ثانيا: ضعف القاعدة الإنتاجية:

يعكس ميزان المدفوعات القاعدة الإنتاجية لاي بلد والبلدان النامية بصفة خاصة تكون ضعيفة في الانتاج وذلك لعدة اسباب:¹

تنتم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لنقلبات أسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات تركز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالمي على هذه المواد، كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيمياوية تركز على صناعة خفيفة، وهكذا فإن الإنتاجية تعتبر ضعيفة.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، ففي مجال إنتاج الزراعة المطرية، على سبيل المثال، تبلغ الإنتاجية في الجزائر نصف الإنتاجية على المستوى العالمي في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الآخر، وهذا يعود إلى ضآلة رقعة الأراضي المزروعة، حيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة، كما أن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يرتكز على الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تنتم بضعف مرافقها، بالإضافة إلى افتقارها لوسائل الإنتاج الحديثة.

ثالثا: الدين العام أداة لتطوير أداء الدولة.

فالدين العام لم يعد مجرد رصيد تقوم الدولة بسداده بقدر ما أصبح أداة لتطوير أداء الدولة، وقد نجحت كثير من الدول في ضبط إنفاقها العام من خلال حسن إدارة الدين العام فجانبا من النفقات العامة يذهب إلى خدمة

¹ - جميلة الجوزي، المرجع السابق، ص 230.

الدين العام وسداد فوائده وأقساطه وأعبائه، ومن ثم فإن العلاقات التناسبية ما بين رصيد وحجم الدين، وما بين القدرة على سداد أعبائه وخدمته يتم دراستها جيدا، وقد وجد أنه من المناسب أن لا يتعدى حجم الدين في أي وقت من الأوقات حدود 60 % من الناتج المحلي الإجمالي للدولة¹.

الفرع الرابع: ميزة ميزان المدفوعات الجزائري.

يتميز ميزان المدفوعات الجزائري بدوره بعدم استقرار الصادرات، حيث " تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات النسبة الاكظم من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات اكثر تعرض لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز، مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية اكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعلى حصيللة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير كما يؤثر تذبذب حصيللة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيللة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج، في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

تؤدي زيادة حصيللة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيللة الصادرات، وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات، أما الانخفاض المفاجئ في حصيللة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيللة الصادرات الناتج عن انخفاض حجم الصادرات، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد، وهكذا فإن انخفاض حصيللة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات².

المطلب الثالث: الميزان التجاري.

يعد الميزان التجاري الاداة التي تمكن الدولة من قياس مدى انخراط اقتصادها في الاقتصاد العالمي وذلك من ناحيتين، من ناحية الجانب السلعي أي التجارة المنظورة، ومن ناحية الخدمات أي التجارة غير المنظورة ويتأثر الميزان التجاري بعدة متغيرات التي من شأنها ان تحسن حلتها او تؤثر عليه بالسلب.

¹ _ جميلة الجوزي، المرجع السابق، ص 230.

² _ المرجع السابق، ص 229.

الفرع الاول: ماهية الميزان التجاري.

يتم تسجيل معاملات معينة في الميزان التجاري ولأجل تسهيل وضبط عملية التسجيل يتم حصر مجموعة من العمليات في الميزان التجاري ويقسم الميزان التجاري بدوره الى قسمين، وفي ما يلي تعريف بالميزان التجاري وكذا اقسامه.

اولاً: تعريف الميزان التجاري.

يعرف الميزان التجاري على أنه:

– سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى في فترة معينة، اصطلاح على أن تكون سنة ميلادية¹.

– الفرق بين قيمة واردات بلد ما، خلال فترة ما، وبين قيمة صادراته².

– ويعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين الصادرات السلعية والمستوردات السلعية³.

ومن خلال التعاريف السابقة يلاحظ ان البعض يعرفه على انه الفرق بين الصادرات السلعية والواردات السلعية وهذا يعتبر مفهوم ضيق في حين يعرفه البعض على انه الفرق بين الصادرات والواردات دون الاقتصار على السلع في حين ان كل التعريفات تتفق على وجود فترة عادة ما تكون سنة، وبالاعتماد على التعاريف السابقة يمكن تعريف الميزان التجاري على انه:

– الفرق بين صادرات السلع وواردات السلع مضاف اليه الفرق بين صادرات الخدمات وواردات الخدمات، لبلد ما خلال فترة معينة في العادة تكون سنة ميلادية. اي انه الفرق بين الصادرات المنظورة وغير المنظورة والواردات المنظورة وغير المنظورة، في فترة محددة في الغالب تكون سنة.

ثانياً: أقسام الميزان التجاري.

ينقسم الميزان التجاري إلى الميزان التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي⁴:

1_ الميزان التجاري السلعي.

يطلق عليه أيضاً ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع التي تتخذ شكلاً مادياً ملموساً كالصادرات، والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية.

2_ الميزان التجاري الخدمي.

ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة غير المنظورة، و تضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال.

¹ محمد العمادي، الميزان التجاري، الموسوعة العربية. للاطلاع الموقع :

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=12446. 22/03/2015 . 18:36

² شبكة المحاسبين العرب، تعريفات ومصطلحات اقتصادية متنوعة

للاطلاع الموقع : <http://www.acc4arab.com/acc/index.php?s=511a5438a8c1df8467cf0835fdd56cef>. 22/03/2015 . 18:43

³ هيثم مناصية، "التجارة الخارجية والارقام القياسية"، البنك المركزي الاردني، 2008، ص3.

للاطلاع الموقع css.escwa.org.lb/.../scutrade08/Jordan%20central%20. 22/03/2015 . 18:49

⁴ عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، 97.

ويضم الميزان الخدمي أهم الخدمات المتمثلة في:¹

_ **خدمات النقل:** تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها، سواء برية، بحرية، أو جوية. وفي الجانب المدين، مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استغلال وسائل النقل الأجنبية.

_ **خدمات التعليم:** هي نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة، ويتم تسجيلها في الجانب المدين، أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد.

_ **اتصالات:** تتمثل في خدمات هيئات البريد والاتصالات، حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن، أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين.

_ **السفر والسياحة:** يغطي كافة السلع والخدمات التي يتحصل عليها المسافرون والسواح، من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فترة إقامتهم، سواء تم استهلاك هذه السلع والخدمات حالاً أو في وقت لاحق، ويعرف المسافرون أنهم الأفراد الذين تكون فترة إقامتهم تقل عن سنة واحدة في بلد أجنبي، ومن بينهم: المسافرون لأغراض متعلقة بالعمل، الاستجمام، العلاج أو المشاركة في مناسبات رياضية ومؤتمرات... الخ، يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن، أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند انتقالهم للخارج فتسجل في الجانب المدين.

_ **التأمين:** يضم كل مدفوعات التأمين الخاص بنقل السلع، أو عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين التي تقيد في الجانب المدين، وفي الجانب الدائن تقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة، وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين، أما المبالغ المستحقة عند تحقق الحادث المؤمن عليه، فالمبالغ المدفوعة إلى الداخل تسجل في الجانب الدائن، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب المدين

_ **نفقات الحكومة:** هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج، أو الحكومات الأجنبية في البلد، وتتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي، مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية، بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج والمعاشات... الخ، تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن.

_ **خدمات أخرى:** تندرج تحت هذا البند كل الإيرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات، نذكر منها: نفقات الإعلان والأفلام، العملات المختلفة، عوائد عن الحقوق الأدبية وغير ذلك من الأغراض.

_ **عائدات الاستثمار:** هو الدخل الذي يعود للمستثمر من ملكيته لأصول مستثمرة، ويتمثل في:

_ الدخل من الاستثمار المباشر أرباح الاستثمارات بما فيها الجزء غير الموزع، والمعاد استثماره والأرباح الموزعة.

¹ حنان لعروق، "سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي"، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، دفعة 2004 - 2005، ص 7.

الدخل الذي يعود إلى المستثمر من ملكيته لأصول مالية أخرى كالودائع المصرفية، القروض المقدمة إلى الشركات والهيئات، الأوراق المالية والاكتتاب في أسهم ورأس مال الشركات. ويكون الدخل الذي تدره هذه الأصول في صورة فوائد وأرباح، ويتم تسجيل الفوائد المتحصل عليها من شركات أجنبية والأرباح عن الاستثمارات الوطنية بالخارج في الجانب الدائن، في حين تسجل الفوائد والأرباح التي تدفع للأجانب على القروض والاستثمارات الأجنبية في البلد في الجانب المدين.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري.

هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية التي من شأنها التأثير في الميزان التجاري وتتمثل أهم العوامل في:¹

أولاً: معدل نمو الإنتاج والسكان.

ضرورة التناسب بين معدل نمو الإنتاج ومعدل نمو السكان لإبقاء توازن استيعاب، معنى هذا انه لأجل المحافظة على توازن الميزان التجاري يجب ان تكون الزيادة في معدل نمو الإنتاج موازية للزيادة في معدل نمو السكان لأجل ثبات حالة التوازن، اما اذا كانت الزيادة في نمو الإنتاج لا تتناسب مع الزيادة في معدل نمو السكان فهذا يؤدي الى تذبذب حالة الميزان التجاري.

1_ معدل نمو الإنتاج اكبر من معدل نمو السكان: في هذه الحالة يكون هناك فائض في الميزان التجاري، وذلك لتغطية الإنتاج الوطني حاجيات الوطن او تصدير الفائض عن الحاجة وذلك لزيادة الإنتاج اكثر من زيادة السكان يعني تحسن الانتاجية.

2_ معدل نمو الإنتاج اقل من معدل نمو السكان: في هذه الحالة يكون الميزان التجاري في حالة عجز وذلك لعدم تغطية الإنتاج الوطني حاجيات الوطن او الاستيراد لسد الحاجيات وذلك لزيادة الإنتاج اقل من زيادة السكان يعني تدهور الانتاجية.

ثانياً: أسعار الفائدة.

كما قال سيلفيو جيزر ان زيادة معدل الفائدة يعيق نمو راس المال، ومن هذا يبدو انه هناك تأثير لارتفاع معدل الفائدة المحلية على الميزان التجاري كما يلي:

1_ ارتفاع اسعار الفائدة المحلية: في هذه الحالة يتوجه اصحاب الفوائض المالية الى الادخار لانه اكبر مردودية وبالتالي يقل الإنتاج الحقيقي معنى هذا زيادة الواردات ونقص الصادرات ومن هذا يتاثر الميزان التجاري سلباً.

2_ انخفاض اسعار الفائدة المحلية: في هذه الحالة سيؤدي هذا الى توجه اصحاب فوائض رؤوس الاموال المحلية الى الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة الصادرات وتقبيد الواردات هذا ما يعود بالايجاب على الميزان التجاري.

¹ عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص 97.

ثالثا: التضخم.

يعني انخفاض القدرة الشرائية للعملة بمعنى ارتفاع الاسعار، والاكيد ان هذا التضخم يكون سلبي على حالة الميزان التجاري في نفس البلد، وينتج عن ذلك حالتين:

1_ حالة ارتفاع التضخم المحلي: يؤدي ذلك الى ارتفاع اسعار المنتجات الوطنية وبذلك يعزف عنها المستهلكين ويستبدلونها بالواردات في حين يتخلى عنها الاجانب ونقل الصادرات وبهذا يكون سلبي على الميزان التجاري ويسبب له العجز.

2_ حالة ارتفاع التضخم العالمي: يؤدي ذلك الى ارتفاع اسعار المنتجات العالمية وبذلك يعزف عنها المستهلكين ويستبدلونها بالمنتجات المحلية وكذلك يقبل الاجانب على المنتجات المحلية، ما يعني زيادة الصادرات وقلة الواردات وبذلك يكون ايجابي على الميزان التجاري ويسبب الفائض.

رابعا: ميزان المدفوعات.

ان العجز المستمر في ميزان المدفوعات للدولة ما يسبب تقلص الانفاق المحلي ما يؤدي الى تخفيض الانتاجية وتؤدي الى ارتفاع التكاليف مما يؤدي الى تدهور الوضع التنافسي للمنتجات المحلية في السوق العالمية، وبذلك يؤثر على الميزان التجاري.

1_ حالة العجز: يعني ان الدولة في حاجة الى اموال وبالتالي يقل الانفاق بسبب تبني الدولة السياسة الانكماشية ما يؤدي الى نقص الانتاج المحلي وتراجعته وبالتالي نقص المنتجات الوطنية واحلال محلها المنتجات الاجنبية وبالتالي يؤثر سلبا على الميزان التجاري.

2_ حالة الفائض: يعني ان الدولة لديها فوائض مالية وبالتالي يزيد الانفاق بسبب تبني الدولة السياسة التوسعية ما يؤدي الى رفع الانتاج المحلي وارتفاع تنافسية المنتجات المحلية في السوق العالمية وبالتالي نقص المنتجات الاجنبية واحلال محلها المنتجات الوطنية وبالتالي يؤثر ايجابا على الميزان التجاري.

خامسا: التغير في تكاليف الانتاج المحلية.

مع افتراض ثبات تكاليف الانتاج والاسعار في الخارج فان ارتفاع تكاليف الانتاج المحلي ومن ثم ارتفاع اسعاره في السوق المحلية يؤدي الى احداث اثر تحويلي في سلوك المستهلك المحلي¹.
ويوجد هناك حالتين وفق هذا الطرح اما ارتفاع التكاليف او انخفاضها على المستوى المحلي:

1_ ارتفاع تكاليف الانتاج المحلية: يعني هذا عزوف المستهلك عن المنتجات المحلية نظرا لارتفاع اسعارها نتيجة لارتفاع تكاليف انتاجها وبالتالي التوجه الى السلع الاجنبية وبالمقابل قلة الصادرات وزيادة الطلب على المنتجات الاجنبية وبالتالي يؤثر سلبا على الميزان التجاري.

2_ انخفاض تكاليف الانتاج المحلية: يعني هذا اقبال المستهلك عن المنتجات المحلية نظرا لانخفاض اسعارها نتيجة لانخفاض تكاليف انتاجها وبالتالي العزوف عن السلع الاجنبية وبالمقابل زيادة الصادرات وبالتالي يتاثر

¹ _ محمد كمال الحمزاوي، مرجع سابق، ص 41 .

الميزان التجاري ايجابا.

سادسا: التغيير في الدخول الحقيقية.

"يختلف الامر في حالة تغير الدخل الحقيقي في دولة ما عن حالة تغير الدخل الحقيقي في دولة اخرى، فمع بقاء العوامل الاخرى على ما هي عليه نجد ان زيادة الدخل القومي الحقيقي تؤدي الى زيادة وارداتها"¹، لكن في نفس الوقت يزيد الانفاق ويزيد الانتاج وبالتالي زيادة الصادرات ايضا. والفصيل في هذه الحالة هي مدى مرونة الصادرات والواردات.

1_ في حالة مرونة الصادرات اكبر من الواردات يتحسن الميزان التجاري بزيادة الدخول الحقيقية.

2_ في حالة مرونة الواردات اكبر من الصادرات فان زيادة الدخول الحقيقية تؤثر سلبا على الميزان التجاري.

سابعا: النفقات السياحية.

ان زيادة اقبال السواح على دولة ما يؤدي بالزيادة الطلب على منجاتها وخدماتها وبالتالي تحسن وضعية الميزان التجاري.

الفرع الثالث: أثر تخفيض العملة على الدول النامية.

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة لدى الدول النامية خيارًا صعبًا وذلك لما يرافقها من آثار جانبية كعدم استجابة كل من الإنتاج والإنفاق المحلي والطلب على الصادرات والمستوردات للتغيرات في سعر الصرف، والسبب في كل هذا هو اعتماد صادرات الدول النامية على الصناعات الاستخراجية ذات الأسعار المحددة عالميًا وافتقارها للقاعدة الصناعية التي تمكنها من التوسع في الصادرات الصناعية.

ومن ناحية أخرى يعاني الكثير من الدول النامية من عجزات مزمنة في موازينها التجارية، الامر الذي يوقعها في مأزق المديونية الخارجية ويضعف من قاعدة الادخارات المحلية ويشكل بالتالي عقبة كبيرة امام محاولات التنمية، في هذه الدول، وقد لجأ العديد منها إلى تبني أنظمة أسعار صرف أجنبي تسمح باستخدام سياسة سعر الصرف أداة لمواجهة هذه الاختلالات التجارية، وقد اختلفت المدارس الاقتصادية حول فعالية هذه الأداة في تحقيق الآثار المرغوبة على الميزان التجاري².

وبالتالي الهدف من التخفيض هو إزالة أو تقليص العجز التجاري وهذا يؤدي إلى حركة مزدوجة تكمن في تقليص الواردات وزيادة الصادرات، ويكون للتخفيض آثارين.

اولا: التأثير على الواردات.

التخفيض يعني زيادة في الأسعار الداخلية بالعملة المحلية، فذا كانت الواردات بالعملة الأجنبية، التخفيض يعني تقييم سعر الحصول على هذه العملات الأجنبية الضرورية لشراء المنتوجات الموردة وبالتالي رفع من سعر

¹ محمد كمال الحمزاوي، المرجع السابق، ص 42.

² سمية زبرار، بشير الزعبي، طالب عوض، "أثرسياسة سعرالصرف الأجنبي في الميزان التجاريالجزائري، 1970 - 2004"، دراسات العلوم الإدارية، قسم اقتصاد الاعمال، كلية الاعمال، الجامعة الاردنية، المجلد 36، العدد 2، ص364.

هذه المنتجات، كرد فعل لهذا الارتفاع في الأسعار فالكميات المستوردة تنخفض وهكذا القيمة الكلية للواردات بالعملة المحلية تنهقر.

ثانيا: التأثير على الصادرات.

"التخفيض يعني من جهة رفع سعرها بالعملة المحلية، ومن جهة أخرى انخفاضها بالعملة الأجنبية وبالتالي القيمة الكلية للصادرات بالعملة الأجنبية وبالعملة المحلية ترتفع، وبالتالي فانخفاض قيمة الواردات وارتفاع في قيمة الصادرات يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري بمعنى تقليص العجز"¹. إذن " قيمة الصادرات تزيد عندما تنخفض القيمة الحقيقية لسعر الصرف أو يرتفع الدخل القومي الأجنبي، وإن قيمة الصادرات تنخفض عند الانخفاض الحقيقي للعملة أو انخفاض الدخل القومي للدولة المحلية، فالمستهلك يحتاج إلى الوقت من أجل القيام بالإحلال والاستبدال بين مختلف السلع حتى يعدل من نمط استهلاكه، كذلك يحتاج المنتجون إلى الوقت من أجل جلب رؤوس أموال جديدة ووضع خطط جديدة وإنشاء قنوات توزيع جديدة وغير ذلك، وبعد ذلك يجب التنبؤ بالارتفاع التدريجي لمرونة أسعار الطلب على الصادرات والمستوردات عبر الزمن مما يؤدي إلى تحسن تدريجي في الحساب الجاري"².

الفرع الثاني: قياس أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري.

هناك مجموعة من الطرق التي يعتمد عليها لقياس مدى تأثير الميزان التجاري بتغير سعر الصرف ومنها:

أولاً: منهج المرونة.

يعتمد منهج المرونة على كل من مرونة الطلب المحلي على المستوردات والطلب الأجنبي على الصادرات في تحليل أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية لعلاج العجز في الميزان التجاري، وعادة يستجيب الميزان التجاري للتغيرات في سعر الصرف ضمن الاقتصاديات المفتوحة، ويختلف أثر تغير سعر الصرف في المدى القصير عنه في المدى الطويل، وذلك راجع إلى أن الكميات المتاجر بها عادة يتم تكييفها ببطء نظراً لتحركات سعر الصرف، ويعتقد العديد من الاقتصاديين أن الميزان التجاري سينخفض في البداية استجابة لانخفاض قيمة العملة المحلية أو تخفيضها ولكن عبر الزمن سوف ترتفع الصادرات وتنخفض المستوردات نتيجة انخفاض العملة المحلية فيتحسن الميزان التجاري ويؤدي تخفيض العملة في المدى القصير إلى تدهور في الميزان التجاري بسبب أثر القيم، ويكون أثر الحجم بطيئاً بسبب التخلف عن معرفة السوق وتغير شروط المنافسة والاعتماد على الأسعار القديمة والتخلف عن الإنتاج الملائم... وغير ذلك، أما في المدى الطويل فيميل الميزان التجاري نحو التحسن نتيجة لأثر الحجم، حيث تزداد كمية الصادرات وتنخفض كمية المستوردات فيتحسن الميزان التجاري ويرتفع إلى مستوى أعلى من المستوى الذي كان عليه قبل التخفيض"³.

¹ _ مولاي بوعلام، "سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1990 . 01 - 2003 . 04"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، علوم اقتصادية واقتصاد كمي، جامعة الجزائر، دفعة 2005، ص ص 35-38.

² _ سمية زيرار، بشير الزعي، طالب عوض، مرجع سابق، ص ص 366-367، بالتصرف.

³ _ المرجع السابق، ص ص 364-367، بالتصرف.

التحليل التالي بين مدى تاثر الميزان التجاري ¹:

توازن الميزان التجاري يكتب على الشكل

$$Bc = X - M$$

قيمة الواردات بالأسعار الخارجية

$$Bc = p \cdot x - \left(\frac{p^*}{e}\right)M$$

نأخذ الاشتقاق الجزئي ل Bc بالنسبة ل (e) فنجد

$$\begin{aligned} \frac{dBc}{de} &= p \cdot \frac{dx}{de} - p^* \cdot \frac{d}{de} \left(\frac{M}{e}\right) \\ \frac{dBc}{de} &= p \cdot \frac{dx}{de} - p^* \left[\frac{dM}{de} \cdot \frac{1}{e} - \frac{1}{e^2} M \right] \\ \frac{dBc}{de} &= p \cdot \frac{dx}{de} \cdot \frac{e}{x} \cdot \frac{x}{e} - p^* \left[\frac{dM}{de} \cdot \frac{e}{M} \cdot \frac{M}{e} \cdot \frac{1}{e} - \frac{M}{e^2} \right] \\ \frac{dBc}{de} &= p \cdot \xi_x \cdot \frac{x}{e} - p^* \left[\xi_M \cdot \frac{M}{e^2} - \frac{M}{e^2} \right] \\ \frac{dBc}{de} &= \frac{p \cdot x}{e} \cdot \xi_x - \frac{p^* \cdot M}{e^2} (\xi_M - 1) \end{aligned}$$

لنضع

$$Bc = 0$$

$$Bc = 0 \Leftrightarrow p \cdot x - \frac{p^*}{e} M = 0$$

$$p \cdot x = \frac{p^*}{e} M \rightarrow (1)$$

نضع ايضا

$$\frac{dBc}{de} = 0$$

$$\frac{dBc}{de} = 0 \Leftrightarrow \frac{p \cdot x}{e} \cdot \xi_x - \frac{p^* \cdot M}{e^2} (\xi_M - 1) = 0 \rightarrow (2)$$

بالتعويض (1) في (2) نجد

$$\frac{p \cdot x}{e} (\xi_x - \xi_M + 1) = 0$$

$$\frac{p \cdot x}{e} > 0$$

$$(\xi_x - \xi_M + 1) = 0$$

تعرف العبارة $(\xi_x - \xi_M + 1) = 0$ في الاقتصاد بشرط مارشال ليرنر

اذا كان : $(\xi_x - \xi_M) = -1$ يكون الميزان التجاري متوازن

اذا كان : $(\xi_x - \xi_M) > -1$ يكون الميزان التجاري في تحسن

اذا كان : $(\xi_x - \xi_M) < -1$ يكون الميزان التجاري في تدهور لكن حسب مرونة الواردات والصادرات فقد

ينخفض رصيد الميزان التجاري في بادئ الامر لكن في المستقبل يرتفع تدريجيا اما اذا كانت مرونة الصادرات

مرتفعة جدا فقد يستجيب الميزان التجاري بسرعة ويرتفع لتغير سعر الصرف.

¹ _ عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص 98، بالتصرف.

ثانياً: مدخل الاستيعاب.

قام البروفيسور ألكسندر بتحليل آثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة على الميزان الجاري لبيان النموذج الكينزي المؤلف بعد توسيعه ليشمل الصادرات والواردات ويولي هذا التحليل الأهمية الكبرى للمداخل بالإضافة إلى الانفاق في تحديد النتيجة النهائية على الميزان التجاري ولتحديد الشروط التي يؤدي فيها التخفيض الآثار الجانبية على الحساب الجاري¹.
ينطلق من المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M) \rightarrow (1)$$

ولدينا الفرق بين الصادرات والواردات $X - M$ يمثل رصيد الميزان الجاري ورمزه N أي :

$$N = X - M \rightarrow (2)$$

أما $C + I + G$ فهي تمثل الاستعاب ويرمز لها بالرمز A أي:

$$A = C + I + G \rightarrow (3)$$

بتعويض المعادلتين (2) و(3) في المعادلة (1) ينتج

$$Y = A + N \rightarrow (4)$$

يستنتج من المعادلة (4) أن رصيد الحساب الجاري يتمثل في الفرق بين الدخل الوطني والإستعاب

$$N = Y - A \rightarrow (5)$$

عندما يستوعب البلد السلع والخدمات من الدخل يعني:

$$N > 0$$

وعليه يكون رصيد الحساب الجاري موجبا في فائض.

عندما لا يستوعب البلد السلع والخدمات من الدخل يعني:

$$0 > N$$

رصيد الحساب الجاري يكون سالبا في عجز.

عندما يكون الدخل مساوي للاستعاب يكون الميزان التجاري متوازن يعني:

$$N = 0$$

¹ _ عبد الجليل هجيرة، المرجع السابق ، ص 102، بالتصرف.

المبحث الثاني: وضعيات ميزان المدفوعات وكيفية علاج الخلل.

نظرا لخاصية ميزان المدفوعات الرئيسية التي يعكس من خلالها حالة وضعية البلد في معاملاته الاقتصادية مع العالم الخارجي فهو يتخذ عدة وضعيات حسب حجم المبادلات التي تمت مع العالم الخارجي منه واليه، فقد يكون متوازن وقد يأخذ صورة العجز أو الفائض، ولاجل جعله دوما متوازن يوجد العديد من السبل والطرق التي يتم معالجته بها وفي هذا المبحث تفصيل لوضعياته وطرق علاج الخلل الذي يتخلله.

المطلب الاول: الوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات.

توجد ثلاث وضعيات لميزان المدفوعات وضعية التوازن والتي تصبو اليها السلطات دوما باعتبارها الحالة المثلى، اما حالة العجز فهي عبارة عن خلل يجب تصحيحه، وكذلك الفائض في الميزان فهو مشكلة ايضا لا يحبذها الاقتصاديون.

الفرع الاول: توازن ميزان المدفوعات.

تتكون العمليات الاقتصادية التي يشملها ميزان المدفوعات، من عمليات مستقلة تنشأ بصرف النظر عن حالة الميزان، وعمليات الموازنة وقائية تنشأ بغرض اعادة التوازن للميزان المدفوعات، ويكون ميزان المدفوعات في حالة التوازن الاقتصادي، اذا توازنت العمليات المستقلة دون الحاجة الى العمليات الموازنة الوقائية¹.

ويعني هذا التوازن، أن قيمة ما يدفع للعالم الخارجي تتساوي مع قيمة ما تم تحصيله من الخارج في نهاية فترة زمنية مدتها سنة، وميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل يضم جميع المدفوعات التي قامت بها الدولة تجاه الدول الأخرى، وجميع ما استلمته الدولة من مدفوعات من هذه الدول خلال فترة زمنية وبمعنى آخر أن ميزان المدفوعات هو سجل للمدفوعات الدولية وقد يكون هذا الميزان في حالة عجز أو فائض، ففي حالة العجز تكون الدولة اشترت من الخارج سلع وخدمات أو استثمرت أموال في الخارج بأكثر مما استثمر فيها من الأموال الأجنبية، ويكون عكس ذلك، الفائض في ميزان المدفوعات حيث تكون الدولة اشترت بأقل قيمة مما باعت من السلع والخدمات، واستثمرت فيها رؤوس أموال أجنبية بأكثر من استثماراتها في الخارج، وينطوي العجز في ميزان المدفوعات على خسارة الدولة في كونه يدفعها إما للاستدانة لسد العجز من فائدة تتحملها، وهذه الاستدانة تنطوي على اقتطاع جزء من الدخل مستقبلا عن سدادها وتعرض عملة الدولة إلى الانخفاض نسبياً إلى عملات الدول صاحبة الفائض.

أما الفائض فينتوي على ارتفاع سعر صرف العملة المحلية نسبياً إلى عملات الدول التي بها عجز ومن ثم ارتفاع أسعار الصادرات الذي ينطوي بدوره على احتمال انخفاض الطلب على صادرات الدولة ومن ثم الرجوع إلى حالة التوازن أو العجز، لذلك تفضل الكثير من الدول التوازن في ميزان المدفوعات لأنه سيكون في مصلحة جميع المتعاملين في التجارة الدولية².

¹ طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص 58.

² عبداللطيف عبدالحليم الصنقري، "السياسة النقدية - الأهداف النهائية والوسيلة والوسائل"، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، ليبيا، العدد 01، 2012، ص 100.

الفرع الثاني: اختلال التوازن في ميزان المدفوعات.

ياخذ الاختلال في ميزان المدفوعات صورتين العجز او الفائض وكليهما يستدعيان التصحيح لانهما يشكلان خلل اقتصادي.

اولاً: حالة العجز.

يحدث العجز نتيجة لظروف طارئة، كالظروف الطبيعية بالنسبة للمحصولات الزراعية، وظروف الحرب وما قد تحدثه من زيادة الطلب على المنتجات الأولية، وفي حال استمر العجز لعدد من السنوات وبصفة مستمرة، تسعى الدول النامية إلى شراء الآلات من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة، ويتم التبادل التجاري على أساس شروط ليست في صالحها، فتزداد حدة العجز مع زيادة وارداتها من السلع المصنعة، وقد أمكن لبعض الدول تغطية بعض العجز عن طريق الاقتراض طويل الأجل، إلا أن حركة رؤوس الأموال بينها وبين الدول المتقدمة انخفض نسبياً مما أدى إلى استمرارية العجز¹، كما قد يكون العجز لأسباب أخرى وعموماً يمكن القول ان حالة العجز تعني ان المدفوعات الى الخارج اكبر من المقبوضات منه وهذا يؤدي في المدى الطويل الى الركود والجوء الى المديونية خاصة للبلدان النامية.

ثانياً: حالة الفائض.

يعتبر "حدوث الفائض في بلد ما تحسناً مؤقتاً في مركز الاحتياطيات الدولية لدى البلد، ولكن استمرار الفائض يعني استمرار الإضافة إلى الأصول التي يملكها البلد من الأوراق التجارية والذهب النقدي والعملات الأجنبية القابلة للتحويل والأرصدة لدى المصارف الأجنبية.

إن استمرار تكوين الفائض لدى بلد ما أي استمرار كون صادراته أكبر من وارداته واستمرار تركيبه للاحتياطيات الدولية تقل قدرة البلدان الأجنبية التي تتعامل معه، فهي لا تستطيع أن تستمر في أن تستورد منه أكثر مما تصدر إليه فتضطر إلى سداد ما عليها من التزامات نحوه بالذهب، وبالتالي تلجأ إلى تقييد علاقاتها التجارية معه، وهنا يجد البلد صاحب الفائض المستمر نفسه محاطاً بأزمة دولية قد تطيح بتوازنه الداخلي والخارجي فيضطر إما إلى منح المساعدات الاقتصادية والقروض إلى البلدان الأجنبية التي تتعامل معه لتستمر في هذا التعامل، أو قد يضطر إلى رفع سعر عملته الوطنية حتى ترتفع أسعار صادراته نسبياً فيقل الطلب الخارجي عليها وتزداد وارداته ليحقق التوازن². "وتكمن المشكلة في الفائض انه اذا كان تصدير رؤوس الاموال في هذه المرحلة يمثل اهم آليات السيطرة الامبريالية، وكان يشكل الطريقة الاساسية، التي ارتكزت عليها الرأسمالية الاحتكارية في نهب الفائض الاقتصادي من الدول المستعمرة، وذلك لاستمرار نمو نمط الانتاج الرأسمالي بالمناطق التي غزتها الدول الرأسمالية المتقدمة، وقد سمح تصدير رؤوس الاموال الفائضة من الدول الرأسمالية بمواجهة مشكلة فائض رؤوس الاموال واتجاه معدل الربح الى التناقص، حيث اصبح اعلى مما كان عليه باسواقها الداخلية، كما انه امكن تمويل جزء من زيادات الاجور بالدول الرأسمالية، وادى كل هذا التنافس

¹ محمد عيسى عبد الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، ج 1، 1998، ص 103.

² نفس المرجع السابق.

الاحتكاري بين الدول الراسمالية على مناطق الاستثمار، والى قيام الحربين العالميتين، وهكذا فإن تصدير رؤوس الاموال ارتكزت عليها طبيعة الامبريالية على مواجهة تناقضات النمط الانتاجي الراسمالي في مرحلة الراسمالية الاحتكارية¹. ومن اسباب هذه الظاهرة ايضا " قيام السلطات بتشديد القيود على النقد الاجنبي وتوسيع نطاق حظر الواردات، احتواء الواردات من خلال تطبيق القيود على التجارة والمدفوعات"².

المطلب الثاني: انواع الاختلالات التي تمس ميزان المدفوعات واسبابها.

يواجه ميزان المدفوعات حزمة من الاختلالات منها اختلالات حادة تستدعي التصحيح ومنها البسيطة التي لا تستدعي القلق ولكل منها اسباب معينة وفي هذا المطلب سيتم التفصيل في انواع الاختلالات وكذا اسبابها.

الفرع الاول: انواع الاختلالات في ميزان المدفوعات.

تقسم الاختلالات حسب المدة التي تدوم بها او من حيث مصادر حدوثها كالتالي:

اولا: الاختلال العرضي.

"يقصد به التقلبات المؤقتة التي يتعرض لها نتيجة عوامل الطارئة كاصابة المحاصيل الزراعية بالآفات في البلد الزراعي يعتمد على المحصول رئيسي واحد"³. وهذا الاختلال يكون مؤقتا وشده ليست كبيرة .

ثانيا: الاختلال الهيكلي.

اختلال يلزم ميزان المدفوعات لفترة طويلة وارتباطه يكون "بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي"⁴. والمتعارف عليه ان الاختلال الهيكلي يستدعي التدخل لاجل العلاج من طرف السلطات بل وفي كثير من الاحيان يستدعي التدخل الخارجي من طرف الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي لتقديم الخطط للخروج من هذا الخلل، وبعد الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات السبب الرئيسي لتفشي ظاهرة التبعية الاقتصادية من طرف البلدان النامية للبلدان الماقدة.

ثالثا: الاختلال الموسمي.

"يقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية، مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في الفترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية، وتدهور الميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام"⁵. وهذا الاختلال قد يستدعي التدخل لعلاج الخلل ويزول.

¹ _ قحاييرة امال، "اسباب نشأة ازمة المديونية الخارجية للدول النامية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 3، 2005، ص 139.

² _ دريس رشيد، "انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012"، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، العدد 11، 2014، ص 25.

³ _ طارق فاروق الحصري ، مرجع سابق ، ص58.

⁴ _ مروان غاشي، ميزان المدفوعات واسباب اختلاله.

للاطلاع الموقع :

<http://www.etro.com/blog/market-news-ar> 26 /04 /2015 . 20:35

⁵ _ طارق فاروق الحصري ، مرجع سابق ، ص58.

رابعاً: الاختلال الدوري.

"يقصد به تتاب فترات الرخاء والكساد التي تميز الاقتصادات الصناعية وتؤثر على مستوى الدخل والعمالة وتؤثر بالتالي على التجارة الخارجية"¹. وعادة ما يمس الدول المتقدمة التي لها الدورات الاقتصادية في مرحلة نهاية الدورة الاقتصادية وليس ضار هو الآخر.

الفرع الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات محاسبياً متوازن دوماً لأنه يعتمد التسجيل فيه على آلية القيد المزدوج إلا أنه اقتصادياً قد لا يكون متوازن، وذلك لفاوت مدخلات وخرجات البلد، وذلك لعدة أسباب يمكن أن تتمثل فيما يلي.

أولاً: الارتفاع في أسعار الفائدة.

يترتب على ارتفاع أسعار الفائدة تزايد أعباء الديون بالنسبة للبلدان التي لديها ديون خارجية، أو الدول التي بصدد الاستدانة، أيضاً ارتفاع خدمة الديون، وهذا الوضع يدفع إلى إهمال القطاع الانتاجي المحلي وتوجيه العوائد إلى خدمة الديون، ما يؤدي إلى "تناقص مكاسب التصدير وتزايد العجز في موازين المدفوعات"².

ثانياً: الركود الاقتصادي العالمي.

يكون بتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، وكان ذلك بصفة أساسية لتخفيض معدلات التضخم المرتفعة، وترتب على ذلك آثاراً ركودية في النشاط الاقتصادي حيث ارتفعت معدلات البطالة وانخفض معدل النمو، مما أثر بدوره على حركة التجارة الدولية، فإنخفض معدل النمو السنوي في حجم الصادرات العالمية، وكان معدل هبوط الصادرات في البلدان النامية أكبر من البلدان المتقدمة.

وهذا الانخفاض في صادرات البلدان النامية يرجع أيضاً للسياسات الحمائية التي طبقتها البلدان المتقدمة كرد فعل لارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة ومما لا شك فيه أن الخسائر في صادرات البلدان النامية كان لها أثر كبير في تزايد العجز في موازين مدفوعات هذه البلدان³.

ثالثاً: التقييم الخاطي لسعر صرف العملة المحلية.

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف العملة لبلد ما أكبر من قيمته الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه، سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات، في حال وجوب مرونة في الجهاز الإنتاجي، مما يؤدي أيضاً إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الإختلالات غالباً ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال الخارجي⁴.

¹ _ طارق فاروق الحصري، المرجع السابق، ص 58.

² _ سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص 78.

³ _ المرجع السابق، ص 79.

⁴ _ امين صيد، مرجع سابق، ص 100.

رابعاً: تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي للبلدان النامية.

معدلات التبادل التجاري الدولي لم تكن في صالح البلدان النامية، خاصة الغير مصدرة للنفط منذ السبعينات وحتى الآن، وإن معدلات التبادل التجاري الدولي كانت أفضل في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية وفي البلدان النامية النفطية أفضل من المصدرة لغير الوقود، و كان متوسط خسارة البلدان النامية من معدلات التبادل التجاري لفترة الثمانينات والتسعينات حوالي 0.4، وكان متوسط مكاسب البلدان المتقدمة في نفس الفترة حوالي 0.8 سنويا هذا فضلا عن التقلبات في الأسعار العالمية للنفط حيث الارتفاع في هذه الأسعار يزيد من تكلفة استيراد النفط بالنسبة للبلدان النامية غير النفطية، وانخفاض أسعار النفط يزيد من عجز ميزان مدفوعات البلدان النامية للبلدان النفطية التي تعتمد بصفة أساسية على الصادرات النفطية والتي تشكل أكثر من 90 بالمئة من دخلها القومي¹.

المطلب الثالث: الأسباب الداخلية لظاهرة العجز في ميزان مدفوعات البلدان النامية.

تختلف اسباب العجز في موازين مدفوعات بين مصاف الدول بمعيار القوة الاقتصادية ونجد ان اسباب الاختلال في موازين مدفوعات الدول النامية تتمايز عن اسباب الاختلال في الدول المتقدمة وفيما يلي اسباب عجز الدول النامية.

الفرع الاول: نمط التنمية والتصنيع واتساع فجوة الموارد المحلية.

تتصف الدول النامية دون غيرها من الدول بتريكية قاعدية ضعيفة انتاجيا ومركزة سلعيا.

اولاً: نمط التنمية والتصنيع.

اتبعت معظم الدول النامية بعد استقلالها انماط فاشلة في التنمية والنهوض باقتصادياتها حيث "ضنت الدول النامية انه يمكنها تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق الاقتراض من الخارج دون ان ترسم لنفسها استراتيجية تؤدي بها الى الاستعداد لدفع ديونها ومستلزماتها الخارجية عند طول ميعاد التسديد، وطبقت معظم هذه الدول نموذج التصنيع الذي لم يستهدف انتاج منتجات تحل محل الواردات من السلع الضرورية والانتاجية، وانما استهدفت خلق صناعات متمثلة في السلع الاستهلاكية الترفيهية التي يستفيد منها اصحاب الدخل المرتفعة، بل هذا النوع من النموذج التصنيعي، يتفق تماما مع التقسيم العالمي الجديد للعمل، كما يخدم مصالح الشركات الاجنبية الدولية واهدافها، واشد ذلك وقعا هو ان هذا النموذج ساهم في حدوث عجز في موازين مدفوعات هذه الدول"².

ثانياً: اتساع فجوة الموارد المحلية.

البلدان النامية تعاني من فجوة كبيرة بين معدل الاستثمار القومي و معدل الادخار، و هذه الفجوة تتزايد لأسباب متعددة منها تزايد الانتاج الامر الذي يؤدي إلى تزايد الاستهلاك في الميل الحدي والمتوسط، والذي ينعكس على الادخار المحلي من حيث الانخفاض، الامر الذي يؤثر على النسبة المؤثرة بالاستثمار المحلي،

¹ _ سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص 79.

² _ قحايرية امال، مرجع سابق، ص 141.

ويزيد من الاعتماد الاجنبي الذي ينعكس على الاقتراض بالزيادة، مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات من العدد والالآت والسلع الوسيطة، وهذا ما من شأنه أن يزيد من العجز في ميزان المدفوعات، وقد يتزايد الاعتماد على الاستثمار الأجنبي وهذا أيضا قد يؤدي إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات بسبب التحويلات والارباح والفوائد والعوائد¹.

الفرع الثاني: تزايد معدلات التضخم وهروب الأموال إلى الخارج.

وعندما نكون بصدد الحديث عن التضخم وتهريب الاموال فاننا بالتاكيد نصف حالة الدول النامية.

اولا: تزايد معدلات التضخم.

من الواضح أن التضخم له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات وذلك لأنه يضعف الموقف التنافسي لصادرات البلد التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم في السوق العالمي مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، وفي نفس الوقت فإنه يؤدي إلى تزايد الطلب على السلع الأجنبية نظرا لانخفاض أسعارها مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات، ويلاحظ إذا تم علاج هذا العجزن طريق الاقتراض في الخارج فإنه يعني العجز في ميزان المدفوعات منذ الوقت الذي يبدأ فيه سداد القرض².

ثانيا: هروب الأموال إلى الخارج.

ظاهرة هروب الأموال في البلدان النامية إلى الخارج تؤثر بصورة مباشرة على ميزان المدفوعات، لأنها تجعل البلد الذي يهرب منه رأس المال في عزوف دائم لرؤوس الأموال اللازمة للقيام بالإستثمارات، ولإسترداد السلع الضرورية، والوفاء بأعباء خدمة الدين، وقد تؤدي هذه الظاهرة إلى انخفاض معدلات الانتاج والدخل والاستهلاك، ومما يؤثر بدوره على الوضع في ميزان المدفوعات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العجز فيه، ويلاحظ أن هناك خلافا في تفسير سبب هروب رأس المال من البلدان النامية للخارج، فالمؤسسات الدولية ترى سبب هذه الظاهرة هو المغالاة في تحديد سعر صرف العملة الوطنية، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في البنوك الوطنية، فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم في هذه البلدان³.

المطلب الرابع: طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

تتعدد طرق تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات فاحيانا يترك ليتوازن تلقائيا، وحينما يستدعي تدخل السلطات العامة لتصحيحه باجراءات معينة مستغنية عن مبدا الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، وحينما يعالج الخلل وفق اساليب تتماشى وآلية السوق، اي التركيز على مؤشرات دون الاخلال بمبدا الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة وسيتم التفصيل اكثر في هذه الحالات في هذا المطلب.

¹ _ سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص 80.

² _ نفس المرجع السابق.

³ _ نفس المرجع السابق.

الفرع الاول: التصحيح عن طريق التعديل الآلي لميزان المدفوعات.

"إذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف المرنة فإن ميزان المدفوعات يتعدل تلقائياً"¹، حيث تتم عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات الذي يعاني من خلل" ففي حالة حدوث فائض في ميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول الامر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الاقطار الاخرى، و ستترتب عن ذلك نتيجتين، اولهما انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظرا لارتفاع الأسعار من وجهة نظر الأجانب وثانيتها هو ارتفاع في استيراد القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن"²، بمعنى انه في حالة العجز يكون المعروض النقدي الوطني في سوق الصرف الاجنبي اكبر من الطلب عليه وذلك لان المدفوعات التلقائية أكبر من المستلمات التلقائية وبسبب هذا العجز في ميزان المدفوعات ومع بقاء العوامل الاخرى ثابتة كما هي يميل سعر صرف إلى الانخفاض وبالتالي تصبح السلع المحلية اقل كلفة من وجهة نظر المستوردين مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية يرافقها طلبا متزايدا على العملة الوطنية وعرضا متزايدا لعملات الدول الاخرى، وبسبب هذا الطلب المتزايد على العملة الوطنية يرتفع سعر الصرف، ويستمر هذا الارتفاع في سعر الصرف حتى يصبح توازنيا مع العملات الاخرى وبالتالي يزول العجز في ميزان المدفوعات.

وعلى عكس ذلك إذا كان هناك فائضا في ميزان المدفوعات، لان المستلمات التلقائية أكبر من المدفوعات التلقائية فإن سعر صرف سوف يميل الى الارتفاعات مقابل العملات الاخرى ومع بقاء العوامل الاخرى ثابتة كما هي فإن أسعار السلع والخدمات المحلية سوف تكون مرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض كميات السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج بسبب ارتفاع أثمانها من وجهة نظر المستوردين كما أن المستوردات المحلية من الخارج سوف تزداد.

الفرع الثاني: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة.

يستدعي تدخل السلطات العامة المعالجة إما بالسياسة النقدية او الانكماش والتكشف ومراقبة السوق حيث "يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق شأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي، وتلجأ السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:³

- 1_ بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.
- 2_ بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

¹ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 22.

² رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، التمويل الدولي، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص59.

³ _ المرجع السابق، ص62.

- 3_ استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاسترادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- 4_ استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.
- 5_ قيام السلطات بتشديد القيود على النقد الاجنبي وتوسيع نطاق حظر الواردات، احتواء الواردات من خلال تطبيق القيود على التجارة والمدفوعات¹.
- وفيما يلي بعض الاساليب التي تتبعها السلطات العامة لعلاج الاختلال منها:
- اولا: التصحيح عن طريق الانكماش والتكشف.**

"تستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الإنكماش والتضخم المحليين، فإذا كان هناك عجزا في ميزان المدفوعات فإن الحكومة تقوم بسياسات انكماشية وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يحدث انكماش في الدخل وتدني في القوة الشرائية وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية ويحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات"²، بمعنى انه هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومي لقطر ما، فتغير أحدها يؤدي الى تغير الآخر، ويكون التدخل عادة عن طريق السياسة المالية اي تخفيض الانفاق وزيادة الضرائب او العكس، "نظرا لان كل زيادة في الدخل القومي للقطر تزيد في القوة الشرائية لرعاياه، فانها تؤدي الى زيادة طلبه على السلع المستوردة من الاجانب وقد تؤدي الى انخفاض المقدار المتوافر من منتجاته للتصدير بزيادة الطلب المحلي على منتجاته"³ وبذلك يزداد الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات.

والعكس كل انخفاض في الدخل القومي للقطر يخفض في القوة الشرائية لرعاياه، فانها تؤدي الى نقصان طلبه على السلع المستوردة من الاجانب وقد تؤدي الى ارتفاع المقدار المتوافر من منتجاته للتصدير بزيادة الطلب الاجنبي على منتجاته.

ثانيا: التصحيح عن طريق السياسات النقدية.

يستطيع البنك المركزي التأثير على الطلب على السلع والخدمات الأجنبية من خلال تعديل أسعار الصرف إذا كانت الدولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة أو من خلال تعديل أسعار الفائدة⁴.

1_ عن طريق سعر الصرف: وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية اتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية، الا أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الاسواق المذكورة وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة

1 _ دريس رشيد، مرجع سابق، ص 25.

2 _ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 22.

3 _ امين صيد، مرجع سابق، ص 131.

4 _ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 23.

مقارنة بالسلع والخدمات الاجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استردادته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الاجنبية في هذه الحالة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن الى ميزان المدفوعات، اما في حالة وجود فائض في الميزان فانه يحدث العكس تماما¹.

أي ان عند حدوث العجز في ميزان المدفوعات فان البنك المركزي يقوم بتخفيض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية وهذا يؤدي إلى زيادة الصادرات المحلية وانخفاض المستوردات المحلية مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات.

2_ عن طريق سعر الفائدة: حيث انه تعتبر سعر الفائدة اهم ادوات السياسة النقدية حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره الى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الانفاق الكلي نظرا لانخفاض الانفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الاموال للداخل وعندها سيتحسن موقف ميزان المدفوعات².

ويقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة على العملات الاجنبية مثلا لاستقطاب رؤوس الاموال من الخارج وبالتالي تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، في حالة العجز، والعكس في حالة الفائض.

الفرع الثالث: التصحيح بطريقة المرونات.

هذا الاسلوب مبني على مرونة الطلب على الصادرات والواردات فاذا كانت المرونة قوية فان هذا الاسلوب ناجح، حيث " تعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة خصوصا من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة والذي سيأثر على الموقف التجاري للبلاد المعني حيث ستزداد الصادرات وبالتالي ستؤثر على سعر الصرف الاجنبي او الطلب عليه، ومن ثم سينتشر وضع ميزان المدفوعات، فتخفيض قيمة العملة المحلية حسب هذه الطريقة قد لا تؤدي الى الهدف المرجو منها وذلك للأسباب التالية:

_ أن النجاح تخفيض قيمة العملة المحلية سيتوقف في المقام الاول على مرونة الطلب الى الصادرات للبلاد واستردادته.

_ آثار عملية تخفيض قيمة العملة تعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الاستيعابية له، أي على درجة التوظيف السائد في الاقتصاد حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة التكيف لميزان المدفوعات³.

¹ _ رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مرجع سابق، ص 59.

² _ نفس المرجع السابق.

³ _ المرجع السابق، ص 63، بالتصرف.

خلاصة.

يمكن القول من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل ان الميزان التجاري يعد من اهم الفقرات في ميزان المدفوعات وهو يحتوي على المعاملات التي تخص التجارة المنظورة والتجارة غير المنظورة وبالتالي فان ميزان المدفوعات يتأثر بتأثر الميزان التجاري، وبصورة عامة يعد ميزان المدفوعات هو الوثيقة الوحيدة التي تحصي جميع تعاملات المالية بين الداخل والخارج ولتسهيل التسجيل فيه قسم الى اقسام ومنها الميزان التجاري، ويقوم بعدة وظائف تساهم وتسهل على الاقتصاديين رسم سياسة مستقبلية سليمة، ويلاحظ ان الميزان التجاري يتأثر بعدة متغيرات اقتصادية وبالتالي يؤثر في ميزان المدفوعات ويؤدي به الى الاختلال اما يتذبذب الى العجز او الفائض.

وايضا يخلص يلستخلص من هذا الفصل انه لأجل السير الحسن لاقتصاد قطر ما، يجب ان يتم دوما موازنة ميزان مدفوعاته ولأجل ذلك ابتكر الاقتصاديين عدة طرق لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات، فبالنسبة للدول المتقدمة تستطيع علاج الخلل دون التدخل الصارخ في عرف السوق والاخلال بمبادئ الراسمالية، اما الدول النامية فللعلاج الخلل في موازين مدفوعاتها يتطلب منها التدخل ضد مبادئ الراسماليين وتوجيه حالة الخلل لأجل التصحيح والعودة الى التوازن.

ومن اهم الادوات التي يركز عليها في التأثير على ميزان المدفوعات هي سعر الصرف بحيث انه عندما يكون اختلال في ميزان المدفوعات يتم انسياب العملات من والى الخارج استجابة لسعر الصرف ففي ظل الحرية الاقتصادية يؤثر سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال ارتفاع وانخفاض الاسعار الحقيقية للسلع والخدمات بين مختلف الاقطار وبالتالي الحركة تكون دائما نحو التوازن.

وفي ظل تدخل الدولة في سعر الصرف ومحاولة التأثير عليه تماشيا مع حالة الميزان التجاري، بغية موازنة ميزان المدفوعات، ولمعرفة ارتباط سعر الصرف بالميزان التجاري سيتم تسليط الدراسة على حالة سعر صرف الجزائر وميزانها التجاري لمعرفة مدى ارتباطهما ببعضهما البعض في الفصل التالي.

الفصل الثالث: تطور سعر الصراف والميزان التجاري

تمهيد

مر سعر الصرف الجزائري منذ تأسيس البنك المركزي الى يومنا هذا (2015) بعدة مراحل، وفي كل مرة كان يشهد تحديث لأجل الاستجابة للتطورات الحاصلة في المناخ الدولي فيما يخص اسعار الصرف، حيث بدأ بالربط مع الفرنك الفرنسي الى غاية 1974 حين تغير واخذ يتحدد تبعا لسلة عملات، وذلك وقاية من الصدمات الارتدادية التي تحدث من جراء الصدمات التي تمس الفرنك الفرنسي، الى غاية 1986 التاريخ الهام الذي شهد ازمة انخفاض اسعار البترول حينها بانته عيوب نظام الصرف الجزائري، الذي كان يبتعد بسعر الصرف عن قيمته الحقيقية، فبدأ الترتيب للتعويم باتخاذ مجموعة من الاجراءات والتعديل في سياسة الصرف المتبناة، وكان له ذلك فعليا في 1996 واستقر على ذلك الحال الى اليوم في ثوب التعويم لكنه مدار.

اذ انه كان مصاحب بسياسة الرقابة على الصرف تحت كنف النظام الاشتراكي، والتي تعرف بالصرامة والاحتكار للدولة لجميع الانشطة، ولكن بعد الازمة البترولية بدأت السياسة تلين وبدا ذلك جليا بالتخفيض الذي صاحبها الى غاية ان عوم سعر الصرف، حيث تغير قالب الرقابة ليستحدث هو الآخر ويتحلى بحلة الرأسمالية، أي الرقابة في حدود، تماشيا مع التعويم في حدود وهذا هو حال سعر الصرف اليوم.

وقد صاحب هذا التغير في سعر الصرف تذبذبات في الميزان التجاري هو الآخر حيث كان في البدايات بعد الاستقلال في حالة متذبذبة وسيئة لكنه تحسن مطلع الثمانينات الى ان عصفت به ازمة 1986 ودخل في نفق العجز الذي بقي يتأرجح فيه صعودا ونزولا الى غاية اعادة الهيكلة الفعلية للاقتصاد، التي تزامنت والتعويم لسعر الصرف، ومنذ ذلك الحين استعاد الميزان التجاري توازنه وبدأت صادرات الجزائر في النمو في السنوات الاخيرة من 2010 الى غاية اواخر 2014، اين شهد البترول ارتفاع الاسعار فحلق الميزان التجاري الجزائري، واقلع الى ان ضن انه حقق احتياطي يكفي سنوات وسنوات لكن التاريخ اعاد نفسه مرة اخرى وكشف هشاشة هيكل التجارة الخارجية للجزائر الذي يعتمد على سعر البترول بحيث انه في نهاية سنة 2014 بدأت ملامح عجز الميزان التجاري تلوح في الافق وذلك لانخفاض اسعار البترول.

وفي هذا الفصل سنتطرق الى تطور الصرف في الجزائري منذ تأسيس الدينار الى غاية 2014، في المبحث الاول ثم يليه في المبحث الثاني تطور الميزان التجاري بشقيه الصادرات والواردات الى غاية 2014.

المبحث الاول: واقع سعر صرف الجزائر.

طبع واقع سعر الصرف في الجزائر التحول، حيث أن نظام الصرف الجزائري شهد التدرج في التعويم منذ تأسيسه الى الآن، بدأ ثابت مربوط بعملة ثم تلاه الربط بسلة عملات وكان مسير حينها بسياسة الرقابة الصارمة وشهد بعد سنة 1986 توجه جديد، وبدأ بالتمهيد للتعويم وذلك بمحاولة تقريب السعر الرسمي من السعر الموازي والتقليل من الفجوة والهوة الموجودة بينهما، ولما اكتملت ترتيبات التعويم دخل رسميا فيه سنة 1996 واستقر على ذلك.

في حين كانت سياسة الصرف المنتهجة متماشية مع النظام المتبنى، بحيث كانت السياسة المتبناة في ظل نظام الربط سياسة الرقابة التقليدية، لكن لأجل تحويل النظام من الربط الى التعويم استلزم الامر التخفيف من الرقابة واتباع سياسة التخفيض بوتيرات متباينة الى ان تحقق الهدف من سياسة التخفيض، وهي تحويل نظام سعر الصرف الى المعوم، وبطبيعة الحال دون التخلي عن الرقابة وانما استحداثها وقولبتها مع التطور والتحول العملي في المجال.

وفي ظل التغيير والتغير الذي مس كل من نظام وسياسة الصرف في الجزائر انعكس ذلك بالانخفاض في قيمة الدينار في اغلب الفترات خاصة في الاوقات التي ينخفض فيها الدولار وسعر البترول، وفي هذا المبحث سيتم التطرق الى تطور نظام سعر الصرف في الجزائر في المطلب الاول، يليه في الثاني سياسة سعر الصرف في الجزائر، وفي المطلب الاخير يتم وصف حالة الدينار وتطور سعر صرف الدينار الجزائري.

المطلب الاول: تطور نظام سعر الصرف في الجزائر.

مر نظام الصرف في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال الى غاية الآن حيث بدأ الربط مع الفرنك الفرنسي في ضل قاعدة بريتن وودز ثم تلاه الربط مع سلة من العملات خلاف للفرنك واخيرا استقر على التعويم المدار.

الفرع الاول: منطقة الفرنك.

عند الاستقلال ارسى الجزائر لنظام عملتها حرية التبادل والتحويل الكلي داخل منطقة الفرنك " بعد خروج الاستعمار الفرنسي، تم تأسيس البنك المركزي في بداية 1962، في حين كان يشهد نظام التجارة الخارجية والمدفوعات حرية تامة في ظل التعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة، إلى أن قررت الجزائر الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي وفرض نظام الرقابة في أكتوبر 1963، بسبب السلبات التي كشفها هذا الانفتاح، ثم بعدها تم إنشاء الدينار الجزائري في أبريل 1964"¹.

¹ _ بريري محمد أمين، "ميررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 7، 2009، ص 35 .

الفرع الثاني: ربط الدينار مع الفرنك الفرنسي.

في ضل مرحلة ربط الدينار مع الفرنك الفرنسي مر بمرحلتين حيث كان في الاول يكافئ الفرنك ثم بعد انخفاض قيمة الفرنك امام الدولار تم الرفع في قيمة الدينار كالتالي:
اولا: تكافؤ الدينار مع الفرنك الفرنسي.

حيث "كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيرا باتفاقيات بريتن وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب، حددت الجزائر سعر صرف الدينار بـ 0.18 غرام من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي " ¹ ، لكن " بعد تعرضه لأحداث 1968 الذي عرف فيها الدينار الجزائري انخفاضا طفيفا، وتزامنت كذلك هذه الفترة مع تطبيق المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 الذي تطلب استقرار سعر صرف الدينار، هذا ما جعل الدينار لا يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة بين العملتين خلال فترة ما بين أوت 1969 ديسمبر 1973 " ².

ثانيا: تعديل قيمة الدينار.

تم تعديل قيمة الدينار امام الفرنك الفرنسي سنة 1969 "خلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التتموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف، ويمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي حيث انه اصبح دينار جزائري واحد يساوي 1.25 فرنك فرنسي بين أوت 1969 وديسمبر 1973 لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973" ³.

الفرع الثالث: الربط بسلة عملات.

"مع انهيار نظام بريتون وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات في سنة 1971، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة من العملات، قصد الحفاظ على استقراره وكذا استقلاله عن أية عملة من العملات القوية" ⁴، حيث " تم تحديد سعر قيمة الدينار الجزائري، خلال هذه

¹ _ عبد الجليل هجيرة ، مرجع سابق ، ص 69 .

² _ بربري محمد أمين، "ميررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مرجع سابق، ص 35.

³ _ عبد الجليل هجيرة ، مرجع سابق ، ص 70 .

⁴ _ بربري محمد أمين، "ميررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مرجع سابق، ص 35.

المرحلة، على أساس سلة مكونة من أربعة عشر عملة من ضمنها الدولار الأمريكي، منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات وخلال هذه المدة إلى غاية سنة 1994¹، شهدت مجموعة من الإصلاحات التي مست سعر صرف الدينار وهي الانزلاق التدريجي والتخفيض الصريح.

الفرع الرابع: التعويم المدار.

منذ سنة 1994 إلى يومنا هذا أصبح نظام المتبني لسعر الصرف في الجزائر النظام المعموم ومر بعدة تعديلات حيث بدأ بقيام البنوك التجارية بشراء العملات الصعبة من البنك المركزي تهيئةً للتعويم ووصل إلى التعويم رسمياً في بداية 1996.

أولاً : مجالس العملة.

في أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت بداية من 01 - 10 - 1994 تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعياً، لكن سرعان ما أصبحت يومية ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، إذ يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، الذي كان مرفوق ببرنامج التعديل الهيكلي، الذي جاء من أجل تعزيز الإصلاحات والنهوض بالاقتصاد الوطني، وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية 31 - 12 - 1995، كما ساهمت البرامج في الاستقرار وتحسين مستوى سوق الصرف البيئية².

ثانياً: تأسيس سوق ما بين البنوك.

تم تأسيس سوق ما بين البنوك الذي انطلق نشاطه رسمياً في 02 - 01 - 1996 والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار، الذي أصبح من خلاله الدينار يتحدد وفق العرض والطلب، الذي تمارسه يومياً جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية مع إجبارية تدخل البنك المركزي من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته. وهكذا أصبح الدينار الجزائري بفضل المراحل التمهيديّة التي كانت قبل نظام جلسات التثبيت التي ساهمت بدورها في رسم الخطط العريضة التي يود الدينار الوصول إليها، إلى غاية الوصول به إلى تبنيه شكل من أشكال التعويم (التعويم المدار) وتمكينه من أن يحظى بالاهتمام، بوضعيته ومستقبله في رسم كل السياسات الاقتصادية، وخاصة بعد أن استطاع نظام التعويم المدار أن يقلص الفارق الذي كان موجود بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي

¹ _ عبد الجليل هجيرة ، مرجع سابق ، ص 71.

² _ بربري محمد أمين، "ميررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مرجع سابق، ص 36.

بحوالي 9 إلى 12.5% وفي نفس الوقت السوق الرسمي هو الآخر استرجع عافيته وتوسع بسبب الإصلاحات والتحفيزات التي مست خاصة نظام المدفوعات والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى دخول العديد من البنوك والمؤسسات المالية الخاصة، حيث حدد نظام سعر الصرف سنة 1994 بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية¹.

ويستخلص ان نظام سعر الصرف في الجزائر اخذ اشكال متعددة منذ الاستقلال الى يومنا هذا، حيث بدأ بحرية التعامل في منطقة الفرنك الفرنسي بعد الاستقلال تهيئة لاستحداث العملة الوطنية في افريل 1964 وكان اول نظام هو الثابت في ظل قاعدة بريتن وودز وكان مربوط مع الفرنك الفرنسي بداية ومساوي له لكن في سنة 1969 تم تعديل قيمته ورفعها لانخفاض الفرنك وبقي مربوط بالفرنك الى غاية 1974، ومنذ ذلك الحين تغير نظام الربط بالفرنك الفرنسي وتحول الى نظام الربط مع سلة عملات تتكون من 14 عملة، الى غاية سنة 1986 الذي تزامن وانخفاض اسعار البترول ومنها تدهور قيمة الدينار فبدأ في الانخفاض التدريجي تهيئة للتحويل الى النظام العائم والذي تم تبنيه رسميا منذ سنة 1994 وبقي سائد الى يومنا هذا.

المطلب الثاني: سياسة سعر صرف الدينار الجزائري.

اعتمدت الجزائر في سياسة الصرف على احتكار بحيث تبنت التثبيت عند اصدارها للعملة الوطنية في اول مرة واعتمدت هذه السياسة غير ان انحراف السعر الموازي عن السعر الرسمي بشكل كبير وذلك لعدم تماشي السعر الرسمي مع قوى السوق، دفع بها الى تغيير السياسة في سنة 1986، ومحاولة التقليل من الفجوة الموجودة بين السعر الحقيقي والسعر الموازي، واتخاذ اجراءات التخفيض في سعر الصرف وذلك على مراحل، لمراعات مصالح المنتجين في الداخل الذين كانوا يعتمدون على السوق الخارجية، ومنذ 1990 بدأت تهيأ للتعويم حينها وضعت معايير للصرف وتبنت سياسة الرقابة على الصرف.

الفرع الاول : الرقابة على الصرف في ظل الاحتكار.

تبنت الجزائر سياسة الاحتكار في التجارة الخارجية وبذلك طبقت سياسة الرقابة على الصرف بمفهومها المطلق حيث " وضعت الرقابة على الصرف في المرسوم المؤرخ في 19 اكتوبر 1963، وذلك بهدف تحقيق جملة من الاهداف هي:"²

_ القيام بالسياسات الاقتصادية والنقدية بدون الاخذ في الاعتبار الدفاع عن الاستقرار العملة الوطنية في السوق الدولية.

_ وضع الاقتصاد الوطني في منى عن تغيرات الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الجزائر.

¹ _ شعيب بونوة، خياط رحيمة، مرجع سابق ، ص124.

² _ الزهرة بن بركة ، "دراسة اقتصادية وقياسية لاهم محددات سعر الصرف -دراسة حالة الجزائر-1963-2006"، مذكرة الماجستير ، غير منشورة، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، دفعة 2006-2007، ص 125.

- _ تنسيق سياسة النمو الاقتصادي في اطار اداري في يد السلطات.
- _ تدعيم احتياطات الصرف بالعملات الاجنبية والتقليل من فجوة العجز في ميزان المدفوعات.
- وبمقتضى هذه الرقابة وضعت العمليات على العملات الاجنبية الممنوحة لتمويل المعاملات التجارية، بما يتوافق مع الموارد المتاحة منها، وذلك من اجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات ولعل ما ميز هذه الفترة هو:
- _ التسعير الاداري للدينار، وهذا ما ادى الى خسارته لمهمته التقليدية كمنظم للعلاقات الاقتصادية في المبادلات التجارية، وجعله مجرد عامل بسيط للتحويل الاداري مقابل العملات الاجنبية.
- _ اسعار صرف مستقرة، وكان الدينار غير قابل للتحويل كلية، وقيم بأكثر من قيمته الحقيقية وليس له علاقة بالهيكل الاقتصادي ولا بالتطور الحاصل في الاقتصاد العالمي.
- _ احتكار الدولة للتجارة من خلال دواوينها الوطنية، وذلك بإقرار التراخيص الاجمالية للواردات، ليصبح الاحتكار كلية على النشاط التجاري، واقضاء الوطاء الخواص من التجارة الخارجية بالقانون رقم 02/78 المؤرخ في 11 فيفري 1978، بالضافة الى القيام باتفاقيات ثنائية، والسماح للأشخاص الطبيعيين المقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر.
- _ الرقابة المباشرة والكلية لكل التدفقات الرأسمالية مع الخارج، وعدم امكانية انشاء اصول مالية او عقارية في الخارج من خلال النشاط في الجزائر، مع اجبارية تقديم المتحصلات من العملات الاجنبية للبنك المركزي.
- _ عدم قبول رؤوس الاموال الاجنبية الا بمشاركة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية على اساس نسبة 51/49 %، مما استوجب الامر اعادة النظر في النصوص لتساير الاصلاحات الجارية.
- مع حلول عام 1988 اصدرت مجموعة من النصوص القانونية، التي خففت من الرقابة حيث تم الغاء تراخيص الاستيراد والتحول الى طريقة جديدة تتمثل في الموازنات بالعملات الاجنبية، على حسب الطلبات، بالإضافة الى ادماج القطاع الخاص لدخول النشاط الاقتصادي الى جانب القطاع العام من اجل تحريك القطاع الخارجي.
- الفرع الثاني: سياسة التخفيض.**

"كانت البداية بعد الأزمة البترولية التي هزت الاقتصاد الوطني في سنة 1986 الذي أرغمها على تبني خطة سريعة من أجل تغيير وجهة النظام الاقتصادي إلى اقتصاد السوق"¹ الذي اصبح حتمية خاصة وانه تزامن وانهيار النظام الاشتراكي حيث " قدمت السلطات العمومية للبنك المركزي وظيفتين أساسيتين هما الرقابة على الصرف وتعديل الاقتصاد، وفي هذا الصدد نجد أن السلطات العمومية حرصت على تخصيص الموارد بعقلانية وعلى التحكم في التضخم بغرض استقرار قيمة الدينار كما حاولت التخفيف من الفوارق التي يعاني منها الدينار الجزائري

¹ _ بربري محمد أمين، "ميررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مرجع سابق، ص 35.

بتقريب قيمته الرسمية من قيمته الحقيقية،¹ واخذت بتطبيق سياسة التخفيض بوتيرتين متباينتين في الاول كان التخفيض تدريجي ثم تلاه التخفيض الصريح.

اولا: التخفيض التدريجي.

لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المداخل التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، ومراقب منذ نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1992²، حيث قامت السلطات النقدية الجزائرية باتخاذ العديد من الإصلاحات، التي مست سعر صرف الدينار الجزائري بداية من سنة 1987، واعتبرت كمرحلة للعودة بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية³، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4,9 دينار جزائري للدولار في نهاية 1987 إلى 17 دينار جزائري للدولار في نهاية 1994⁴.

ثانيا: التخفيض الصريح.

طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994 ولكن إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10-01-1994 بتخفيض نسبته 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر الصرف الدينار 36 دج يساوي واحد دولار ارتبط سعر الصرف الدينار بالفرنك، أو ما تسمى منطقة الفرنك ابتداء من 1964 إلى 1973، ثم ارتبط بسلة من العملات عددها 14 عملة صعبة من 1974 إلى 1994⁵.

بحيث نجد ان الجزائر لجأت في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17% وكان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته عام 1990، وما بين 25 و30% ما بين 1991-1993، وفي عام 1994 قامت السلطات بعدة إجراءات منها.

_ تخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% وذلك ما بين شهر أفريل وسبتمبر 1994.

¹ _ شعيب بونوة، خياط رحيمة، مرجع سابق، ص 123.

² _ المرجع السابق، ص 124.

³ _ بريري محمد أمين، "مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مرجع سابق، ص 35.

⁴ _ شعيب بونوة، خياط رحيمة، مرجع سابق، ص 124.

⁵ _ عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص 73، بالتصرف.

وقبلها قامت السلطات بجهود لأجل:¹

_ تعزيز قابلية تحويل الدينار فيما يخص عمليات التحويل الجارية مع بداية تحرير التجارة الخارجية التي كانت في سنة 1990، إلى غاية سنة 1991.

_ تعزيز قابلية تحويل الدينار على عمليات التجارة الخارجية، وفي ظل تبني نظام الصرف المرن في غضون سنة 1994 تم تحرير المدفوعات على جميع عمليات الاستيراد، وفي أكتوبر 1994 أعلنت السلطة النقدية الجزائرية عن بداية تطبيق نظام الصرف المرن في إطار نظام جلسات التثبيت الذي استمر إلى غاية ديسمبر 1995 وفي جوان 1995 تم السماح للمقيمين بتحويل الدينار إلى عملات أجنبية، إذا تعلق الأمر بالمعالجة الطبية في الخارج أو مواصلة الدراسة.

الفرع الثالث: الرقابة على الصرف في ظل اقتصاد السوق.

"مع حلول عام 1988 اصدرت مجموعة من النصوص القانونية، التي خففت من الرقابة حيث تم الغاء تراخيص الاستيراد والتحول الى طريقة جديدة تتمثل في الموازنات بالعملات الاجنبية، على حسب الطلبات، بالضافة الى ادماج القطاع الخاص لدخول النشاط الاقتصادي الى جانب القطاع العام من اجل تحريك القطاع الخارجي"² ومن هنا بدا تعديل السياسة لتحقيق "قفزة نوعية في الجزائر مع بداية التسعينات، وخاصة مع صدور قانون النقد والقرض، الذي اعطى بعدا جديدا لمفهوم الرقابة يتماشى مع خيار اقتصاد السوق بما يلي:³

_ ارساء قواعد تنظيمية وتسييرية للبنوك والمؤسسات المالية مختلفة تماما عما ساد في الانظمة السابقة.

_ منح صلاحيات شبه مطلقة ومستقلة للبنك المركزي فيما يتعلق بحسن ادارة السياسة النقدية.

_ وضع حد نهائي للتدخل الاداري في القطاع المالي.

_ منح صلاحيات للبنك المركزي فيما يتعلق في مراقبة وتنظيم سوق الصرف.

_ قبول رؤوس الاموال الاجنبية لتمويل الاستثمارات في الداخل مع وضع شروط لتحويل الارباح الى الخارج.

_ وضع مناخ قانوني للوساطة المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية لمعالجة العمليات التي تتم بالعملية الصعبة.

_ السماح للمقيمين وغير المقيمين بفتح حسابات بالعملية الصعبة لدى البنوك.

_ الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانوني 1986 و 1988 ويهدف قانون النقد والقرض إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية، وتحريك السوق النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.

¹ _ بربري محمد أمين، "مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مرجع سابق، ص 35، بالتصرف.

² _ الزهرة بن بركة، مرجع سابق، ص 126.

³ _ امين صيد، مرجع سابق، ص ص 277-280، بالتصرف.

وبهدف التحكم في الكتلة النقدية المتداولة وللتصدي لخطر انخفاض القدرة الشرائية للدينار، سارع بنك الجزائر في تحريك آلية الاحتياطات الإلزامية التي تعرف نسبتها استقرارا منذ سنة 2002 نسبة 25% ويبدو أن مزج الأدوات النقدية لمواجهة المخاطر المرتبطة بتخفيض قيمة الدينار هو أكثر تلائما إلى متطلبات الظرف الاقتصادي الحالي، كما يساعد على تجنب اللجوء إلى سياسات رفع نسب الفائدة أو إلى سياسات تقليص القروض.

المطلب الثالث: تطور سعر صرف الدينار.

بدأ سعر صرف الدينار الجزائري ثابتا في سنة 1964 إلى غاية مطلع السبعينات ومن ذلك الحين مر بعدة مراحل حيث انتقل إلى الربط بسلة عملات سنة 1974 ثم إلى التعويم سنة 1994 نوجزها فيما يلي.

الفرع الأول: فترة السبعينات.

لقد شهدت فترة تقلب مستمر في قيمة العملة نتيجة الإنتعاش في أسعار النفط ومن ثم في إحتياطي الصرف الذي إرتفع من 1.40 مليار دولار سنة 1975 إلى 2.51 مليار دولار سنة 1979 وهو ما يدعم قيمة العملة المحلية حيث انتقلت من 1 دولار يساوي 4.14 دينار سنة 1977 إلى 3.85 دينار سنة 1979¹، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (III-01) بعنوان: سعر الصرف في الفترة السبعينات.

السنة	1970	1974	1975	1976	1977	1978	1979
سعر الصرف: 1\$ / Dzd	4.93	4.18	3.94	4.16	4.14	3.96	3.85

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم (01).

الفرع الثاني: فترة الثمانينات.

تميزت هذه الفترة بظهور سوق موازية للعمات الأجنبية، فاق سعر صرف الدينار بها نظيره في السوق الرسمية، إضافة إلى إنخفاض الإحتياطيات من الصرف الأجنبي بنسبة 66% ما بين 1985 و 1989 وهو ما زاد من الضغط على قيمة الدينار الجزائري والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (III-02) بعنوان: سعر الصرف في فترة الثمانينات.

السنة	1980	1981	1983	1985	1986	1987	1988	1989
سعر الصرف: 1\$ /Dzd	3.83	4.31	4.78	5.02	4.70	4.84	5.91	7.60

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم (01).

¹ _ زغيب شهرزاد، حلومي حكيم، القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري ، شبكة رواد المعرفة، ص 19.

من خلال الجدول يظهر ان " العملة المحلية عرفت تدهور في قيمتها خاصة وأن سعر الصرف كان يحدد إداريا أثناء فترة الثمانينات، حيث إرتفع سعر الصرف من 1 دولار يساوي 4,31 دينار سنة 1981 إلى 7,60 دينار 1989، وذلك بسبب التدهور في أسعار النفط ¹.

الفرع الثالث: فترة التسعينات.

بدأت عمليات إصلاح سوق الصرف في مرحلتها التحضيرية الوقائية بإنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة منذ 1990، ثم كانت مرحلة ثانية متعلقة بتخفيض القيمة الخارجية للدينار من خلال برنامج التثبيت عام 1991 وفي بداية تطبيق برنامج التعديل، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (III-03) بعنوان: سعر الصرف في الفترة.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1999
سعر الصرف: 1\$ /Dzd	8.95	18.47	21.83	23.34	35.05	47.66	54.74	66.57
الاحتياطي مليار \$	2.70	3.46	3.32	3.66	4.81	4.16	6.3	6.15

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم (01).

حيث ان من الجدول يظهر انه "تم تخفيض قيمة العملة ب 50% منتقلا من 23.35 إلى حوالي 35.06 دينار سنة 1991 كما حدث تخفيض ثاني في نهاية السنة 1994، فإننتقل بذلك نظام الصرف من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه ليصبح إبتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين لبنوك، كما أدى إنخفاض أسعار البترول خلال 1998-1999 إلى ضعف ميزان المدفوعات وعجز في حساب رأس المال وبالتالي تطبيق مجال الإستدانة الخارجية، مما أدى إلى فقدان الإحتياطي الدولي وبالتالي زيادة الضغط على الدينار مما دفع بالسلطات إلى الإبقاء على سعر فائدة مرتفع مع عدم التدخل عند إنخفاض الدينار ².

الفرع الرابع: فترة 2000-2009.

"مع بداية تراجع قيمة الدولار الامريكي مقابل الاورو بدأت قيمة الدينار في التحسن مقابل الدولار خلال الفترة 2003-2008، حيث بلغ سعر الصرف الدينار لمتوسط الفترة 64.58 دج للدولار في 2008، واثرت الازمة المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي في 2008، على قيمة الدينار الجزائري، فادى تحسن سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الاورو الى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم التعويم المدار مقابل الدولار مثل الجزائر، حيث تراجعت قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة 12.5%، في سنة 2009 ³، والجدول الموالي يوضح ذلك.

¹ _ زغيب شهرزاد، حلبي حكيمة، نفس المرجع السابق، بالتصرف.

² _ المرجع السابق، ص 20، بالتصرف.

³ _ دريس رشيد، مرجع سابق، ص 24.

جدول رقم (III-04) بعنوان: سعر الصرف في الفترة 2002-2009.

سنة	2002	2003	2005	2007	2008	2009
سعر الصرف: 1\$ /Dzd	79.68	77.39	73.27	69.29	64.58	72.64
سعر نفط \$ للبرميل	25.24	29.03	54.64	74.95	99.97	62.25

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم (01).

ومن الجدول يتضح ايضا ان هذه الفترة " عرفت تحسنا ملحوظا في قيمة العملة المحلية نتيجة الإرتفاع المستمر في أسعار النفط حيث إنتقل سعر صرف من 1 دولار مقابل لـ: 79.68 دينار سنة 2002 إلى 72.06 دينار سنة 2004 خاصة بعد أن وصل الإحتياطي من الصرف الأجنبي إلى أكثر من 43.1 مليار دولار من السنة نفسها بسبب إنتعاش أسعار النفط¹، حيث انتقل سعر البترول من 25.24 سنة 2002 الى 99.97 سنة 2008 .

الفرع الخامس : فترة 2010-2014.

عرفت هذه الفترة تحسنا ملحوظا في قيمة العملة المحلية نتيجة الإرتفاع المستمر في أسعار النفط حيث إنتقل سعر الصرف من 1 دولار مقابل 74,38 دينار سنة 2010 إلى 72.93 دينار سنة 2011 بسبب إنتعاش أسعار النفط ثم بدأ بالتقهقر في السنوات الموالية ويعود ذلك الى تدهور قيمة الدولار امام الاورو .

جدول رقم (III-05) بعنوان: سعر الصرف في الفترة 2010-2014.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف: 1\$ /Dzd	74.38	72.93	77.53	79.38	80.74

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم (01).

أيضا اشاعة اخبار بان البنك المركزي ينوي تخفيض في قيمة الدينار، وفي ظل هذه الاشاعات سعى معظم من يحتفظون بالدينار التخلص منه مقابل العملات الصعبة وهذا ما اثر عليه بالانخفاض خصوصا في اواخر 2014 اين وصل الى عتبة التسعينات مقابل 1 دولار .

¹ _ زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، مرجع سابق، ص 20 .

المبحث الثاني: واقع الميزان التجاري الجزائري.

يعتمد الميزان التجاري الجزائري على صادرات المحروقات بنسبة كبيرة جدا في الحفاض على توازنه حيث انه عندما يتغير سعر البترول صعودا ونزولا يتبعه الميزان التجاري في نفس الاتجاه حيث انه عندما يرتفع سعر البترول تكون هناك موارد مالية اكثر للبلد وبذلك يزيد الانفاق وتزيد معه الواردات يعني ان طرفي الميزان التجاري يتبعان اسعار البترول لكن مرونة الصادرات اكبر من مرونة الواردات لتغير سعر البترول.

بحيث انه شهد الميزان التجاري الجزائري فترات متباينة من حيث توازنه قبل 1986 كان في حالة الفائض، ولكن ازمة الاسعار 1986 اخلت بتوازنه وبقي يتأرجح في العجز والتوازن الى غاية 1994، ومع تحسن اسعار البترول عاد الميزان التجاري الى الفائض وبدأ يستعيد قوته، خاصة في ضل ازمت الحروب والصراعات في المناطق البترولية التي تسبب ارتفاع في اسعار هذا الاخير، وفي هذا المبحث سيتم التطرق الى تطور سياسة التجارة الخارجية في المطلب الاول يليها وصف كل من صادرات وواردات الجزائر منذ الاستقلال في المطلبين الثاني والثالث على التوالي، وفي المطلب الرابع التطرق الى الميزان التجاري.

المطلب الاول: تطور سياسة التجارة الخارجية في الجزائر.

شهدت التجارة الخارجية بالجزائر مراحل متعددة ومتباينة في سياساتها التجارية تجاه العالم الخارجي، ويستدعي تحليل واقع التبادل التجاري الخارجي في الجزائر دراسة مختلف التطورات التي عرفتها التجارة الخارجية حيث كانت منذ الاستقلال وحتى سنة 1986 تعتمد على سياسة الاحتكار لكن بعد حصول الازمة النفطية 1986 وتراجع ايرادات الجزائر وجب احداث تغيير في اسلوب التجارة الخارجية منذ ذلك الحين.

الفرع الاول: الفترة 1986 _ 1994.

ابتداء من سنة 1989 قامت السلطات بتنفيذ برنامج تدريجي للتحرير التجاري فقد الغيت قيود الاستيراد المركزي وحل محلها نظام اكثر مرونة يقضي بتخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي بالائتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها الخاص، وأدخل قانون التمويل الإضافي في أوت 1990 نظاما يضم شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة مما أسهم إلى حد ما في إلغاء احتكارات الاستيراد، وأزيلت جميع القيود على تراخيص الاستيراد بالرغم من أن بعض الواردات ظلت خاضعة للرقابة الإدارية بسبب القيود التجارية المحلية في حين ظلت القيود على تجارة الخدمات، السياحة والمصرفيات الصحية والتعليمية في الخارج قائمة، وفي سنة 1992 أدى تجدد الاختلالات المالية إلى قيام السلطات بتشديد القيود على النقد الأجنبي وتوسيع نطاق حظر الواردات وقد سعت الحكومة منذ أزمة النفط في سنة 1986 إلى غاية مارس 1994 إلى احتواء الواردات من خلال التطبيق للقيود على التجارة الخارجية والمدفوعات، فبعد حدوث بعض الزيادات في الواردات عقب التحرير التجاري في سنة 1989، شددت الضوابط وقيود النقد مرة أخرى

في سنة 1992 لكفالة خدمة الديون الخارجية، فأحدث ترشيد الواردات أثرا سلبيا شديدا على قطاعي التصنيع والبناء وحرمتها من المعدات والإمدادات اللازمة¹.

الفرع الثاني: فترة ما بعد 1994.

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي 1994-1998 تدابير واسعة لتحرير التجارة، وقد نفذت عملية إزالة القيود، التي بدأت في أبريل 1994 على مراحل، فقد ألغيت أولا القاعدة التي تقتضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد، وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة، وأزيلت الحدود الدنيا المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين وخفضت الحماية الجمركية وكذلك الحدود القصوى للتعريف الجمركية على الواردات في سنة 1996 من 60 % إلى 50 % ثم إلى 45 % في أول جانفي 1997، وتقرر تطبيق تخفيضات جمركية بموجب اتفاق التجارة الحرة الذي أجرته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، " حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملات تجاريا"² بالإضافة إلى إمكانية انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وفي سنة 2009 بدأت الجزائر التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2008 بتطبيق الإعفاء الكامل على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أمام السلع المستوردة وذات المنشأ العربي، كما قامت الدول الأعضاء في المنطقة بالمثل بتنفيذ الإعفاءات الجمركية أمام الواردات من السلع جزائرية المنشأ³.

المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية.

إن ما يميز صادرات الجزائر "الطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث يعتمد بالأساس على حصة الصادرات النفطية التي تقدر في الأحوال ب 95% من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية وهو الأمر الذي يجعل الميزان التجاري الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة وللتغيرات في قيمة عملة تقويم سعر الصرف من جهة ثانية، ألا وهو الدولار الأمريكي"⁴، وقد مرت قيمة صادرات الجزائر بتذبذبات وفق فترات. وفي هذا المطلب سيتم التعرض الى واقع صادرات الجزائر منذ الاستقلال وذلك بتقسيم الفترة الى ستة فترات بداية بالسنينات .

¹ _ دريس رشيد ، مرجع سابق، ص 24 .

² _ جميلة الجوزي، مرجع سابق، ص 226.

³ _ دريس رشيد ، مرجع سابق، ص 24.

⁴ _ بوعتروس عبدالحق، قارة ملاك، "أثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري

قسنطينة، عدد 27، 2007 ، ص ص 208-209.

الفرع الاول: فترة الستينات.

"ضلت صادرات الجزائر بعد الاستقلال ضئيلة جدا وذلك لضعف الهيكل الاقتصادي للبلد، وذلك لخروجه الحديث من الحرب واهتمام الدولة كل الاهتمام على التنمية المحلية، دون التركيز على مجال المحروقات"¹، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (III-06) بعنوان: صادرات الجزائر في فترة الستينات.

السنوات	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الصادرات بـ مليار \$	0.39	0.66	0.73	0.70	0.79	0.79	0.89	1.01

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال الجدول يتبين ان تطور الصادرات كان ملحوظ في سنة 1963 تضاعف حيث انه كان 390مليون دولار وارتفع الى 660 مليون دولار ثم استقر على ذلك مع زيادة طفيفة في كل سنة الى غاية 1969.

الفرع الثاني: فترة السبعينات.

شهدت الصادرات ارتفاعا بارزا بسبب ارتفاع أسعار النفط منذ تاريخ تأميم القطاع، حيث إنتقلت من 0.93 مليار دولار سنة 1971 إلى 5.24 مليار دولار سنة 1974 أي تضاعفت بـ 6 مرات خلال 4 سنوات، ثم تضاعفت سنة 1979 كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (III-07) بعنوان: صادرات الجزائر في فترة السبعينات.

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الصادرات بـ مليار \$	1,07	0,93	1,38	2,22	5,12	5,24	5,86	6,41	6,73	10.35

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم (01).

ويعود سبب تضاعف قيمة الصادرات الى ذلك للأسباب الآتية:

- بسط سلطة الجزائر وشركتها الوطنية على ثرواتها بعد تأميم البترول في 24 فيفري 1971.
- الإنتصار العربي في حرب أكتوبر 1973 وارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياته.
- توجيه الجزء الأكبر من الإستثمارات من الخطط التنموية منذ الإستقلال إلى قطاع المحروقات وخاصة المخطط الرياعي 1970-1973 الذي وجه أكثر من 9 مليار دولار للقطاع البترولي.
- كان للأحداث الخارجية دورها في التأثير على أسعار النفط بالارتفاع منذ نهاية فترة السبعينات نتيجة الثورة الإسلامية في إيران، أين انتقل سعر البترول الجزائري من 15.12 دولار للبرميل في 1978 إلى 24.80 دولار للبرميل سنة 1979.

¹ _ زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، مرجع سابق، ص13.

الفرع الثالث: فترة الثمانينات.

توضح سنوات الثمانينات الارتباط الكبير بين تقلبات أسعار النفط وقيمة الصادرات، حيث توقفت الزيادة أو الانخفاض في قيمة هذه الأخيرة بالظروف الخارجية التي تتحكم في أسعار البترول، فقد تضاعفت الصادرات من 8.19 مليار دولار سنة 1979 إلى أكثر من 15.62 مليار دولار سنة 1980 بسبب إندلاع حرب الخليج الأولى. وساهم تقليل نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع في الخطط التنموية لعقد الثمانينات وخاصة المخطط الخماسي الأول 1980-1984 من جهة وانخفاض أسعار النفط من جهة أخرى في الضغط على الصادرات بالإنخفاض، حيث بلغت سنة 1982 حوالي 11.47 مليار دولار، بالرغم من الجهود الكبيرة لتنمية الإنتاج غير النفطي بتوجيه استثمارات حكومية كبيرة إلا أن المساهمة بقيت ضئيلة جدا في الصادرات الوطنية.

وقد تميزت الفترة بحدث مهم على الساحة الدولية كان له الأثر المباشر على صادرات الجزائرية، حيث إنخفضت أسعار النفط بشكل مفاجئ نتيجة حرب الأسعار التي شهدتها سوق النفط العالمي سنة 1986 ليبلغ سعر البترول الجزائري حوالي 12.97 دولار للبرميل بعد أن كان سنة 1985 أكثر من 27 دولار للبرميل، فإنهارت عوائد الصادرات بأكثر من 42.13% ووصلت إلى 7.43 مليار دولار سنة 1986 وهي أقل قيمة تشهدها الصادرات أثناء عقد الثمانينات وبالمقابل سعر النفط يمثل أقل سعر أثناء الفترة نفسها¹، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (III-08) بعنوان: صادرات الجزائر وسعر البترول في فترة الثمانينات

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
الصادرات ب مليار \$	13,7	8,19	9,53	9,16	1,04
سعر البترول ب \$ للبرميل	27	12,97	17,83	14,24	16,1

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم (01).

الفرع الرابع: فترة التسعينات.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال المعطيات المتاحة لفترة التسعينات هو التقلبات المستمرة التي شهدتها أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وهو ما كان له أثر مماثل بالنسبة للصادرات في نفس حركة اتجاه وتغير سعر البترول، فكانت البداية بانتعاش الأسعار ووصولها إلى ما فوق العشرين دولار بعد أن غابت عن هذا المستوى منذ أزمة 1986، فبلغت سنة 1991 حوالي 28.85 دولار للبرميل، كانت الصادرات حينها قد وصلت إلى 11.79 مليار دولار وكان ذلك نتيجة أزمة الخليج الثانية من جهة والإصلاحات التي بدأت فيها الجزائر منذ 1989، حيث تم تخفيض قيمة العملة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في قطاع المحروقات²، كما يبينها الجدول الموالي:

¹ _ زغيب شهرزاد، حلومي حكيم، المرجع السابق، ص 13.

² _ المرجع السابق، ص 14.

جدول رقم (III-09) بعنوان : صادرات الجزائر وسعر البترول فترة التسعينات.

السنوات	1990	1992	1993	1994	1995	1996	1999
الصادرات بـ مليار \$	14,5	12,2	10,9	9,59	10,9	14	13
سعر البترول بـ \$ للبرميل	21,15	20,05	17,8	16,3	17,6	21,7	17,91

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم (01).

إلا أن فترة الإنتعاش لم تدم طويلا إذ سرعان ما عادت الصادرات للإنخفاض حتى بلغت أقل مستوياتها أثناء فترة التسعينات سنة 1994 حوالي 8.59 مليار دولار، بسبب إنخفاض السعر إلى 16.31 دولار للبرميل وكذا الأوضاع الأمنية السيئة وحالة للاستقرار السياسي التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة.

الفرع الخامس: فترة (2000-2010).

شهدت هذه الفترة إرتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات حيث بلغت أكثر من 34.17 مليار دولار سنة 2004، بسبب الإرتفاع والتطور المستمر لأسعار النفط إذ إنتقلت من 5.28 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 38.66 دولار للبرميل سنة 2004 من جهة، وأحداث 11 سبتمبر من جهة أخرى¹.

تجدر الإشارة إلى أن المنحى التصاعدي الذي إتخذته صادرات الجزائر لا يرجع فقط لإرتفاع أسعار النفط، بل إلى برامج الإصلاح و الإنتعاش الإقتصادي وخلال عام 2004 كما أشارت الإحصاءات الرسمية فإن نسبة نمو الصادرات غير النفطية والغازية خلال نفس السنة قد بلغت 20% مقارنة بسنة 2003 كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (III-10) بعنوان : صادرات الجزائر وسعر البترول فترة (2000-2010).

السنوات	2000	2002	2003	2004	2005	2007	2008	2009
الصادرات بـ مليار \$	22,6	20	26	34,1	48,8	63,3	79,1	40,5
سعر البترول بـ \$ للبرميل	28,5	25,24	29,03	38,66	54,64	74,95	99,97	62,25

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم (01).

ومن خلال الجدول يتضح ان قيمة الصادرات واصلت في المنحى التصاعدي الى غاية سنة 2009 اين انخفضت بالنصف وذلك لانعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري حيث "تقلصت صادرات الجزائر من المحروقات و انخفضت أسعار النفط من 99.97 دولار للبرميل إلى حوالي 62 دولار للبرميل الواحد نتيجة تقلص الطلب العالمي على هذه المادة الاستراتيجية ودخول الاقتصاد العالمي حالة من الركود أثر سلبا على مداخيل الدول النفطية"².

الفرع السادس: فترة (2010-2014)

¹ _ زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، المرجع السابق ، ص14.

² _ عبد الرحمان مغاري، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري"، الملتقى الدولي حول: "الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو مغاري، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 اكتوبر 2009 ، ص5.

في هذه الفترة زادت قيمة الصادرات من 50 مليار دولار سنة 2010 الى حوالي 73 مليار دولار سنة 2011 بسبب ارتفاع اسعار البترول ثم بدأت في الانخفاض تبعا لمسار اسعار البترول لتصل سنة 2014 الى 62 مليار دولار وفي نهاية السنة انهارت اسعار البترول بأسباب الصراع الاقتصادي المتجدد بين المعسكر الشرقي والغربي لعدة اسباب سياسية منها احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم ومساندتها للقضية النووية الايرانية وكذا تشجيعها للنظام السوري فقامت الولايات المتحدة الامريكية مع شركائها بتخفيض اسعار النفط للتأثير على الاقتصاد الروسي وجعله يعدل عن قراراته المساندة لهاته الانظمة.

المطلب الثالث: تطور الواردات.

تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها وضرورتها للحياة البشرية وللآلة الإنتاجية، كما أنها غير قابلة للإحلال في معظمها، مما أثقل كاهل الاقتصاد الوطني من جراء الإنفاق على الواردات الذي يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الوطني كما أن ما يميز كذلك الواردات الجزائرية هو تركزها المكاني الجغرافي العالي، حيث نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية، مصدرها الاتحاد الأوروبي ففي سنة 2002 شكلت حصة أوروبا من إجمالي واردات الجزائر ما نسبته 62.5% كما أن حصة أوروبا من الواردات المغربية لعقد السبعينات تتراوح بين 65% و70% وهو ما يؤكد كثافة المعاملات التجارية لدول المغرب ومنها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي مقارنة بتعاملها التجاري مع بلدان القارات الأخرى وهو ما يدل على أن واردات الجزائر مقومة في معظمها بالعملة الأوروبية، باعتبارها عملة الدولة المصدرة، وعليه فإن كل تغيير في سعر صرف الأورو مقابل الدولار سوف يحدث تأثيرا على القدرة الشرائية الاستيرادية للدولة الجزائرية، على اعتبار أنها تعتمد على الدولار باعتباره عملة احتياطية قابلة للتحويل، ومن ثم كل تغيير في قيمة الدولار مقابل الأورو يؤثر سلبا على القدرة الاستيرادية للدولة الجزائرية¹.

الفرع الاول : فترة الستينات.

تباينت قيمت الواردات بعد الاستقلال في فترة الستينات ارتفاعا ونزولا كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (III-11) بعنوان: واردات الجزائر في فترة الستينات.

السنوات	1962	1963	1964	1966	1967	1968	1969
الواردات بـ مليار \$	0,41	0.99	0.85	0.74	0.72	0.93	1,2

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال الجدول يتبين ان قيمة الواردات زادت سنة 63 بأكثر من الضعف وذلك منطقي لان الجزائر خرجت من الاستعمار حديثا وهي لا تنتج الا القليل جدا بسبب عدم وجود مصانع والبنى التحتية بصفة عامة، ولكن اخذت بالانخفاض المحسوس الى غاية سنة 67 حينها ارتفعت بسبب ارتفاع مداخيل من الصادرات لارتفاع اسعار البترول بسبب الحرب العربية الاسرائيلية.

¹ _ بوعتروس عبدالحق، قارة ملاك، مرجع سابق، ص ص 208-209.

الفرع الثاني: فترة السبعينات.

أمام الإرتفاع المستمر لأسعار النفط شهدت الواردات زيادة مستمرة بلغت سنة 1979 حوالي 8.51 مليار دولار، وتمثلت في السلع الغذائية والإستهلاكية والتجهيزات المختلفة والمواد الأولية والمنتجات نصف مصنعة التي بلغت أعلى مستوى لها في سنة 1977 حيث وصلت إلى 11.23 مليار دينار جزائري، ويعود التضاعف في الواردات إلى محاولة الجزائر من خلال توجيهها الإشتراكي أثناء تلك الفترة إلى بناء إقتصادها عن طريق تدعيم قواعد التنمية باستيراد تجهيزات الإنتاج، المواد الأولية والمنتجات نصف مصنعة، وعملت السلطات آنذاك على تغطيتها من خلال عوائد صادراتها النفطية التي صادفت إرتفاع أسعار النفط بعد 1973.

الفرع الثالث: فترة الثمانينات.

تعتبر فترة الثمانينات الفترة الفيصل في تطور هيكل التجارة الخارجية والواردات بدورها من خلال أزمة اسعار البترول سنة 1986 والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (III-12) بعنوان: واردات الجزائر وسعر البترول في فترة الثمانينات.

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
الواردات بـ مليار \$	15,5	14,8	12,3	13,4	15,9
سعر البترول بـ \$ للبرميل	27	12,97	17,83	14,24	16,1

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم (01).

تميزت هذه الفترة بالإنخفاض المستمر في الواردات حتى وصلت أعلى قيمة سنة 1987، وبلغت 12 مليار دولار، ويرجع هذا الإنخفاض إلى محاولة السلطات العمومية المحافظة على توازن الميزان التجاري بعد إنخفاض صادرات المحروقات بسبب تدهور أسعار النفط وأزمة 1986¹.

الفرع الرابع: فترة التسعينات.

إختلفت طبيعة العلاقة بين الواردات وأسعار النفط، خلال فترة التسعينات حيث أن الإرتفاع أو الإنخفاض الذي شهدته الواردات خلال عقد التسعينات لم يكن في نفس حركة إتجاه أسعار النفط في أغلب نقاط العشرية، فعلى سبيل المثال رغم إنخفاض الأسعار بأكثر من 10 دولار بين 1991 و1992، والإرتفاع ما بين 1995 و1996 بـ 5 دولار إلا أن قيمة الواردات قد إرتفعت من 7.68 مليار دولار إلى 8.64 مليار دولار في الفترة الأولى وإنخفضت من 10.12 مليار دولار إلى 9.10 مليار دولار في الفترة الثانية، الواردات كما يبين الجدول التالي:

¹ _ زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، مرجع سابق، ص16، بالتصرف.

جدول رقم (III-13) بعنوان: واردات الجزائر وأسعار البترول فترة التسعينات.

السنوات	1990	1991	1992	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الواردات بـ مليار \$	15,5	10,8	11,5	11,1	12,1	11,2	10,3	10,9	11,5
سعر البترول بـ \$ للبرميل	21,15	28,85	20,05	16,3	17,6	21,7	19,49	12,94	17,91

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم (01).

ويمكن تفسير حركة الواردات من خلال الأسباب التالية:¹

_ قدرة الصادرات على تغطية القيمة الإجمالية للواردات، باستثناء سنة 1994.

_ زيادة كمية الصادرات من المحروقات للتخفيف من الأضرار التي يلحقها انخفاض أسعار النفط كما حدث سنة 1998، النتائج التي أفرزتها الإصلاحات سواء تلك المتعلقة بما قبل 1994 وبرنامج التعديل الهيكلي وخاصة تعديلات سعر الصرف نتيجة تحرير مدفوعات الإستيراد خلال سنة 1994 كما ترتب عن التعديلات إرتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بالنسبة للمؤسسات المحلية، في حين ساهمت في خلق وترقية محيط ملائم للإستثمار الأجنبي.

_ الوضعية المالية السيئة التي شهدتها المؤسسات الوطنية والتي ترتب عنها رغم سياسات التطهير المالي وإعادة الهيكلة غلق وإفلاس الكثير من تلك المؤسسات وعدم قدرتها على تلبية الإحتياجات الوطنية، ومن ثم توجه الدولة نحو الإستيراد.

وبالتالي فإن زيادة الواردات أو إنخفاضها قد إرتبطت أكثر بقدرة الصادرات على تغطيتها، وعدم تفسيرها من قبل حركة أسعار النفط يعود بالدرجة الأولى للتحسن الملحوظ لنصيب الصادرات خارج المحروقات التي إنتقلت من 3% من إجمالي الصادرات سنة 1990 إلى 6.3% ثم 11.8% عامي 1993 و 1995 على التوالي، ومن ثم إستطاعت مداخيل الصادرات تغطية الواردات رغم إرتفاعها في سنة 1995.

الفرع الخامس: الفترة (2000-2010).

رغم الزيادة في قيمة الواردات خلال هذه الفترة وبلغها 19.90 مليار دولار سنة 2004 إلا أن إرتفاع أسعار النفط، ومن ثم تطور قيمة الصادرات، ساهم في تغطية الإحتياجات المحلية من الواردات، كما أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة و التطور الملحوظ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان من بين أهم العوامل التي ساهمت في تقليص قيمة الواردات رغم إرتفاع أسعار النفط كما هو الحال سنة 2003 التي انخفضت فيها الواردات بحوالي 4.27% في حين إرتفع السعر بـ 15.02%²، والجدول التالي يوضح ذلك

¹ _ زغيب شهرزاد، حلبي حكيمة، نفس المرجع السابق.

² _ بوعتروس عبدالحق، قارة ملاك، مرجع سابق، ص 209.

جدول رقم (III-14) بعنوان: واردات الجزائر واسعار البترول فترة(2000 - 2010).

السنة	12000	2001	2002	2004	2006	2007	2008	2009
الواردات بـ مليار \$	11,17	11,9	14,5	21,8	25,2	31,6	39,2	34,3
سعر البترول بـ \$ للبرميل	28,5	24,85	25,24	38,66	65,85	74,95	99,97	62,25

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم (01).

إن الأزمة المالية العالمية بتحولها إلى حالة من الركود الاقتصادي أدت إلى انخفاض أسعار العديد من المنتجات القمح، السكر، الحديد، الحليب وكان بالإمكان أن يعدل هذا الانخفاض من انخفاض إيرادات الجزائر من العملات الصعبة، إلا أن السلطات الجزائرية وحفاظا على احتياطي البلد من العملات الصعبة لجأت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري للتأثير على الطلب على الواردات ومن تم الإبقاء على فاتورة الاستيراد على الأقل عند مستواها السابق².

الفرع السادس: الفترة(2010-2014).

شهدت هاته الفترة روجا وتحسنا في الاقتصاد العالمي وتعافيه من اثار الازمة المالية وبالتالي انعكس ذلك على اسعار المنتجات فارتفعت فاتورة واردات الجزائر هي الاخرى والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (III-15) بعنوان: واردات الجزائر واسعار البترول فترة(2010 - 2014).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات بـ مليار \$	34,8	44,9	50	55	58,3
سعر البترول بـ \$ للبرميل	80,15	112,9	109,5	105,9	99,54

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم (01).

ومن خلال الجدول يلاحظ ان قيمة الواردات تضاعفت في هذه الفترة واكبر زيادة شهدتها الواردات الجزائرية سنة 2011 حيث زادت باكثر من 10مليار دولار على سنة 2010 لكن من الجدول ايضا نلاحظ تراجع اسعار البترول وهذا من شأنه ان يغير اتجاه تزايد الواردات ، والمهم في هذه الفترة هو نهاية السنة 2014 حيث تراجعت اسعار النفط الى اقل من النصف وهذا ما سوف يجعل الواردات تنخفض وذلك لمحاولة السلطات التقشف لتجاوز الازمة النفطية المشابهة لازمة 1986.

¹ _ عبد الرحمان مغاري، مرجع سابق، ص5.

المطلب الرابع: طبيعة صافي الميزان التجاري الجزائري منذ 1986.

نلاحظ أن الميزان عرف رصيذا موجبا منذ بداية التسعينات في كل السنوات باستثناء سنة 1994 أين عرف رصيذا سالبا وفي باقي السنوات نجده قريب من التوازن او في حالة فائض الى غاية نهاية 2014 اين عرف العجز من جديد، بحيث انه لو عدنا الى تحليل تطور كل من الصادرات والواردات ستتضح الرؤية حول صافي الميزان التجاري والمعروف انه عندما "ارتفعت حصة المحروقات من إيرادات الصادرات الجزائرية من 72% سنة 1962 إلى 98% بين 1978 و 1979 وكان هذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة 1973-1974 بسبب الحرب العربية الإسرائيلية، حيث سجل الميزان التجاري فائضا سنة 1974 ، والشيء نفسه حدث في الفترة 1979 - 1980 نتيجة الثورة الإسلامية الإيرانية، إلا أنه حدث عجز في الميزان التجاري في أواخر السبعينات 1977 و 1978 نتيجة ارتفاع الطلب المحلي على السلع والخدمات خاصة السلع التجهيزية، أما خلال الفترة 1979-1985 فقد تميز الميزان التجاري بفائض حيث وصلت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات 147.8%، غير أن انهيار أسعار البترول عام 1986 أدى إلى انخفاض الفائض في الميزان التجاري بنسبة 96% مقارنة مع السنة السابقة، وأبرز هذا الحدث جوانب الضعف في هيكل الاقتصاد الوطني، ومن أجل الخروج من هذه الأزمة قامت الدولة برفع معدلات الاقتراض وفرض قيود على المستوردات، وسجل الميزان التجاري انخفاض المستوردات للسنتين 1987 و 1988، في سنة 1994 عجزاً بقيمة 260 مليون دولار وبلغت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات 97.2%، وفي هذه السنة تم تخفيض الدينار بنسبة 40.17%، وكما هو منصوص عليه في النظرية الاقتصادية، فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض المستوردات وبالتالي تصحيح العجز في الميزان التجاري في المدى الطويل بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقارنة مع السلع المحلية، فقد تدهور وضع الميزان التجاري في المدى القصير حيث سجلت سنة 1995 عجزاً كذلك، لكن تحسنت وضعية الميزان التجاري في الأجل"¹، والمهم في الفترة المحددة لدراسة منذ 1986 قد شهد الميزان التجاري العجز في اربع مناسبات بداية بالسنة الاولى للدراسة 1986 ثم 1989 وبعدها في سنة 1994 واخير في نهاية سنة 2014 وهي تاريخ نهاية فترة الدراسة وهذا من الصدف ان دراسة الميزان التجاري في هاته الفترة كانت مجال بدايته بالعجز ونهايته بالعجز.

¹ _سمية زبزار، بشير الزعبي، طالب عوض، مرجع سابق، ص 362.

خلاصة.

تضمن هذا الفصل تدرج نظام سعر الصرف في الجزائر من الثابت الى المعوم وذلك تماشيا مع الاقتصاد العالمي وحماية الاقتصاد الوطني من بعض الظواهر الغير مرغوبة مثل التضخم و عزوف الاستثمار الاجنبي، وذلك نظر لهروب قيمة الدينار عن ثمنها الحقيقي وكل ذلك استدعى تغيير نظام سعر الصرف الى التعويم لتركه يتحدد وفق العرض والطلب لكن تحت الرقابة، بحيث انه وجبت الرقابة لكي لا يتم استنزاف العملة الصعبة الى الخارج.

وفي ظل التحول من النظام الثابت الى المعوم اتبعت سياسة التخفيض الانزلاقي فالتخفيض الصريح وكل هذا لأجل احتلال مكانة في السوق العالمية للسماح باقتناء وبيع السلع والخدمات من وفي السوق العالمية وقد واكب هذا التحول في سعر صرف الدينار تحولات اخرى في الميزان التجاري حيث اصيب بالعجز مرات ومرات ومن اسباب تغيير سياسة ونظام سعر الصرف هو اوضاع التي آل اليها الميزان التجاري ابان الازمة النفطية، ولكن على العموم يمكن القول ان الجزائر حدث وحسنت في نظام سعر صرفها لكنها مازالت بعيدة كل البعد عن انظمة الصرف العالمية، رغم ان ميزانها التجاري يسمح لها بتطوير هيكلها الاقتصادي باسره.

لكن الخلل يكمن في عدم تنويع الصادرات وذهنية اصحاب اتخاذ القرار في الجزائر في تعويلهم على قطاع واحد وفريد وهو القطاع النفطي ومن جراء ذلك يلاحظ انه على قدر ارتفاع سعر البترول والتوسع في الصادرات يتبعها انفاق كبير لكن في جانب الاستهلاك لا جانب الاستثمار وهذا هو مكن الخلل في التسيير في البلاد أي انهم يتبعون سياسة " احيني اليوم واقتلني غدا" بتبديد العائدات من النفط في الواردات الاستهلاكية.

ولأجل الوقوف ولمس مدى ما يمكن ان ينجر عنه من اصلاحات وتطوير وتحسين حالة الميزان التجاري من قبل الاصلاحات او السياسات التصحيحية التي لازمت سعر الصرف منذ الازمة البترولية الشهيرة في القرن الماضي، سيتم القيام بقياس اثر تبعات تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري ابان الفترة (1986-2014) باتباع منهج القياس الاقتصادي وبتبني نموذج var في تقدير ومعرفة العلاقة الرابطة بين هذين الاخيرين.

**الفصل الرابع: قياس اثر
سعر الصرف على الميزان
التجاري الجزائري**

تمهيد

لأجل الوقوف على حقيقة الاثر الواقع على صافي الميزان التجاري من جراء تغير سعر صرف الدينار الجزائري، في الفترة الممتدة من 1986 الى غاية 2014، استوجبت الدراسة القياسية التنويه على مفهوم الاقتصاد القياسي وبعض المؤشرات الاحصائية المستخدمة في النماذج الرياضية التي تليق وطبيعة البحث، وكذا بناء بعض النماذج الافتراضية التي يمكن الاعتماد عليها للحصول على النتائج المرجوة، انطلاق من مبدا النظرية الاقتصادية. وبعد بناء النماذج سيتم اختيار نموذج ليتم اختباره وتقدير معلماته ثم اختباره احصائيا وقياسيا للخروج بنتيجة البحث والتعليق عليها

وباتباع التدرج المنهجي في البحث سيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث حيث يتم في المبحث الاول التطرق الى القياس الاقتصادي ثم في المبحث الثاني وبعد اخذ رؤية عن النماذج القياسية في المبحث الاول سيتم بناء بعض النماذج الافتراضية التي من شأنها قياس العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في مختلف الوضعيات اما المبحث الاخير سيتم فيه اختيار نموذج يتماشى و الاقتصاد الجزائري واختباره

المبحث الاول: ماهية القياس الاقتصادي.

يستخدم الاقتصاد القياسي لاختبار النظرية الاقتصادية والحكم على مدى صحتها لأجل تبنيها في التخطيط والتنبؤ، ولأجل القيام بالقياس الاقتصادي لابد من الانطلاق من العلاقات التي تفترض النظرية الاقتصادية صحتها ثم المرور على الاختبارات الاحصائية، فالقياسية، لأجل الحكم على صحة النظرية او الغائها او تعديلها، وسيتم التعرض في هذا المبحث الى مفهوم التحليل الاقتصادي في المطلب الاول ثم التعرض الى مفهوم الاقتصاد القياسي وعلاقته بالعلوم الاخرى في المطلب الثاني، اما المطلب الثالث فسيتم التعرّيج على مجالات وفروع الاقتصاد القياسي، مع الاشارة في المطلب الرابع الى معايير الاختبار الاحصائي للنموذج القياسي.

المطلب الاول: مدخل للتحليل الاقتصادي.

يقوم التحليل الاقتصادي بمعالجة بيانات تخص ظاهرة معينة، ولأجل معرفة طبيعة الظاهرة المدروسة وكذا سببيتها ونتائجها لابد من اتباع منهج مبني على خلفية علمية صحيحة الى حد ما وهاته الخلفية او الانطلاقة في التحليل تبدأ بالنظرية الاقتصادية ومن ثم يأتي التحليل الاحصائي والقياسي للوقوف على مدى قوة هذه النظرية واختبارها بالقياس الاقتصادي وفي هذا المطلب نعرض على مفهوم النظرية الاقتصادية وكذا طرق التحليل الاقتصادي.

الفرع الاول : النظرية الاقتصادية.

تعني النظرية بشكل عام مجموعة من التعريفات التي تبين معاني المصطلحات المستخدمة ومجموعة من الفرضيات الخاصة بظاهرة معينة يمكن من خلالها التوصل الى استنتاجات تستخدم في التنبؤ بتصرف ظاهرة في المستقبل، والاستفادة من ذلك في مواجهة الاثار المحتملة التي يتركها تطور الظاهرة والتحكم بها.

والنظرية الاقتصادية لا يسلم بصحتها الا بعد اختبار مدى ملائمتها للواقع الاقتصادي الذي ولدت فيه فكما كانت نتائج هذه متوافقة مع الواقع كانت اكثر قبولا، اما اذا كانت مختلفة في نتائجها فان ذلك يدفع الى عدم قبولها ومن ثم اعادة صياغتها لجعلها تقترب من الواقع بدرجة اكبر مما كانت عليه قبل هذه الصياغة، وهذا يجعل النظرية تتطور وبالتالي العلم ذاته والمعرفة عموماً¹.

الفرع الثاني: طرق التحليل الاقتصادي.

يمكن صياغة التحليل الاقتصادي بالصور التالية:²

¹ _ عمر محمود العبيدي، مبادئ الاقتصاد، المرحلة الاولى، محاضرات، ص 2 .

الموقع للاطلاع : 2015/05/18 21:45

² _ المرجع السابق، ص3.

أولا _ الطريقة الوصفية: تتضمن هذه الطريقة تحليل الظواهر الاقتصادية بطريقة وصفية دونان يكون هناك ربط دقيق بين الظواهر المختلفة وهذا النوع من التحليل قد يجعل الباحث عرضة لأخطاء التناقض المنطقي غير ان هذه الطريقة تكون مفيدة في تحليل العلاقات التي تصعب صياغتها بطريقة كمية.

ثانيا _ الطريقة الرياضية: تستخدم الطريقة الرياضية في التحليل الاقتصادي في تحديد العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية لتتلاقى احتمال الوقوع في خطأ منطقي اذا ما استخدم المنطق اللفظي وحده في حالات تعدد المتغيرات الاقتصادية المستخدمة، والعلم الذي يهتم بهذه الطريقة هو الاقتصاد الرياضي.

ثالثا _ الطريقة القياسية: وقد يكون هدف التحليل الاقتصادي اكثر من مجرد تحديد العلاقة الدالية بين المتغيرات الاقتصادية كما هو الحال في الاقتصاد الرياضي بل هو محاولة معرفة العلاقة الكمية التي تربط هذه المتغيرات بعضها ببعض ولتحقيق ذلك يستخدم الاحصاء والرياضيات في صياغة النظرية الاقتصادية، ويطلق على العلم الذي يستخدم هذا النوع من التحليل بالاقتصاد القياسي.

المطلب الثاني: مفهوم واهداف الاقتصاد القياسي وعلاقته بالعلوم الخرى.

يتم اللجوء للاقتصاد القياسي في الحالات التي تستدعي القياس بحيث يتكفل هذا الاخير بقياس كل المؤشرات التي من خلالها تفسر وتترجم سيرورة الظاهرة لأجل فهمها والتحكم فيها، ولأجل استخدام القياس الاقتصادي لبد من احتواء بعض العلوم في القياس الاقتصادي مثل الاحصاء والنظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي كما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

الفرع الاول: مفهوم الاقتصاد القياسي.

احد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم اساسا بقياس وتحليل الظواهر الاقتصادية مستعينا بالنظرية الاقتصادية والرياضيات والاساليب الإحصائية، ويهدف تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة ثم الاعتماد عليها في رسم السياسات الاقتصادية الملائمة¹.

الاقتصاد القياسي مزيج من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والاحصاء من اجل الحصول على قيم عديدة لمعاملات العلاقات الاقتصادية².

الفرع الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي.

يقوم الاقتصاد القياسي بعدة منارب اقتصادية هي:³

¹ _ حسام علي داود ، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، الاردن،2013، ص 13 .

² _ مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الاردن،1998، ص 23.

³ - محمد راتول، لفصل الأول-مدخل تذكيري ببعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالاقتصاد القياسي، ص 1.

اولا_ تحليل واختبار النظريات الاقتصادية: تحدد النظرية الاقتصادية العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، واستنتاج القوانين التي تربط هذه المتغيرات، ومهمة الاقتصاد القياسي هي اختبار القوانين والنظريات التي يتم استنتاجها، وذلك وفقا لنظريات الاقتصاد القياسي التي تتمذج العلاقة بين مختلف المتغيرات وتبين قوة العلاقة بينها.

ثانيا_ المساعدة على رسم السياسات واتخاذ القرارات: إن نمذجة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، تسمح بمعرفة قيم معالم النموذج، وذلك ما يسمح للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ومتخذي القرار ان على المستوى المركزي او المحلي او على مستوى المؤسسات من رسم سياساتهم واتخاذ قراراتهم في مجالات التسيير.

ثالثا_ التخمين أو التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية: يعتبر التنبؤ المستقبلي لتطورات الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وتوجهاتها المستقبلية أهم هدف للاقتصاد القياسي، وذلك بتوظيف النموذج بعد اختباره، لتوقع القيم المستقبلية عن طريق التعويض، حيث تسمح تقنيات الاقتصاد القياسي بإيجاد مجال ثقة للقيم التنبؤية، تتراوح قيمة الظاهرة التنبؤية ضمنه، ويسمح ذلك للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والدولة بأخذ احتياطاتها في مجال توفير الموارد.

الفرع الثالث: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى.

للاقتصاد القياسي علاقة بالكثير من العلوم، الكثير منها يستعمله كما انه يستعمل الرياضيات والإحصاء، وهو كيف وفقا للعلم الذي يستعمله، وهو مستمد او " محصلة لثلاثة فروع من العلوم هي الاحصاء، النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي، أما عن الاحصاء فهو يمدنا بأساليب وطرق القياس مثل الارتباط والانحدار، بالإضافة إلى البيانات الواقعية المبوبة، أما بالنسبة للنظرية الاقتصادية فهي تحدد لنا العلاقات الاقتصادية المراد قياسها من خلال الفروض المفسرة التي تقدمها، بينما يصيغ لنا الاقتصاد الرياضي هذه العلاقات النظرية في صورة معادلات رياضية قابلة للقياس، ولكن هذا لا يعني أن الاقتصاد القياسي ليس له صفة مستقلة عن هذه الفروع¹.

اولا_ الاقتصاد القياسي والنظرية الاقتصادية.

الاقتصاد القياسي بذاته هو انعكاس كمي للنظرية الاقتصادية اللفظية وهو لا يختلف عن النظرية الاقتصادية الا في تقنية تعبيره على العلاقات الاقتصادية بين الظواهر وتحويلها الى علاقات كمية عديدة يمكن قياسها بتقنيات الرياضية والاحصائية، فالتعبير اللفظية لا يمكن التعبير عنها عدديا الا عبر تحويلها الكمي.

الاقتصاد القياسي يفترض وجود عنصر عشوائي لا يمكن لأساليب الاحصاء والتنبؤ والتحليل تحديده بينما النظرية الاقتصادية تفترض دقة كاملة في العلاقات².

¹ _ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية - طبع- نشر- توزيع، الاسكندرية، مصر، ط2، 2000، ص4.

² _ وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد ابراهيم جواد، اساسيات الاقتصاد القياسي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص24.

ثانياً_ الاقتصاد القياسي والاحصاء.

الاقتصاد القياسي هو تطوير للإحصاء الاقتصادي، حيث يتناول الاحصاء الاقتصادي الجانب الوصفي للإحصاء وذلك في الجانب المجال الاقتصادي الذي يتعلق في جمع البيانات وجدولتها او محاولة وصف التطورات الحاصل فيها خلال فترة زمنية معينة، واشتقاق بعض العلاقات بين المتغيرات الظاهرة المدروسة بدون اللجوء الى تقييم المتغيرات الاقتصادية، اما الاحصاء الرياضي او الاحصاء الاستدلالي يتناول طرق القياسي التي تستند الى تجارب مختبر خاضع للرقابة بعد تثبيت العوامل الاخرى¹.

ثالثاً_ الاقتصاد القياسي والاقتصاد الرياضي.

يمثل الاقتصاد الرياضي الجانب الكمي او الانعكاس الكمي للعلاقات الاقتصادية حيث الاقتصاد الرياضي يقيس العلاقات بصورة كمية والنظرية الاقتصادية بصورة لفظية، لكن الاقتصاد الرياضي لا يهتم بقياس معلمات العلاقة الاقتصادية بل يتناولها على انها معطاة او مستخرجة بطرق احصائية او قياسية².

المطلب الثالث: مجالات وفروع الاقتصاد القياسي.

الاقتصاد القياسي كغيره من مناهج العلم يختص بمجالات وفروع يتناولها ويستعرضها لان تلك المجالات التي يهتم بها تستوجب القياس وبذلك يكون القياس الاقتصادي متفرع للتوفير حزمة من الاساليب القياسية والمؤشرات ذات الدلالة.

الفرع الاول: مجالات استخدام الاقتصاد القياسي.

يطبق الاقتصاد القياسي في شتى مناحي البحوث الاقتصادية والاجتماعية، و على سبيل المثال، يستخدم في:³

- _ التنبؤ بمسارات الدورات الاقتصادية.
- _ التنبؤ بمختلف الظواهر.
- _ تحليل العلاقة بين المتغيرات.
- _ استخدامه في أبحاث التجارة والسوق.
- _ برمجة النشاطات وتوقعها على مستوى المؤسسات وعلى المستوى الكلي،... الخ.

الفرع الثاني: فروع الاقتصاد القياسي.

للاقتصاد القياسي فرعان هما:⁴

¹ _ وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد ابراهيم جواد، المرجع السابق، ص ص24-25.

² _ المرجع السابق، ص، 25.

³ _ محمد راتول، لفصل الأول-مدخل تذكيري ببعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالاقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص2.

⁴ _ وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد ابراهيم جواد، مرجع سابق، 2006، ص 28.

اولا_ الاقتصاد القياسي النظري: وهو يهتم بتطوير طرق الاحصاء والقياس، لقياس العلاقات الاقتصادية، وهي علاقات لمعادلة مقدره او معادلات آنية.

ثانيا_ الاقتصاد القياسي التطبيقي: وهو تطبيق للطرق القياسية على فروع معينة من الاقتصاد النظري كالعرض، الطلب، الاستهلاك، الاستثمار.... الخ. ويتطرق الاقتصاد القياسي التطبيقي الى استخدام ادوات القياس النظري لتحليل الظواهر الاقتصادية واختبارها والتنبؤ للسلوك الاقتصادي.

الفرع الثالث: انواع النماذج القياسية.

النماذج القياسية كثير ومتعددة، وتزداد نوعا وكما مع كل تقدم في النظرية الاقتصادية والممارسة الاقتصادية والرياضية والاحصائية، ويمكن تقسيمها وفقا لخصائص معينة كالآتي:¹

اولا: حسب علاقتها بالزمن.

1_ نماذج ساكنة: وهي نماذج لا تأخذ الزمن وحركة المتغير التابع والمستقل عبر الزمن بين نظر الاعتبار بهذا فهي لا تتضمن اثر التخلف الزمني باعتباره احد العوامل المؤثر في تحديد المتغيرات اللاحقة في العلاقات الاقتصادية، بهذا فان النموذج لا يحتوي على عناصر التخلف الزمني مثل: $Y=C+ I_0+G$ وهي تحدد وتحسب في نقطة زمنية معينة.

2_ نماذج حركية (ديناميكية): وهي نماذج تأخذ بنظر الاعتبار الزمن او التخلف الزمني عند وضع النموذج، وهي اقرب من الواقع من الاولى مثل:

$$Y = C + I_0 + G_0$$

$$C = C_0 + BY^D$$

$$Y = aX^b$$

ثانيا: حسب بساطتها او تعقيدها.

1_ نماذج بسيطة بين متغير واحد مستقل واخر تابع.

2_ نماذج متعددة وهي نماذج تضم اكثر من متغير مستقل وواحد تابع.

ثالثا: حسب شموليتها.

1_ نماذج جزئية: وهي تتناول علاقات جزئية مثل سلوك المستهلك او المنشأة او دالة عرض سلع معينة.

2_ نماذج كلية: وهي تشمل العلاقات الكلية او بالوصف بالتحليل او التنبؤ مثل الدخل القومي دالة في الاستهلاك والتجارة الخارجية.

$$Y = C + I + G + X - M$$

رابعا: حسب درجة انفتاحها.

¹ _ وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد ابرواهيم جواد، المرجع السابق، ص 52 - 54.

1_ نماذج مفتوحة: تعبر عن طبيعة العلاقة الاقتصادية المفتوحة التي تدخل فيها العناصر الخارجية المستوردات والصادرات مثل:

$$Y = C + I + G + X - M$$

2_ نماذج مغلقة: وهي نماذج لا تتضمن عناصر الاقتصاد الدولي وتؤدي الى اغلاق دورة الاقتصاد الوطني داخليا دون العلاقات الخارجية مثل :

$$Y = C + I + G$$

خامسا: حسب تعدد المعادلات.

نموذج بمعادلة واحدة او اكثر من معادلة كالمعادلات الآتية ونماذج السلاسل الزمنية.

سادسا: حسب خطيتها او لا خطيتها.

1_ نماذج خطية: وهي نماذج تأخذ العلاقة بين متغيراتها شكل خط مستقيم اي ان معادلتها الهيكلية تعكس علاقة مستقيمة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

$$Y = a + bp + u$$

2_ نماذج غير خطية: وهي نماذج تأخذ متغيراتها شكل غير خطي كدالة من الدرجة الثانية او اكثر، بهذا فان متغيراتها المستقلة تأخذ اسما معيناً او تكون هي اسما بحد ذاتها مثل :

$$Y = a + bX + cX_2 + U_i$$

$$Y = ab^x$$

المطلب الرابع: معايير الاختبار الاحصائي للنموذج القياسي.

يُعتمد في اختبار النموذج الاحصائي عدة معايير منها مؤشرات احصائية وعلاقات رياضية متعددة سيتم التطرق لها بشيء من التبسيط في هذا المطلب.

الفرع الاول: المؤشرات التي يعتمدها الاقتصاد القياسي.

يعتمد الاقتصاد القياسي على مجموعة من المؤشرات ذات دلالة احصائية ورياضية للحكم على العلاقات منها:

اولا: الارتباط.

تستند هذه الطريقة على قياس العلاقة بين متغيرين أو أكثر وتحديد اتجاه هذه العلاقة حيث يكون التحليل على أساس وجود علاقة بين متغيرين إحداهما مستقل والآخر تابع، ومعرفة المتغير المستقل يؤدي أو يسهل معرفة المتغير التابع¹.

وتعطى العلاقة لمعامل الارتباط بـ:

$$r = \frac{n \sum xy - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{n \sum x^2 - (\sum x)^2} \sqrt{n \sum y^2 - (\sum y)^2}}$$

¹ - علي فلاح الزعبي، إدارة المبيعات - منظور تطبيقي وظيفي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 347.

_ : متغير مستقل.

_ y : متغير تابع يفيد الارتباط في ناحيتين.

1_ **نوع العلاقة:** وتأخذ ثلاث أنواع حسب إشارة معامل الارتباط.

_ إذا كانت إشارة معامل الارتباط سالبة ($r < 0$) توجد علاقة عكسية بين المتغيرين، بمعنى أن زيادة أحد المتغيرين يصاحبه انخفاض في المتغير الثاني، والعكس.

_ إذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة ($r > 0$) توجد علاقة طردية بين المتغيرين، بمعنى أن زيادة أحد المتغيرين يصاحبه زيادة في المتغير الثاني، والعكس.

_ إذا كان معامل الارتباط قيمته صفرا ($r = 0$) دل ذلك على انعدام العلاقة بين المتغيرين.

2_ **قوة العلاقة:** ويمكن الحكم على قوة العلاقة من حيث درجة قربها أو بعدها عن (± 1)، حيث أن قيمة معامل الارتباط تقع في المدى ($-1 < r < 1$).

ثانيا: الانحراف المعياري.

وهو من أهم وأشهر مقاييس التشتت المطلق على الإطلاق ويعتمد في قياسه أيضا على مدى تباعد أو تقارب قيم مفردات الظاهرة موضوع القياس عن وسطها الحسابي، كما هو الحال في الانحراف المتوسط، لكن إذا كان الانحراف المتوسط تام ناتج عن فكرة إهمال الإشارة السالبة للفروق بين القيم ووسطها الحسابي، فإن الانحراف المعياري يقوم على فكرة أخرى وهي تربيع هذه الفروق، وذلك كإجراء للقضاء على تلاشي مجموع الفروق بين القيم ووسطها الحسابي، وبالطبع إجراء عملية تربيع الفروق أكثر منطقية من إهمال الإشارات السالبة لهذه الفروق في الانحراف المتوسط¹.

الانحراف المعياري لمجتمع N $x_1, x_2 \dots x_n$ يعبر عنه بالرمز δ ويعطى بالعلاقة:

_ في البيانات المبوبة:

$$\delta = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2}{N}}$$

_ في البيانات غير مبوبة:

$$\delta = \sqrt{\frac{\sum f_i (x_i - \bar{x})^2}{N}}$$

_ **خصائص الانحراف المعياري.**

للانحراف المعياري عدة خصائص منها:²

¹ - عبد ربه إبراهيم علي إبراهيم، الإحصاء الوصفي والتحليلي، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 197.

² - جلاطو جيلاني، الإحصاء مع تمارين ومسائل محلولة، ديون المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ط 7، ص ص، 75-76.

_ لا يتأثر الانحراف المعياري وباقي مقاييس التشتت لتوزيع معين بالعمليات الجبرية الناتجة عن عمليات الجمع والطرح بعكس مقاييس النزعة المركزية.

_ يوجد في الاعتبار عند قياسه جميع مفردات التوزيع، لكنه يعطي وزنا للمفردات المتطرفة.

_ إن تمييز وحدات الانحراف المعياري تكون من نفس تمييز وحدات المتغير الأصلي، لذا لا يمكن استخدامه كأساس للمقارنة بين تشتت توزيعين ذات وحدات قياس مختلفة.

_ نظرا لأنه يدخل في تركيب معادلة التوزيع المعتدل المعياري، لذا يستخدم على نطاق واسع للغاية في طريقة التقديرات، وفي الاختبارات الإحصائية.

_ يعتبر الانحراف المعياري أفضل تقدير كمقياس للتشتت للعينات، وذلك لأنه أكثر استقرارا من باقي مقاييس التشتت الأخرى.

ثالثا: التباين.

تباين مجموعة من البيانات يعرف بأنه مربع الانحراف المعياري، ويعطى بالعلاقة:¹

$$\delta^2 = \frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2}{N}$$

أما في حالة وجود متغيرين x, y فيكون التباين هنا يطلق عليه التباين المشترك ويعطى بالعلاقة:

$$\cos(x, y) = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^n x_i y_i - \bar{x} \bar{y}$$

رابعا: معامل التحديد.

يشير معامل التحديد الى النسبة المئوية من التغير الكلي في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغير المستقل المدرج بالدالة محل القياس، وهو يساوي مربع معامل الارتباط².

الفرع الثاني: النموذج القياسي.

"تحاول مختلف النظريات الاقتصادية تفسير سلوك الاقتصاديين لفهم محددات ميولهم ومحددات قراراتهم،

تصاغ هذه التفسيرات في شكل نموذج اقتصادي حيث تحدد الظاهرة المراد دراستها بجملة من العوامل المؤثرة فيها

تصاغ اغلب النظريات المفسرة للظواهر الاقتصادية في شكل نماذج غير كمية، اي توصيف غير رياضي للظاهرة،

ولكن متطلبات التطبيقات الاقتصادية الى صياغة هذه النماذج الاقتصادية في قالب كمي بحيث تستخدم الرموز

الرياضية في توصيف هذه الظواهر مما يؤدي الى كتابة النموذج الاقتصادي في قالب رياضي كمي في الشكل

التالي $y = f(x, \theta)$.

¹ - جلاطو جيلاني، المرجع السابق، ص88.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 129.

حيث y هي المتغير (الظاهرة) المراد تفسيره ويطلق عليه المتغير التابع (المفسر) ، x هي جملة المتغيرات المفسرة للظاهرة المراد معرفة محدداتها و (θ) هو فضاء المعامل الذي يربط العلاقة بين (y) و (x) ¹. استخدم مصطلح الانحدار للتعبير عن الظاهرة، ويكون الانحدار بسيط أو مركب، حيث انه يعتبر بسيط اذا كانت الظاهرة المدروسة تحتوي على متغير مستقل واحد، اما اذا كانت الظاهرة المدروسة تحتوي على اكثر من متغير مستقل فيقال ان الانحدار مركب، وقد يكون هذا الانحدار خطي او غير خطي حسب فضاء المعامل الذي يربط العلاقة، فاذا كان فضاء المعامل الذي يربط العلاقة من الدرجة الاولى في هذه الحالة الانحدار خطي، اما اذا كان فضاء المعامل الذي يربط العلاقة ليس من الدرجة الاولى فيعني ان الانحدار غير خطي، والجدول التالي يبين بعض اشكال العلاقات الدالية.

شكل رقم (99-01) بعنوان : اشكال الدالة

الشكل	التحويل	الدالة
لوغاريتمي مزدوج	$y^* = \beta_0^* + \beta_1 X^* + u$	$y = \beta_0 X^{\beta_1} e^u$
نصف لوغاريتمي	$y^* = \beta_0 + \beta_1 X + u$	$\ln y = \beta_0 + \beta_1 X + u$
مقلوب	$y = \beta_0 + \beta_1 Z + u$	$y = \beta_0 + \frac{\beta_1}{X} + u$
تربيعي	$y = \beta_0 + \beta_1 X + \beta_2 W + u$	$y = \beta_0 + \beta_1 X + \beta_2 X^2 + u$
حيث : $y^* = \ln y$ ، $\beta_0^* = \ln \beta_0$ ، $X^* = \ln X$ ، $u = \ln e^u$ ، $Z = 1/X$ ، $W = X^2$		

المصدر: دومينيك سالفاتور، ترجمة سعدية حافظ منتصر، مراجعة عبد العظيم انيس، سلسلة ملخصات شوم - الاحصاء والاقتصاد القياسي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط عربية 2، 2011، ص189.

الفرع الثالث : تحليل الانحدار الخطي البسيط.

يعنى الانحدار الخطي البسيط بدراسة العلاقة بين متغيرين على هيئة علاقة دالية، بحيث يمكن الاعتماد على المعلومات المتوفرة عن احدهما للتنبؤ عن الاخر ².

اولا : صياغة علاقة النموذج.

دالة الانحدار الخطي البسيط تحتوي متغير مستقل واحد وهي من الدرجة الاولى وتكتب على الشكل التالي

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_i + e_i$$

حيث: $i = 1, 2, \dots, n$

β_1 : ميل الخط المستقيم $(\beta_0 + \beta_1 x)$ ، ويعكس مقدار التغير في (y) اذا تغيرت (x) بوحدة واحدة.

e : هو الخطأ العشوائي، والذي يعبر عن الفرق بين القيمة الفعلية (y) ، والقيمة المقدرة $(\hat{y} = (\beta_0 + \beta_1 x))$

اي ان: $e = y - (\beta_0 + \beta_1 x)$

x : هو المتغير المستقل (المسبق) و y هو المتغير التابع.

¹ _ بلقاسم العباس، "الاقتصاد القياسي"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 51، 2006، ص2.
² _ صالح العصفور، "الارتباط والانحدار البسيط"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 47، 2006، ص2.

ثانيا: تقدير خط الانحدار بطريقة المربعات الصغرى.

عند استعمال طريقة المربعات الصغرى لتقدير معالم خط الانحدار المقدر، فإن الاحصائيين يرون بان افضل قيم

لكل من β_0 (ثابت الانحدار) و β_1 (معامل الانحدار) يمكن ايجادها باستعمال المعادلات التالية:

$$\beta_1 = \frac{n \sum x_i y_i - \sum x_i \sum y_i}{n \sum x_i^2 - (\sum x_i)^2}$$

$$\beta_0 = \bar{y} - b\bar{x}$$

الفرع الرابع: نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR.

من الشائع جدا في الاقتصاد ان يكون هناك نماذج فيها بعض المتغيرات ليست فقط متغيرات مفسرة لمتغير تابع، ولكن هي ايضا تُفسر بالمتغيرات التي كانت تفسرها، في هذه الحالة نحصل على نماذج المعادلات الآتية، والتي يجب تحديد أي منها داخلية او الخارجية او المدددة سابقا.

اولا: تحليل البيانات.

قبل تقدير متجه الانحدار الذاتي، فان هناك مشكلتين يجب التعامل معهما، المشكلة الاولى، هي ما اذا كانت المتغيرات في النموذج ساكنة او مستقرة، حيث يكون المتغير ساكنا او مستقرا اذا كانت درجة التكامل له تساوي صفر، واذا كان المتغير غير ساكن، فيلزم اخذ الفروق له ليصبح ساكنا، والمشكلة الاخرى هي ما اذا كان للمتغيرات تكامل مشترك، فاذا كان للمتغيرات تكامل مشترك فهذا يعني ان هناك علاقة توازنيه مستقرة طويلة الاجل، وتتبع اهمية بحث المشكلتين من حقيقة الافتراض ان المتغيرات في نموذج متجه الانحدار الذاتي هي المتغيرات ساكنة او مستقرة، ولكن هذا يخلق ايضا مشكلة اخرى حول خصائص تقديرات المتجه الانحدار الذاتي والسبب انه اذا كان للمتغيرات تكامل مشترك ولكن تم تقدير الانحدار الذاتي باستخدام الفروق الاولى للمتغيرات وبدون اخذ الخاصية التكامل المشترك في الحسبان، فان النظام في هذه الحالة يكون به خطأ التوصيف، حيث يمثل التكامل المشترك في هذه الحالة الخطأ في التوازن الذي تم اهماله ما يمكن الحل في اضافة البواقي من الانحدار التكامل المشترك للنظام ومعادلات متجه الانحدار الذاتي على شكل المتغير المستقل بجانب المتغيرات الاخرى¹.

ثانيا: تقدير متجه الانحدار الذاتي VAR.

عندما لا نكون واثقين ان المتغير في النموذج يوصف انه خارجي، كل متغير يجب ان يعامل متناظر، مثلا

على ذلك السلسلة الزمنية y_t التي تتأثر بالمتغيرات الحالية والمتغيرات السابقة لـ x_t وأتيا السلسلة الزمنية x_t تكون سلسلة تتأثر بالقيمة الحالية والقيم المحددة سابقا للسلسلة الزمنية y_t في هذه الحالة النموذج البسيط ثنائي المتغير يكون كالتالي:²

¹ حمد بن محمد الحوشان، ديناميكية الناتج غير النفطى في المملكة العربية السعودية تحليل متجه الانحدار الذاتي، محاضرات بقسم الاقتصاد، كلية ادارة الاعمال، جامعة الملك سعود، ص9. للاطلاع الموقع: 2015/04/12 21:45 fac.ksu.edu.sa/alhoshan/home

² [_fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/CH_12.docx](http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/CH_12.docx)

$$y_t = \beta_{10} + \beta_{12}x_t + \gamma_{11}y_{t-1} + \gamma_{12}x_{t-1} + u_{yt} \dots\dots\dots (1)$$

$$x_t = \beta_{20} + \beta_{21}y_t + \gamma_{21}y_{t-1} + \gamma_{22}x_{t-1} + u_{xt} \dots\dots\dots (2)$$

حيث نفترض y_t, x_t مستقرة، u_{yt}, u_{xt} حد الخطأ الغير مرتبطة ذاتيا، وتتصف بانها ذات ضجيج ابيض. المعادلتين (1)،(2) تشكل نموذج متجه الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى لأن اطول متباطئة هي واحدة. هذه المعادلات ليست معادلات ذات شكل مخفض حيث ان y_t لها تأثير مباشر على x_t معطى بالمعامل β_{21} و x_t لها تأثير مباشر على y_t معطى β_{12} ، بأعاده كتابة النظام باستخدام المصفوفات نتحصل على التالي:

$$\begin{bmatrix} 1 & \beta_{12} \\ \beta_{21} & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_t \\ x_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{10} \\ \beta_{20} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \gamma_{11} & \gamma_{12} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{t-1} \\ x_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_{yt} \\ u_{xt} \end{bmatrix} \dots\dots\dots (3)$$

$$\text{أو } z_t = \Gamma_0 + \Gamma_1 z_{t-1} + u_t \dots\dots\dots (4)$$

حيث ان:

$$B = \begin{bmatrix} 1 & \beta_{12} \\ \beta_{21} & 1 \end{bmatrix}, z_t = \begin{bmatrix} y_t \\ x_t \end{bmatrix}$$

$$\Gamma_0 = \begin{bmatrix} \beta_{10} \\ \beta_{20} \end{bmatrix}, \Gamma_1 = \begin{bmatrix} \gamma_{11} & \gamma_{12} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{bmatrix} \text{ and } u_t = \begin{bmatrix} u_{yt} \\ u_{xt} \end{bmatrix}$$

بضرب طرفي المعادلة في B^{-1} نتحصل على:

$$z_t = A_0 + A_1 z_{t-1} + e_t \dots\dots\dots (5)$$

حيث ان :

$$A_0 = B^{-1}\Gamma_0 \qquad A_1 = B^{-1}\Gamma_1 \qquad e_t = B^{-1}u_t$$

للتبسيط يمكن استخدام الرموز التالية:

a_{i0} العنصر i للمتجه A_0

و a_{ij} العنصر من الصف i والعمود j للمصفوفة A_1

و e_{it} تمثل العنصر i من المتجه e_t

باستخدام هذه الرموز يمكن كتابة نموذج VAR كالتالي:

$$y_t = a_{10} + a_{11}y_{t-1} + a_{12}x_{t-1} + e_{1t} \dots\dots\dots (6)$$

$$x_t = a_{20} + a_{21}y_{t-1} + a_{22}x_{t-1} + e_{2t} \dots\dots\dots (7)$$

للتفريق بي نموذج متجه الانحدار VAR الاصلي (1) (2) والنظام الذي تحصلنا عليه في معادلة (6) و (7) يسمى الأول نظام بدائي او هيكلية بينما الثاني نظام VAR في شكل معياري او مخفض من المهم ان نشير الى ان حد

الخطأ e_{1t} و e_{2t} تتكون من صدمتين u_{yt} و u_{xt}

و $e_t = B^{-1} u_t$ يمكن الحصول على:

$$e_{1t} = (u_{yt} + \beta_{12}u_{xt}) / (1 - \beta_{12}\beta_{21}) \dots\dots\dots (8)$$

$$e_{2t} = (u_{xt} + \beta_{21}u_{yt}) / (1 - \beta_{12}\beta_{21}) \dots\dots\dots (9)$$

حيث ان u_{xt}, u_{yt} عملية ذات ضجيج ابيض، يتبع من ذلك ان كلا من e_{1t} و e_{2t} ايضا عملية ذات ضجيج ابيض.

ثالثا: خصائص نماذج الانحدار الذاتي VAR.

نماذج الانحدار الذاتي لديها ايجابيات كما لديها سلبيات

1_ ايجابيات.

_ بسيطة وانه لا يلزم التفريق بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

_ التقدير سهل حيث كل معادلة تقدر باستخدام م ص ع.

_ التنبؤ باستخدام نماذج VAR افضل من تلك التي يتحصل عليها من المعادلات الانية.

2_ سلبيات.

_ انها غير مبنية على النظرية الاقتصادية فليس هناك تقييد على أي من معاملات النموذج فكل متغير يسبب الآخر. ولكن باستخدام الاختبارات الإحصائية يمكن تقدير النموذج والتخلص من المعاملات التي تظهر غير معنوية من اجل الحصول على نموذج قد يحوي النظرية.

_ الاختبارات تستخدم ما يسمى باختبار السببية انتقاد آخر، هو فقد درجات الحرية باستخدام متباطئات عديدة.

_ عند الحصول على المعاملات من الصعب ترجمة النتائج وذلك لنقص الخلفية النظرية.

للتغلب على هذه الانتقادات، المؤيدين لنموذج VAR قاموا بتقدير ما يسمى دالة نبض الاستجابة دالة نبض الاستجابة تختبر استجابة المتغير التابع في نموذج VAR الى الصدمات في حد الخطأ.

اختبارات السببية.

تم ذكر انه من مميزات نموذج VAR انه يمكن تطبيق اختبارات السببية، والسببية في الاقتصاد مختلفة في معناها عن السببية في أي استعمالات أخرى، تشير الى مقدرة متغير بالتنبؤ للمتغير الآخر، نفترض ان هناك متغيرين X_t , Y_t يؤثران كل منهما على الآخر بمتباطئة موزعة، العلاقة بين المتغيرين يمكن اسرها بنموذج VAR.

في هذه الحالة من الممكن ان نقول؛

- Y_t تسبب X_t .

- X_t تسبب Y_t .

- هناك رد فعل ثنائي الاتجاه (السببية بين المتغيرات)

- المتغيران مستقلان.

يجب ايجاد الطريقة المناسبة والتي تسمح باكتشاف علاقة السببية والتأثير بين المتغيرات.

المبحث الثاني: نماذج افتراضية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري.

مما لا شك فيه انه لأجل معرفة علاقة تغير حالة الميزان التجاري بناء على التغير الحاصل في سعر الصرف يستوجب التحقق من النظرية الاقتصادية بواسطة القياس الاقتصادي وذلك لأجل التحكم والتنبؤ بالحالة المستقبلية التي يؤول اليها الميزان التجاري من جراء التغير في سعر الصرف.

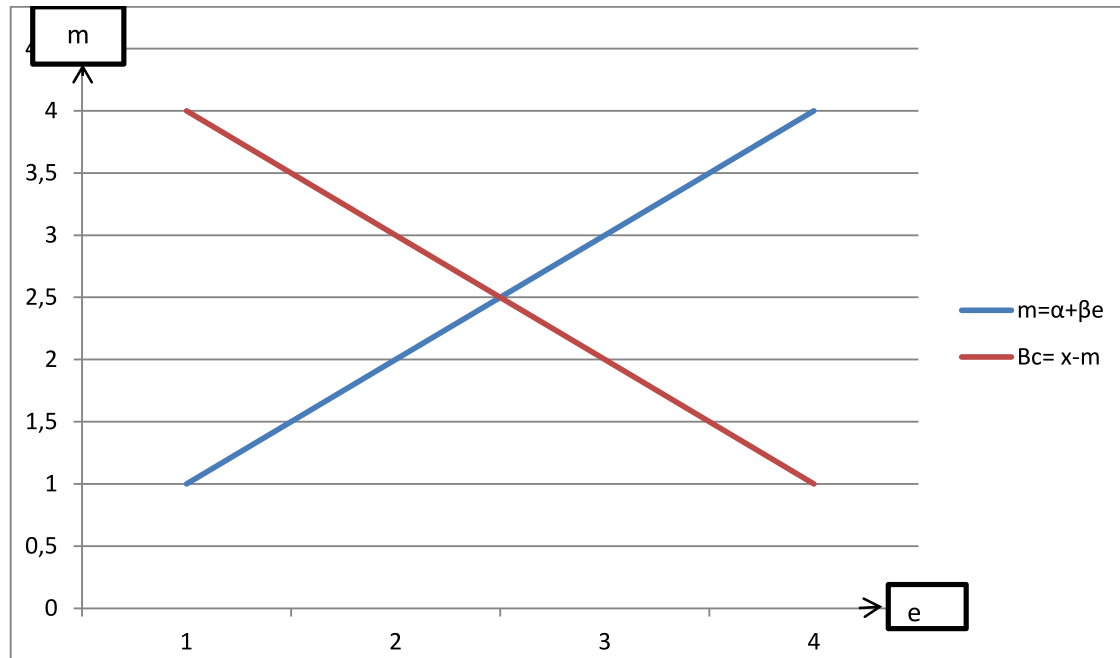
المطلب الاول: التأثير من خلال مرونة الصادرات والواردات.

قد يؤثر سعر الصرف على المحصلة النهائية للميزان التجاري من خلال تفاوت مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات وذلك في حالة ان تكون احدهما اكبر من الاخرى.

الفرع الاول: مرونة الطلب على الواردات.

في حالة ما اذا كانت مرونة الواردات كبيرة مع ثبات مرونة الصادرات يؤدي تغير سعر الصرف بالميزان التجاري بالتغير بمعامل انحدار موجب وهذا وفق النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي وهذا ما يتم الوصول اليه من خلال القياس الاقتصادي في الجانب الميداني، معنى هذا انه في حالة زيادة سعر الصرف يزيد صافي الميزان التجاري، اما في حالة انخفاض سعر الصرف فيعود ذلك بالانخفاض في صافي الميزان التجاري. وشكل المنحنى يكون كالتالي:

شكل رقم(103-02) بعنوان: العلاقة بين سعر الصرف والواردات المرنة واثرها على الميزان التجاري.



المصدر: من اعداد الطالب.

ومن خلال البيان يمكن صياغة النموذج القياسي المناسب على شكل ارتباط خطي بسيط والمعبر عنه بالعلاقة رياضيا كما يلي.

$$m_i = \alpha + \beta e_i + \mu_i$$

حيث: $i = 1 \dots \dots n$ _

m _ : الواردات وهي عبارة عن المتغير التابع.

α _ : الواردات الابتدائية.

β _ : الميل الحدي لسعر الصرف بالنسبة للواردات او معامل الانحدار.

e _ : سعر الصرف وهو المتغير المستقل.

μ _ : مقدار انحراف الواردات المقدره على الواردات الفعلية لأسباب عشوائية او خارجية.

ولدينا ايضا:

$$Bc = x - m$$

حيث:

Bc _ : الميزان التجاري.

x _ : صادرات.

اذن عندما تتأثر الواردات بسعر الصرف يعود في النهاية بالتأثير على الميزان التجاري.

الفرع الثاني: مرونة الطلب الصادرات.

في حالة ما اذا كانت مرونة الصادرات كبيرة مع ثبات مرونة الواردات يؤدي تغير سعر الصرف بالميزان

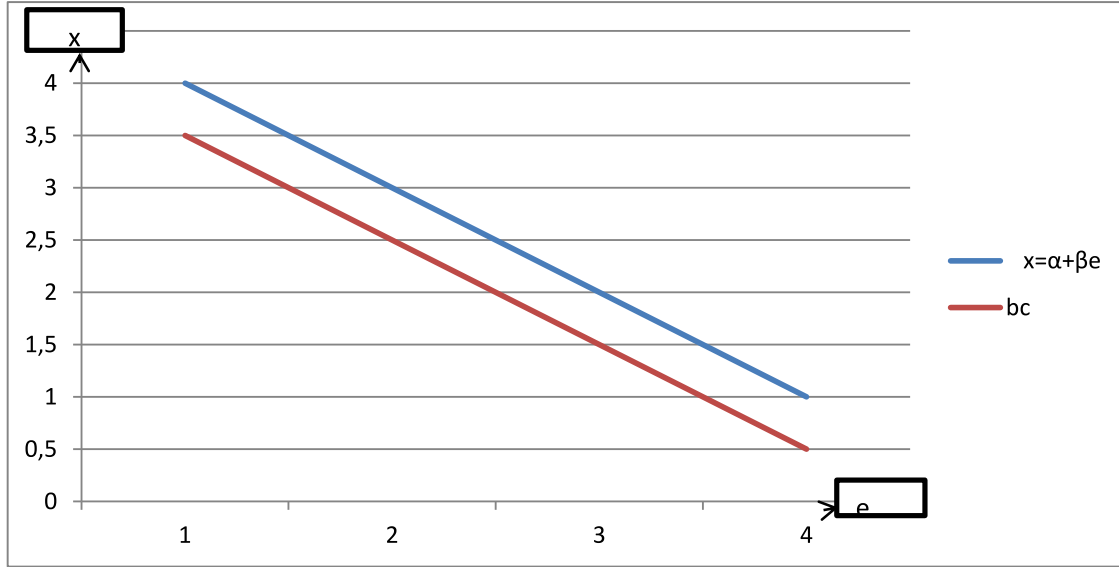
التجاري بالتغير بمعامل انحدار سالب وهذا وفق النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي وهذا ما يتم التأكد منه

ومعرفة مقداره بالقياس الاقتصادي في الجانب الميداني، معنى هذا انه في حالة زيادة سعر الصرف ينخفض صافي

الميزان التجاري، اما في حالة انخفاض سعر الصرف فيعود ذلك بالارتفاع في صافي الميزان التجاري.

وشكل المنحنى يكون كالتالي:

شكل رقم (105-03) بعنوان: العلاقة بين سعر الصرف والصادرات المرنة وانعكاسها على الميزان التجاري.



المصدر: من اعداد الطالب.

ومن خلال البيان يمكن صياغة النموذج القياسي المناسب على شكل انحدار خطي بسيط والمعبر عنه بالعلاقة الرياضية كما يلي.

$$x_i = \alpha + \beta e_i + \mu_i$$

حيث: $i = 1 \dots \dots n$

x : الصادرات وهي عبارة عن المتغير التابع.

α : الصادرات الابتدائية.

β : الميل الحدي لسعر الصرف بالنسبة للصادرات او معامل الانحدار وفي هذه الحالة اشارته سالبة.

e : سعر الصرف و هو المتغير المستقل.

μ : مقدار انحراف الصادرات المقدر على الصادرات الفعلية لا سباب عشوائية او خارجية.

ولدينا ايضا:

$$Bc = x - m$$

حيث :

Bc : الميزان التجاري.

m : الواردات.

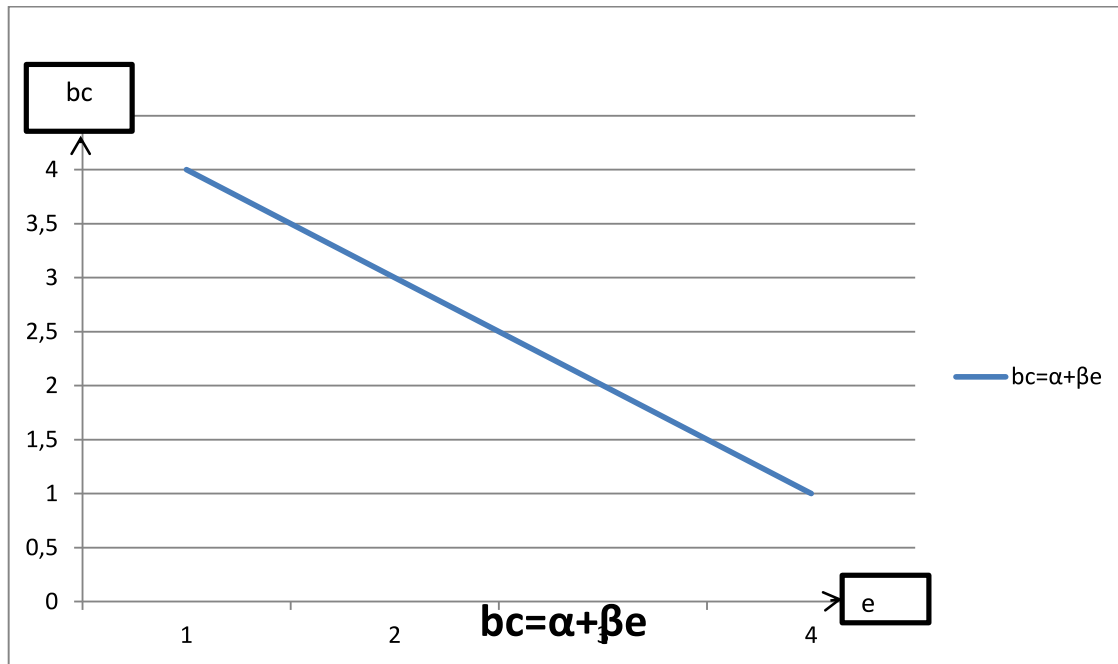
اذن عندما تتأثر الصادرات بسعر الصرف يعود في النهاية بالتأثير على الميزان التجاري.

الفرع الثالث : مرونة الصادرات تساوي مرونة الواردات.

في حالة ماذا كانت مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات متكافئتان يعني انه سيكون التغير الحاصل في الميزان التجاري باعتباره متغير تابع لسعر الصرف وفق معامل انحدار موجب هذا مبدئيا وفق المنطق الاقتصادي ولمعرفة المقدار الذي يتغير به لبد من اللجوء الى القياس الاقتصادي لضبط التنبؤ وفق الدراسة القياسية.

وشكل المنحنى يكون كالتالي:

شكل رقم(106-04) بعنوان: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في حالة تساوي مرونة الواردات والصادرات.



المصدر: من اعداد الطالب.

ومن خلال البيان يمكن صياغة النموذج القياسي المناسب على شكل انحدار خطي بسيط والمعبر عنه بالعلاقة الرياضية كما يلي.

$$Bc_i = \alpha + \beta e_i + \mu_i$$

حيث: $i = 1 \dots \dots n$

bc : الميزان التجاري عبارة عن المتغير التابع.

α : الميزان التجاري في المرحلة الابتدائية.

β : الميل الحدي لسعر الصرف بالنسبة الميزان التجاري او معامل الانحدار، وفي هذه الحالة اشارته

سالبة

e : سعر الصرف وهو المتغير المستقل.

μ : مقدار انحراف محصلة الميزان التجاري المقدرة على محصلة الميزان التجاري الفعلية لأسباب عشوائية او خارجية.

المطلب الثاني: جنسية كل من عملة الصادرات والمواد الاولية كعامل ربط بين سعر الصرف والميزان التجاري.
يمكن معرفة حساسية الميزان التجاري لتغير سعر الصرف عندما تكون الصادرات تباع بعملة غير العملة المحلية، وايضا ما اذا كانت المواد الاولية الداخلة في الانتاج الوطني اجنبية ام محلية، وضبط السياسة حسب التقدير الذي يقدمه القياس الاقتصادي في شكل كمي.

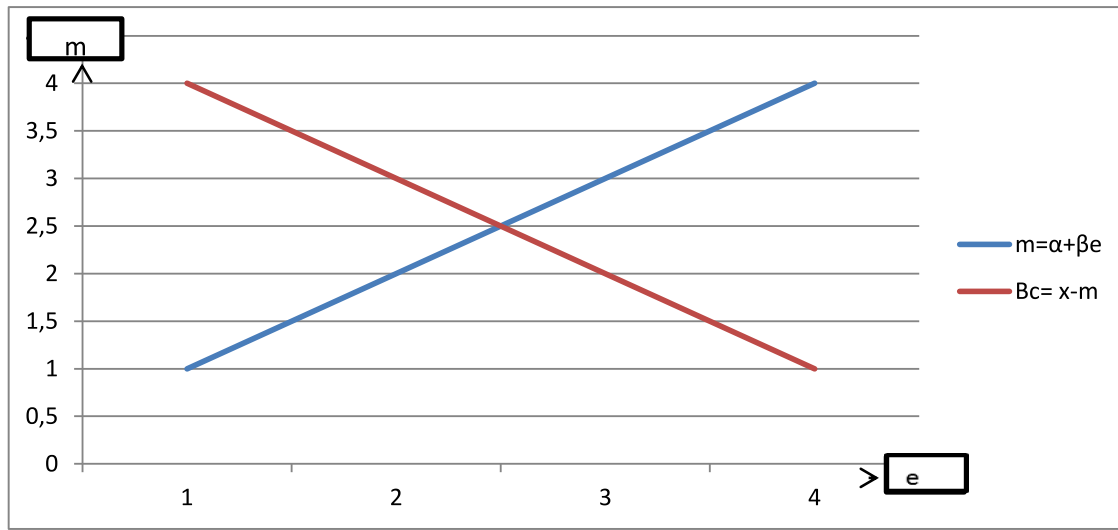
الفرع الاول: نموذج تبعات بيع الصادرات بالعملة الاجنبية على الميزان التجاري.

كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الوطني الذي يعتمد ميزانه التجاري على عائدات البترول الذي يباع بالدولار ولا يباع بالدينار فانه:

1_ في حالة ما اذا ارتفع سعر صرف الدينار لا يؤثر على حجم الصادرات لان الطلب عليها ثابت لعدم وجود العملة الوطنية كوسيط للمبادلة، ومن خلال ذلك فارتفاع سعر الصرف قد يؤثر فقط على الواردات التي ينخفض ثمنها وبالتالي زيادة الاقبال عليها، ما يؤدي بالتأثير السلبي على صافي الميزان التجاري بمعامل انحدار سلبي وذلك لاعتبار ان الميزان التجاري متغيرة داخلية في حين سعر الصرف متغيرة خارجية.

2_ في حالة ما اذا انخفض سعر صرف الدينار لا يؤثر على حجم الصادرات لان الطلب عليها ثابت لعدم وجود العملة الوطنية كوسيط للمبادلة، ومن خلال ذلك فانخفاض سعر الصرف قد يؤثر فقط على الواردات التي يرتفع ثمنها وبالتالي العزوف عليها، ما يؤدي بالتأثير الايجابي على صافي الميزان التجاري بمعامل انحدار سلبي وذلك لاعتبار ان الميزان التجاري متغيرة داخلية في حين سعر الصرف متغيرة خارجية، ولكن نظرا لان الميزان التجاري في هذه الحالة يتأثر شقه من الواردات فقط فيصبح النموذج محصور فقط بين الواردات وسعر الصرف، والشكل التالي يبين ذلك:

شكل رقم(108-05) بعنوان: تبعات بيع الصادرات بالعملة الاجنبية على الميزان التجاري.



المصدر: من اعداد الطالب.

ومن خلال البيان يمكن صياغة النموذج القياسي المناسب على شكل انحدار خطي بسيط والمعبر عنه بالعلاقة الرياضية كما يلي:

$$bc_i = \alpha + \beta e_i + \mu_i$$

$$m_i = \alpha + \beta e_i + \mu_i$$

لكن نحول النموذج ليصبح :

$$Bc = x - m$$

حيث: $i = 1 \dots \dots n$

m هي الواردات وهي المتغير التابع.

α : الواردات الابتدائية.

β : الميل الحدي لسعر الصرف بالنسبة للواردات او معامل الانحدار.

e : سعر الصرف وهو المتغير المستقل.

μ : مقدار انحراف الواردات المقدر على الواردات الفعلية لأسباب عشوائية او خارجية.

Bc : الميزان التجاري.

x : صادرات.

الفرع الثاني: جنسية المواد الاولية كمؤثر في محصلة الميزان التجاري.

1_ المواد الاولية الداخلة في العملية الانتاجية محلية: اذا ما كانت المواد الاولية الداخلة في العملية الانتاجية

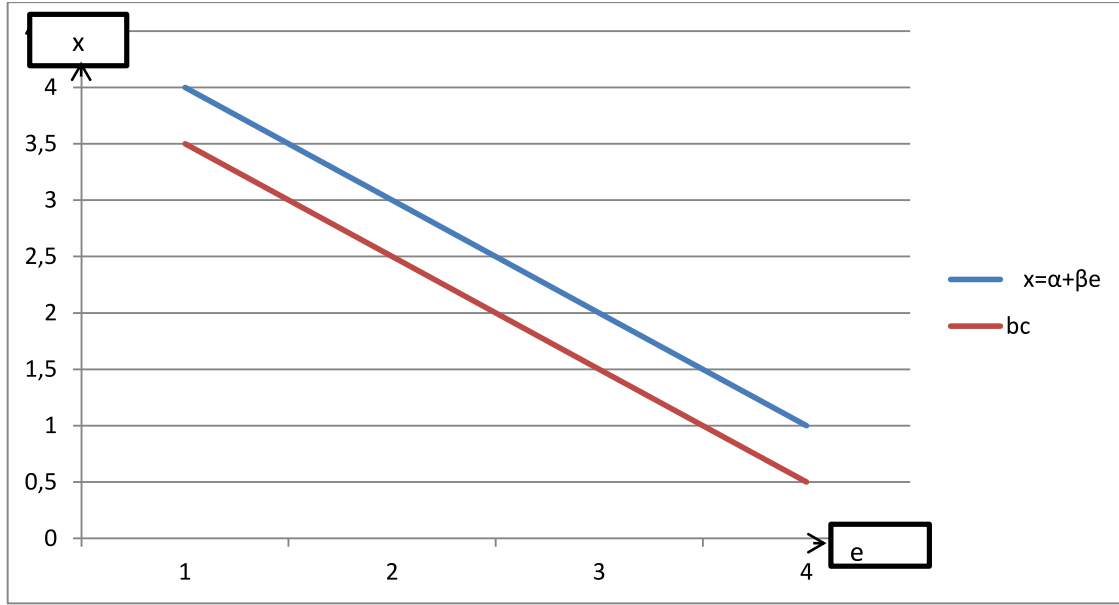
محلية فان المنطق الاقتصادي يستتبط انه اذا ما تغير سعر الصرف سيكون وفق معادلة خط انحدار ميله سالب،

ومتغيره الداخلي محصلة الميزان التجاري، اما متغيره الخارجي او المستقل هو سعر الصرف.

معنى هذا انه عند زيادة سعر الصرف يتأثر سلبا الميزان التجاري، اما عند خفض سعر الصرف فان الميزان التجاري يتحسن ويتأثر ايجابا.

ولكن نظرا لان الميزان التجاري في هذه الحالة يتأثر شقه من الصادرات فقط لان المواد الاولية تدخل في منتجات نحوى التصدير فيصبح النموذج محصور فقط بين الصادرات وسعر الصرف، والشكل التالي يبين ذلك.

شكل رقم(109-06) بعنوان: تأثير سعر الصرف اثر استخدام المواد الاولية المحلية في العملية الانتاجية على الميزان التجاري.



المصدر: من اعداد الطالب.

ومن خلال البيان يمكن صياغة النموذج القياسي المناسب على شكل انحدار خطي بسيط والمعبر عنه بالعلاقة الرياضية كما يلي.

$$bc_i = \alpha + \beta e_i + \mu_i$$

لكن نحول النموذج ليصبح :

$$x_i = \alpha + \beta e_i + \mu_i$$

$$Bc = x - m$$

حيث: $i = 1 \dots \dots n$

x : صادرات المتغير التابع.

α : الصادرات الابتدائية.

β : الميل الحدي لسعر الصرف بالنسبة للصادرات او معامل الانحدار وهو سالب في هذه الحالة.

e : سعر الصرف وهو المتغير المستقل.

μ : مقدار انحراف الواردات المقدر على الواردات الفعلية لأسباب عشوائية او خارجية.

ـ Bc : الميزان التجاري.

ـ m : الواردات.

2_ المواد الاولية الداخلة في العملية الانتاجية اجنبية: اذا ما كانت المواد الاولية الداخلة في العملية الانتاجية اجنبية فان المنطق الاقتصادي يستتبط انه اذا ما تغير سعر الصرف سيكون وفق معادلة انحدار ليست خطية لأنها تعتمد على الايراد الحدي الذي يعتمد عليه المنتجون المحليون من جراء استيراد المواد الاولية، لأجل بيعها ايضا لكن بسعر صرف منخفض ايضا، ومتغيره الداخلي محصلة الميزان التجاري، اما متغيره الخارجي او المستقل هو سعر الصرف، معنى هذا انه:

ـ عند زيادة سعر الصرف يتأثر ايجابا الميزان التجاري في حالة ما اذا كان الفرق الحاصل على المواد الاولية المستوردة اكبر من الفرق الحاصل في تكلفة الصادرات، اما اذا كان الفرق الحاصل على المواد الاولية المستوردة اقل من الفرق الحاصل في تكلفة الصادرات سيتأثر سلبا.
يعني انه:

$$\begin{cases} \Delta p > \Delta x \\ \Delta e > 0 \end{cases} \Rightarrow \Delta bc > 0$$

$$\begin{cases} \Delta p < \Delta x \\ \Delta e > 0 \end{cases} \Rightarrow \Delta bc < 0$$

وبالتالي: النموذج يكون متعدد وليس بسيط.

$$\Delta bc_i = \alpha + b_1 e_i + b_1 \Delta p_i + b_2 \Delta x_i + u_i$$

حيث :

Δp : التغير في تكلفة المواد الاولية المستوردة.

Δx : التغير في تكلفة الصادرات.

Δbc : التغير في محصلة الميزان التجاري.

Δe : التغير في سعر الصرف.

ـ عند خفض سعر الصرف يتأثر ايجابا الميزان التجاري في حالة ما اذا كان الفرق الحاصل على المواد الاولية المستوردة اقل من الفرق الحاصل في تكلفة الصادرات، اما اذا كان الفرق الحاصل على المواد الاولية المستوردة اكبر من الفرق الحاصل في تكلفة الصادرات سيتأثر سلبا.

$$\begin{cases} \Delta p > \Delta x \\ \Delta e < 0 \end{cases} \Rightarrow \Delta bc > 0$$

يعني انه اذا كان

$$\begin{cases} \Delta p < \Delta x \\ \Delta e < 0 \end{cases} \Rightarrow \Delta bc < 0$$

حيث :

Δp : التغير في تكلفة المواد الاولية المستوردة.

Δx : التغير في تكلفة الصادرات.

Δbc : التغير في محصلة الميزان التجاري.

Δe : التغير في سعر الصرف.

المطلب الثالث: الأثر الحقيقي والاسمي على الميزان التجاري الذي يخلفه سعر الصرف بتغييره.

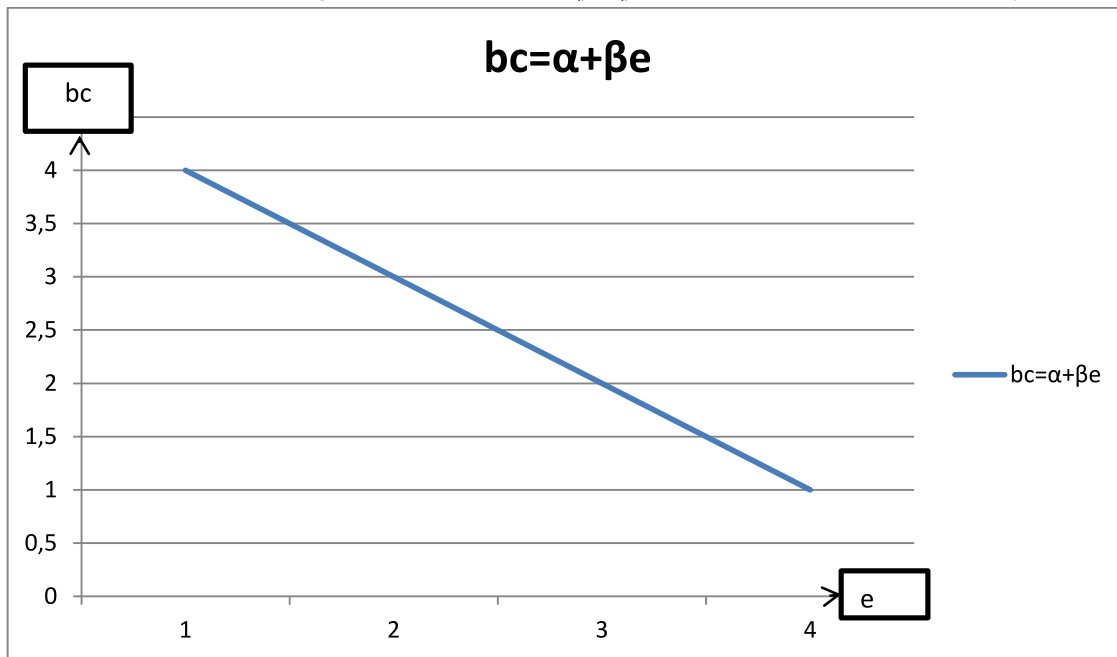
من المعروف ان العلاقة بين الاسعار الاسمية والحقيقية عكسية وكذلك فان التغير في سعر الصرف قد يكون له اثر على التغير الحقيقي لحالة الميزان التجاري تعاكس التغير الاسمي له.

الفرع الاول: التغير الحقيقي في الميزان التجاري الناتج عن تغير سعر الصرف.

عند صياغة العلاقة بين حجم او كمية محصلة الميزان التجاري او سلة من السلع والخدمات وسعر الصرف فان المتغير التابع سيتأثر بمعامل انحدار اشارته سالبة وذلك لان المتغير التابع والذي هو السلع والخدمات سيتأثر سلبا عند ارتفاع سعر الصرف وذلك لاستجابة الواردات لها اي زيادة اقبال عليها والعزوف على الصادرات لان ثمنها ارتفع مما يقلل كمياتها ومن المرجح ان تكون العلاقة خطية.

اما في حالة انخفاض سعر الصرف فان الميزان التجاري سيتحسن، وذلك لاستجابة الصادرات لذلك وزيادة كمياتها وبالمقابل انخفاض في كميات الواردات لارتفاع ثمنها، كما يبين الشكل التالي:

شكل رقم (111-07) بعنوان: التغير الحقيقي في الميزان التجاري الناتج عن تغير سعر الصرف.



المصدر: من اعداد الطالب.

ومن خلال البيان يمكن صياغة النموذج القياسي المناسب على شكل انحدار خطي بسيط والمعبر عنه بالعلاقة الرياضية كما يلي.

$$Bc_i = \alpha + \beta e_i + \mu_i$$

حيث: $i = 1 \dots \dots n$

bc : الميزان التجاري عبارة عن المتغير التابع.

α : الميزان التجاري في المرحلة الابتدائية.

β : الميل الحدي لسعر الصرف بالنسبة الميزان التجاري او معامل الانحدار، وفي هذه الحالة اشارته

سالبة.

e : سعر الصرف وهو المتغير المستقل.

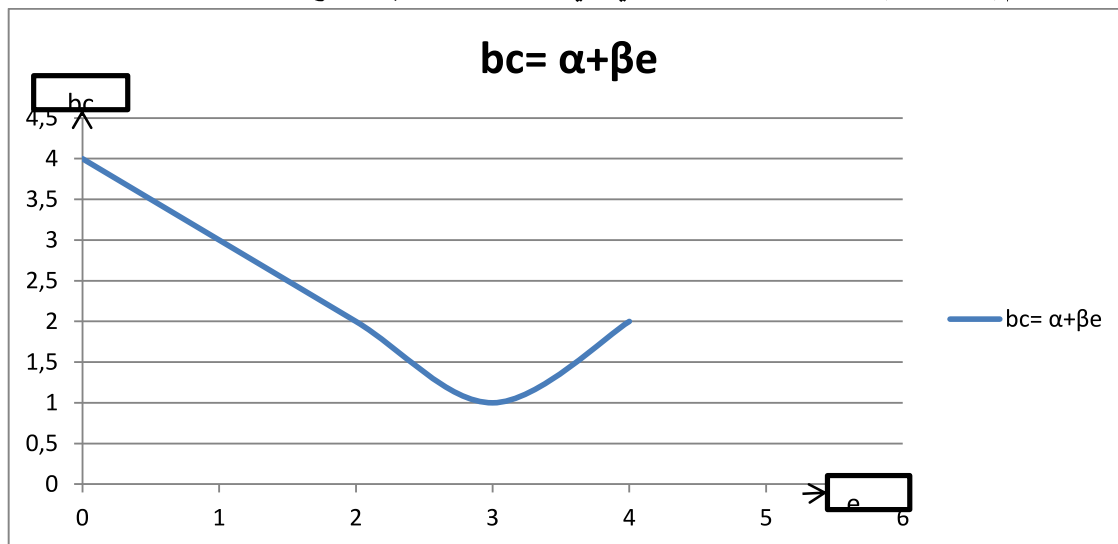
μ : مقدار انحراف محصلة الميزان التجاري المقدره على محصلة الميزان التجاري الفعلية لأسباب عشوائية

او خارجية.

الفرع الثاني: التغير الاسمي في الميزان التجاري الناتج عن تغير سعر الصرف.

عند صياغة العلاقة بين قيمة محصلة الميزان التجاري او سلة من السلع والخدمات وسعر الصرف فان المتغير التابع الذي هو الميزان التجاري وسعر الصرف على الارجح سيتم قياس الرابطة بينهم في شكل معادلة ليست خطية وذلك راجع الى انه ولو انه عند خفض سعر الصرف سيتأثر سيتحن الميزان التجاري كميا اي في حجم المبادلات لكن قيميا سيتحسن بعد فترة من الزمن حين يعوض ذلك الانخفاض في سعر الصرف بالحجم الاضافي من محصلة الميزان التجاري ولأجل معرفة نقطة الانعطاف او زمن تغير اتجاه المنحنى يجب ان يتم المرور بالاقتصاد القياسي الذي يعطينا شكل المعادلة التي تسمح بالتنبؤ ورسم مسار ومآل هذا التغير، والشكل التالي يبين ذلك.

شكل رقم(112-08) بعنوان: التغير الاسمي في الميزان التجاري الناتج عن تغير سعر الصرف



المصدر: من اعداد الطالب.

ومن خلال البيان يمكن صياغة النموذج القياسي المناسب لكن يبدو من البيان ان العلاقة ليست خطية والمعبر عنه بالعلاقة ليست من الدرجة الاولى.
لكن مبدئياً نصيغها علاقة خطية.

$$Bc_i = \alpha + \beta e_i + \mu_i$$

حيث: $i = 1 \dots \dots n$

bc : الميزان التجاري عبارة عن المتغير التابع.

α : الميزان التجاري في المرحلة الابتدائية.

β : الميل الحدي لسعر الصرف بالنسبة الميزان التجاري او معامل الانحدار، وفي هذه الحالة اشارته

سالبة

e : سعر الصرف و هو المتغير المستقل .

μ : مقدار انحراف محصلة الميزان التجاري المقدره على محصلة الميزان التجاري الفعلية لأسباب عشوائية

او خارجية.

المبحث الثالث: تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1986-2014

من أجل معرفة تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1986-2014 يجب التأكد من استقراره السلسلتين الزمنيتين في المطلب الأول ثم اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني للسلسلتين في المطلب الثاني، وبحسب استقرارية السلسلتين نستطيع تحديد النموذج في المطلب الثالث ونقوم بتقديره في المطلب الرابع.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

إن الهدف من دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات هو الحكم على منطقية العلاقات بين متغيرات الدراسة، فإذا كانت هناك استقرارية في السلاسل فإن العلاقة بين المتغيرات تكون منطقية، وإلا فإن العلاقة قد تكون زائفة في حال كون السلاسل غير مستقرة.

وعادة ما تقاس الاستقرارية بالثبات النسبي في الانحراف المعياري والوسط الحسابي لسلسلة ما خلال فترات زمنية مختلفة، فإذا كان الفرق بين الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير ما خلال فترة وفترة أخرى بسيطاً، فإن ذلك يعني أن هذا المتغير يتمتع باستقرار نسبي¹.

من أجل دراسة استقرارية السلسلتين الزمنيين سنستعمل اختبار ديكي فالور.

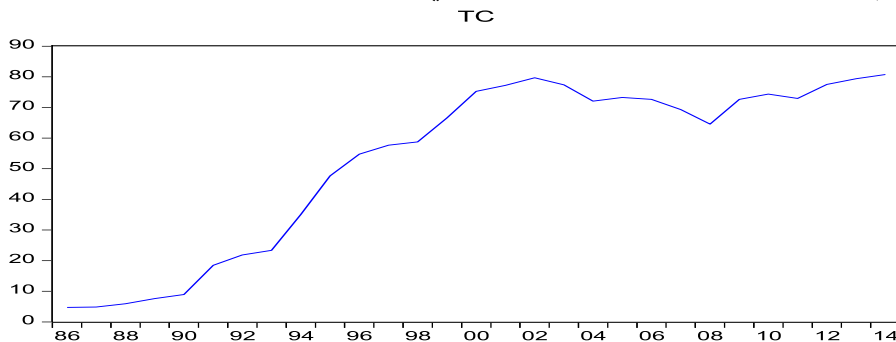
الفرع الأول: سلسلة سعر الصرف.

ضمن هذا الفرع سيتم دراسة استقرارية سلسلة سعر الصرف خلال فترة الدراسة.

أولاً: دراسة وصفية لبيانات السلسلة.

نرمز لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري بالرمز TC، وتتكون هذه السلسلة من 29 مشاهدة، هذه المشاهدات سنوية ممتدة من 1986 إلى غاية 2014، تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، والشكل الموالي يبين تغيرات سعر الصرف في هذه الفترة.

الشكل رقم (114-09) : تغيرات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1986 - 2014



المصدر: اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews8

¹ _ مشهور هذلول بربر، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن-1985-2006، أطروحة دكتوراه، كلية

العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص 114

ان ما نلاحظه من ملاحظات بيانية أن السلسلة غير مستقرة وتأخذ اتجاه عام، لذلك نستعين باختبارات إحصائية معدة لذلك من أجل التأكيد أو النفي.

ثانياً: اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي للسلسلة.

تكون السلسلة مستقرة، إذا كانت معاملات دالة ارتباطاتها P_k معنوي لا تختلف عن الصفر، من أجل كل $k > 0$. والشكل الموالي يبين دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة محل الدراسة.

الشكل رقم (10-115): دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1986 -

2014

Sample: 1986 2014
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.911	0.911	26.641	0.000	0.000
2	0.804	-0.150	48.180	0.000	0.000
3	0.691	-0.087	64.712	0.000	0.000
4	0.572	-0.101	76.479	0.000	0.000
5	0.439	-0.156	83.682	0.000	0.000
6	0.317	-0.008	87.600	0.000	0.000
7	0.205	-0.036	89.319	0.000	0.000
8	0.087	-0.142	89.644	0.000	0.000
9	-0.010	0.030	89.649	0.000	0.000
10	-0.082	0.030	89.966	0.000	0.000
11	-0.139	-0.025	90.930	0.000	0.000
12	-0.197	-0.097	92.989	0.000	0.000

المصدر: اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews8

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي، أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات k كلها معنوياً تختلف عن الصفر (خارج مجال الثقة)، ويظهر وجود مركبة اتجاه عام في هذه السلسلة، مع انخفاض للأعمدة بمرور تأخيرات، ولإثبات هذا نستعمل اختبار ديكي فالور.

1_ إختبار ديكي فالور الصاعد.

من أجل التأكد من الإستقرارية، الذي سيتم من خلاله الحكم على استقرار السلاسل عن طريق مقارنة قيمة T المحسوبة مع T الجدولة، فإذا كانت المحسوبة أكبر بالقيمة المطلقة من الجدولة هذا يعني أن السلسلة مستقرة والعكس صحيح.

في هذا الاختبار سنختبر فرضيتين أساسيتين وهما:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \text{السلسلة تحوى جذر وحدة} \\ H_1: \text{السلسلة لا تحوى جذر وحدة} \end{array} \right.$$

وهذا من أجل معرفة هل السلسلة مستقرة أو تحوي جذر وحدة أم لا، وهناك ثلاث صيغ أساسية، الصيغة الأولى أن السلسلة تحوي ثابت، الصيغة الثانية أن السلسلة تحوي ثابت واتجاه عام، الصيغة الثالثة أن السلسلة لا تحوي لا ثابت ولا اتجاه عام وإذا كانت السلسلة تحوي جذر وحدة في صيغة واحدة من هذه الصيغ يعني ذلك أن السلسلة غير مستقرة.

- اختبار ديكي فالور عند المستوى (Level):

كما ذكرنا سابقا بأن السلسلة لها ثلاث صيغ عند المستوى، وعليه سوف نقوم بتلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول الموالي:

جدول رقم (116-01): نتائج اختبار ديكي فالور في المستوى بالنسبة للسلسلة TC خلال الفترة: 1986-2014

سلسلة	T المحسوبة ADF	T المجدولة	القرار	القرار النهائي
صيغة الأولى	-1.69	-2.97	السلسلة تحوي على جذر وحدة	قبول فرضية العدم أي أن السلسلة غير مستقرة
الصيغة الثانية	-0.65	-3.58	السلسلة تحوي على جذر وحدة	
الصيغة الثالثة	0.70	-1.95	السلسلة تحوي على جذر وحدة	

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8 أنظر الملاحق رقم (06)،(07)،(08)، ص ص 156-157.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من قيمة إحصائية ستودنت المجدولة بالقيمة المطلقة وعليه فإن السلسلة تحوي جذر وحدة لان الاحتمال الحرج للإحصائية أكبر من درجة المعنوية للسلسلة والمقدرة بـ 0.05، وهذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة مما يعني أن السلسلة غير مستقرة وعليه يجب أن نحسب الفروق من الدرجة الأولى ونختبر استقراريتها.

اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى.

بما أن السلسلة غير مستقرة في المستوى فإننا سنجري اختبار لديكي فالور المساعد على الفروقات من الدرجة الأولى، وهذه الأخيرة أيضا لها ثلاث صيغ وسوف نقوم بتلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

جدول رقم (116-02) : نتائج اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى للسلسلة TC خلال الفترة 1986-2014

	T المحسوبة	T المجدولة	القرار	القرار النهائي
صيغة الأولى	-3.37	-2.97	السلسلة لا تحوي على جذر وحدة	رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أن السلسلة مستقرة
الصيغة الثانية	-3.67	-3.58	السلسلة لا تحوي على جذر وحدة	
الصيغة الثالثة	-2.74	-1.95	السلسلة لا تحوي على جذر وحدة	

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8 أنظر الملاحق رقم (09)،(10)،(11)، ص ص 158-159.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من قيمة إحصائية ستودنت الجدولة بالقيمة المطلقة وعليه فإن السلسلة لا تحوى جذر وحدة وهذا ما يجعلنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة مما يعني أن السلسلة استقرت في الدرجة الأولى.

الفرع الثاني: سلسلة الميزان التجاري.

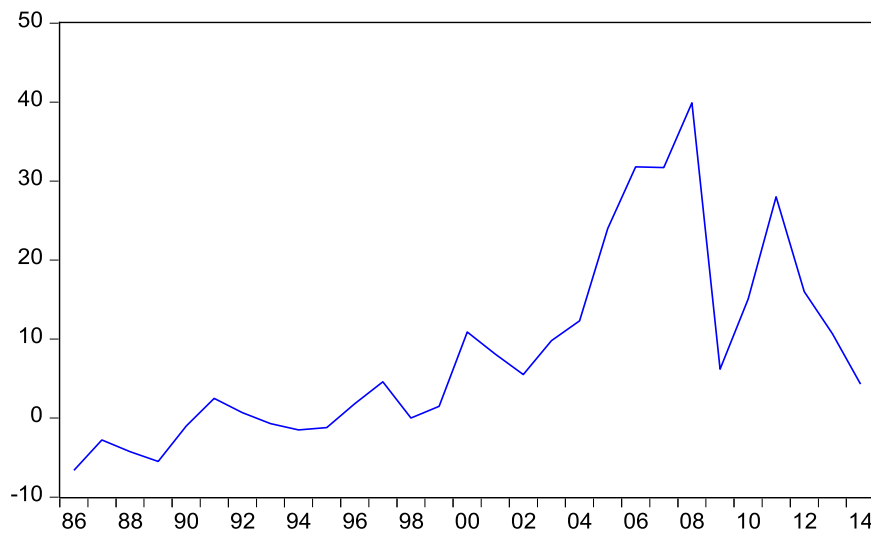
بعد التطرق للاختبارات بالنسبة لسلسلة سعر الصرف سنقوم باختبار استقرارية سلسلة الميزان التجاري بعد اشتقاقها من الفرق بين مستوى الصادرات والواردات حيث سنتبع الخطوات التالية.

اولا: دراسة وصفية لبيانات السلسلة.

نرمز لسلسلة الميزان التجاري الجزائري برمز bc، حيث تتكون هذه السلسلة من 29 مشاهدة، هذه المشاهدات سنوية ممتدة من 1986 إلى غاية 2014، تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، والشكل الموالي يبين تغيرات الميزان التجاري في هذه الفترة.

الشكل رقم (11-117): تغيرات الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1986 - 2014

BC



المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8

ان ما نلاحظه من ملاحظات بيانية أنه لا يمكن أن تعطينا جواب حول ما اذا كانت السلسلة مستقرة أم لا، لذلك نستعين باختبارات إحصائية المعدة لذلك.

ثانيا : اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي للسلسلة:

تكون السلسلة مستقرة، اذا كانت معاملات دالة ارتباطاتها P_k معنوي لا تختلف عن الصفر، من أجل كل $k > 0$. والشكل الموالي يبين دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة محل الدراسة.

الشكل رقم (118-12): دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسلسلة الميزان التجاري في الجزائر خلال

الفترة 1986 - 2014

Sample: 1986 2014
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.724	0.724	16.817	0.000
		2 0.565	0.087	27.457	0.000
		3 0.515	0.165	36.612	0.000
		4 0.403	-0.080	42.451	0.000
		5 0.358	0.086	47.241	0.000
		6 0.222	-0.214	49.163	0.000
		7 0.121	-0.027	49.761	0.000
		8 0.030	-0.144	49.798	0.000
		9 -0.072	-0.063	50.034	0.000
		10 -0.089	0.031	50.409	0.000
		11 -0.112	0.031	51.034	0.000
		12 -0.189	-0.120	52.922	0.000

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي ، أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات k كلها معنوية تختلف عن الصفر (خارج مجال الثقة)، ويظهر وجود مركبة اتجاه عام في السلسلة، مع انخفاض للأعمدة بمرور تأخيرات، ولإثبات هذا نستعمل اختبار ديكي فالور .

1_ اختبار ديكي فالور .

1_1_ اختبار ديكي فالور في المستوى (Level).

سوف نقوم بتلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول الموالي،

جدول رقم (118-03): نتائج اختبار ديكي فالور في لسلسلة المستوى الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة

2014-1986

القرار النهائي	القرار	Tالمجدولة	Tالمحسوبة	
قبول فرضية العدم أي	السلسلة تحوى على جذر وحدة	-2.97	-2.15	صيغة الأولى
أن السلسلة غير	السلسلة تحوى على جذر وحدة	-3.58	-2.47	الصيغة الثانية
مستقرة	السلسلة تحوى على جذر وحدة	-1.95	-1.59	الصيغة الثالثة

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8 أنظر الملاحق رقم (12)،(13)،(14)، ص ص159-160.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من قيمة إحصائية ستودنت الجدولة بالقيمة المطلقة وعليه فإن السلسلة تحوى جذر وحدة وهذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة مما يعني أن السلسلة غير مستقرة وعليه يجب أن نحسب الفروق من الدرجة الأولى ونختبر استقراريتها.

1_2_ اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى.

بما أن سلسلة الميزان التجاري الجزائري غير مستقرة في المستوى، سنقوم بحساب الفروق من الدرجة الأولى ونختبر استقراريتها، والجدول الموالي يلخص نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (119-04): نتائج اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة الميزان التجاري خلال الفترة 1986-2014

المحسوبة	T	المجدولة	القرار	القرار النهائي
6.10-	2.97-	السلسلة لا تحوى على جذر وحدة	القرار النهائي	القرار النهائي
6.08-	3.58-	السلسلة لا تحوى على جذر وحدة	القرار النهائي	القرار النهائي
6.21-	1.95-	السلسلة لا تحوى على جذر وحدة	القرار النهائي	القرار النهائي

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8 أنظر الملاحق رقم (15)،(16)،(17)، ص ص160-161.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من قيمة إحصائية ستودنت المجدولة بالقيمة المطلقة وعليه فإن السلسلة لا تحوى جذر وحدة وهذا ما يجعلنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة مما يعني أن السلسلة استقرت في الدرجة الأولى.

بما أن السلسلتين استقرتا من نفس الدرجة (الدرجة الأولى) فإننا من المفروض أن نقوم ببناء نموذج التكامل المتزامن، ولكن لقد اخترنا نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR في هذه الدراسة، وعليه سنقوم ببعض الاختبارات التي على أساسها نقوم بتقدير هذا النموذج، وفي المطلب الموالي نختبر فترة التباطؤ الزمني الذي يوضح النموذج الواجب تقديره في المطلب الذي يليه.

المطلب الثاني: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني.

تقاس فترة التباطؤ الزمني، بالفترة التي يظهر منها أثر متغير ما على متغير آخر، ولا توجد معايير محددة لقياس فترات التباطؤ الأمثل، ولكن كلما قلت الفترة كان ذلك أفضل، وعادة ما يسترشد الباحثون بمقارنة نتائج فترات التباطؤ الزمني في دراستهم مع دراسات أخرى مماثلة¹.

ولإيجاد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني في نموذج الدراسة، تم الاعتماد على معيار أكايك.

ولتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني، يتم اختيار أقل قيمة لمعيار AIC والتي يقابلها التباطؤ الأمثل.

¹ مشهور هذلول بربور، المرجع السابق، ص 115.

الجدول رقم (120-05): اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: BC TC
 Exogenous variables: C
 Date: 05/21/15 Time: 11:47
 Sample: 1986 2014
 Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-225.1166	NA	69408.56	16.82345	16.91944	16.85199
1	-167.4271	102.5591*	1303.151*	12.84645*	13.13442*	12.93208*
2	-165.8307	2.601493	1567.741	13.02450	13.50444	13.16721

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أقل قيمة لمعيار AIC في الفترة الأولى والتي تقدر بـ 12.84 وعليه فإن فترة التباطؤ تساوي (1) بعد تحديد فترة التباطؤ المقدر بواحد سوف نقوم بتقدير نموذج VAR واختباره في الفرع الموالي.

المطلب الثاني: تقدير النموذج واختبار النموذج.

الفرع الاول: تقدير النموذج

بعد التأكد من أن السلاسل الاصلية غير مستقرة، واستقرت هذه السلاسل في الفروق من الدرجة الاولى، ومعرفة درجة التباطؤ المقدر بـ (1) نقوم بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي بين كل من الميزان التجاري وسعر الصرف، ونقدر هذا النموذج بالاستعانة ببرنامج Eviews8 وكان النموذج المحصل عليه كما يلي:

$$BC = 0.5446*BC(-1) + 0.1264*TC(-1) - 2.3127$$

$$TC = - 0.0648*BC(-1) + 0.9665*TC(-1) + 5.0025$$

الفرع الثاني: اختبار النموذج.

لاختبار النموذج لابد من:

اولا: الاختبار الاحصائي.

يكون هذا الاختبار بمجموعة من المؤشرات الاحصائية ونتابعها كما يلي:

1_ معامل الارتباط ومعامل التحديد:

نلاحظ أن معامل التحديد المصحح في كل من النموذجين هو كبير حيث قدر في النموذج الأول بـ 0.5736 معنى ذلك أن معامل الارتباط يقدر بـ 0.7573، أي أن تأثير الميزان التجاري على سعر الصرف يقدر بـ 75.73 % والباقي المقدر بـ 24.26 % هي تأثير متغيرات لم تأخذ بعين الاعتبار في هذه الدراسة ويعني ذلك أن العلاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف قوية جدا.

أما فيما يخص النموذج الثاني نلاحظ أن قيمة معامل التحديد المصحح تقدر بـ 0.9739 معنى ذلك أن معامل الارتباط يقدر بـ 0.9868 أي أن الميزان التجاري يتغير بـ 98.68 % من جراء التغيرات الحاصلة في سعر الصرف، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 1.32 % هي تأثير متغيرات مهملة من الدراسة، أي أن تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري قوي.

2_ دراسة المعنوية الفردية للنماذج المتوصل إليها

نلاحظ من مخرجات برنامج Eviews أن كل من سعر الصرف والميزان التجاري يؤثران في بعضهما البعض وكل من المتغيرتين تتأثر بنفسها بدرجة إبطاء واحد، وذلك كون أن إحصائية ستودنت المحسوبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم (18) كلها أكبر من الجدولة المقدر بـ 2,05 وعليه فإن المتغيرات لها معنوية فردية في النموذج؛

3_ دراسة المعنوية الكلية للنماذج المتوصل إليها:

أن النموذجين لهما معنوية كلية ذلك كون أن إحصائية فيشر المحسوبة المقدر في النموذج الأول بـ 1555.787، أما النموذج الثاني قدرت إحصائية فيشر المحسوبة بـ 41.57 أكبر من الجدولة المقدر بـ 4.21، إذن النموذجين مقبولين من الناحية الكلية.

- إذن مبدئيا نستطيع قبول النموذجين إحصائيا.

ثانيا: الاختبار الاقتصادي.

- بالنسبة للعلاقة الاقتصادية بين الميزان التجاري وسعر الصرف تبين أن النموذج الأول مرفوض بينما النموذج الثاني مقبول لان العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري هي علاقة عكسية، أي أن أي زيادة حاصلة في سعر الصرف يتبعها تراجع في الميزان التجاري، بمعنى أنه إذا كان هناك زيادة في سعر الصرف بوحدة واحدة تتبعه تراجع في قيمة الميزان التجاري مقدر بـ 0.04 وحدة، وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض في صافي الميزان التجاري.

وفي فترة الدراسة نلاحظ ان انخفاض سعر الصرف منذ 1986 الى غاية 2014 كان في بادئ الامر بسبب الازمة البترولية والهدف منه هو تصحيح الاختلال في الميزان التجاري والاقتراب من السعر الموازي الذي انحرف كثيرا ، وكان ذلك مرده ان الميزان التجاري استعاد عافيته وتحسن وهو وفق ما ينبئ به النموذج ، الى ان وصل الى غايته الرئيسية وهي التعويم، وكان ذلك مع تزامن العجز في الميزان التجاري سنة 1994، بسبب ضعف جميع القطاعات الانتاجية في البلد بسبب تعاظم خدمة الديون المترتبة على البلد، ولجؤه الى اعادة الجدولة، ولكن بعد

ذلك استبعاد الميزان التجاري حالة التوازن مع الاستمرار في انخفاض قيمة الدينار ولكن هذه المرة الانخفاض خاضع لعاملي العرض والطلب، وهذا ما يدل على ان الميزان التجاري لا يؤثر كثيرا في سعر الصرف فحتى في حالة زيادة الصادرات ما يعني ان الطلب كان كثر على العملة الوطنية، لكن بسبب اعتماد الميزان التجاري على قطاع المحروقات وهي الاخيرة تباع بالدولار الامريكي ما يعني ان الطلب على الدينار لا يزيد وهذا ما ادى به الى مواصلة الانخفاض وتارة يتحسن لكن عموما يمكن القول ان:

_ يكون تأثير سعر الصرف قوي على الميزان التجاري في حالة ان الاقتصاد الجزائري يخرج من دائرة التصدير المركز والتنويع في الصادرات.

_ يكون التأثير ايضا قوي على الميزان التجاري من خلال تغير سعر الصرف اذا تغيرت اعراف بيع البترول بالدولار الى بيعه بالعملة المحلية.

_ يتأثر الميزان التجاري بتغير سعر الصرف في شق الواردات اكثر بكثير من شق الصادرات وذلك لدخول الدير كوسيط في عملية الشراء.

اختبار العلاقات السببية

سنحاول اختبار اتجاه العلاقات السببية باستعمال طريقة "Granger" بين كل المتغيرين محل الدراسة وهنا نحاول تبيان ما هو المتغير الذي يؤثر في الآخر، الأول يؤثر في الثاني أو الثاني في الأول، أو يتأثران ببعضهما في نفس الوقت.

1- الجدول رقم (122-06): اختبار العلاقات السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/21/15 Time: 14:05
Sample: 1986 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TC does not Granger Cause BC	27	1.42922	0.2609
BC does not Granger Cause TC		0.04658	0.9546

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews8

من الواضح من الجدول السابق أن هناك علاقة سببية بين سعر الصرف والميزان التجاري في هذا الاتجاه ذلك كون أن احتمال إحصائية فيشر المقدرة بـ 0.0409 أقل من مستوى المعنوية 0.05 في الاتجاه سعر الصرف يؤثر في الميزان التجاري وعليه فان التغير في سعر الصرف يتسبب في التأثير على صافي الميزان التجاري، بينما الحالة العكسية فإننا نجد أن التغير في صافي الميزان التجاري لا تؤثر في سعر الصرف لان احتمال احصائية فيشر المقدرة بـ 0.8755 أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه فان التغير في صافي الميزان التجاري لا يتسبب في التأثير على سعر الصرف.

ثالثاً: تحليل مكونات التباين وتحليل دالة الاستجابة لردة الفعل

1- تحليل مكونات التباين

يستخدم تحليل التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ والذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج VAR

الجدول رقم (123-07): تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of BC:			
Period	S.E.	BC	TC
1	7.921943	100.0000	0.000000
2	8.922508	99.66826	0.331745
3	9.159709	98.96631	1.033692
4	9.232123	98.03441	1.965588
5	9.280426	97.02182	2.978180
6	9.332760	96.03020	3.969798
7	9.389971	95.11103	4.888968
8	9.448326	94.28282	5.717180
9	9.504782	93.54691	6.453088
10	9.557622	92.89714	7.102862

Variance Decomposition of TC:			
Period	S.E.	BC	TC
1	4.493271	18.12393	81.87607
2	6.419741	22.41922	77.58078
3	7.866196	25.41852	74.58148
4	9.024755	27.52515	72.47485
5	9.978184	29.03136	70.96864
6	10.77556	30.13135	69.86865
7	11.45013	30.95212	69.04788
8	12.02596	31.57725	68.42275
9	12.52106	32.06252	67.93748
10	12.94930	32.44579	67.55421

Cholesky Ordering: BC TC

المصدر: اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews8

تظهر نتائج هذا الجدول بأن التغيير (الخطأ بالتنبؤ) في الميزان التجاري بالفترة الأولى والبالغ 90.54% ترجع إلى المتغير نفسه أما سعر الصرف يقدر بـ 9.45%. وتبدأ هذه النسبة في الإرتفاع إلى أن تصل في الفترة السادسة أعلى نسبة وهي 92.86% والتي تمثل التغيير في الميزان التجاري نفسه والباقي من جراء تغيرات سعر الصرف، وتعود للإنخفاض لتصل في الفترة العاشرة بنسبة 90.66%.

خلاصة.

عايش سعر الصرف في الجزائر تغيرات عديدة فقد بدا بالربط مع الفرنك ثم سلة عملات ووصل الى التعويم وذلك بعد ان كشفت الازمة البترولية ضعف الاقتصاد الجزائري، وارتفاع سعر صرف الدينار دون مبرر اقتصادي، هذا ما استوجب على السلطات اعادة التفكير في سياسة الصرف المتبعة آنذاك والتي كانت رقابة صارمة واحتكار مطلق من الدولة، فأخذت في تدابير من اجل اصلاح موازين تجارتها الخارجية بداية بمحاولة اشراك الخواص في عملية التجارة وقامت بترتيبات الصرف الازمة لتسيير المبادلات التجارية وفي نفس الحين بدأت تخفض في قيمة الدينار لأجل كبح الواردات وتشجيع الصادرات لتحسين حالة الميزان التجاري ومع مرور ابضع سنوات وبالضبط في 1994 قامت بتعويم الدينار بين البنك المركزي والبنوك التجارية وفي 1996 اصبح التعويم الفعلي بين البنوك التجارية وخففت من الرقابة على الصرف وتحسنت وضعية الميزان التجاري لكن هذا قد لا يكون من جراء الاصلاحات وانما من جراء ارتفاع اسعار البترول وذلك لعدم وجود ارتباط قوي وتأثير من جانب سعر الصرف في الميزان التجاري كما توصلنا اليه في الجزء التطبيقي، وانما وجود علاقة تبادلية والارتباط ليس قوي جدا.

خاتمة عامة

تم تسليط الضوء من خلال هذا الموضوع على العناصر التالية بداية بأدبيات سعر الصرف حيث تناول الفصل الأول ماهية سعر الصرف، أنظمة ونظريات وسياسات سعر الصرف، ثم تعرض الفصل الثاني لمدخل ميزان المدفوعات من خلال ماهية ميزان المدفوعات ووضعيات ميزان المدفوعات وكيفية علاج الخلل وتطرق خصوصا إلى الميزان التجاري، كما تناول الفصل الثالث تطور سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري عن طريق سرد واقع سعر صرف الجزائر فواقع الميزان التجاري الجزائري أما الفصل الرابع والمعنون بقياس أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري عبر الإشارة إلى ماهية القياس الاقتصادي وكذلك افتراض بعض النماذج التي من شأنها قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، وفي الأخير اختيار نموذج من النماذج الافتراضية واتمام الدراسة عليه واختباره، والتعليق عليه إقتصاديا في الجزائر خلال الفترة 1986-2014.

اجابة الاشكالية

هناك تأثير لسعر الصرف على الميزان التجاري لكنه ليس بالغ الاهمية بل هناك علاقة تبادلية بين سعر الصرف والميزان التجاري كما انه هناك تأثير للميزان التجاري ذاتي تاريخي ما يعني ان صافي الميزان التجاري يتأثر بحالته في العام الماضي، ايضا هناك تأثير ذاتي بالنسبة لسعر الصرف اي من خلال سعره في العام الماضي.

اختبار الفرضيات

_ نظام سعر الصرف المعوم اصبح ضرورة وحتمية في ضل تطور التجارة الدولية وخضوعها لمنطق الرأسمالية، كذلك يساعد على التوازن الاقتصادي لأنه يترك للسوق مهمة تحديد قيمة العملة وليس التحديد الاداري البعيد عن ميدان التجارة الدولية، والذي لا يعكس مصداقية السوق.

_ السياسة التي انتهجتها الجزائر في سعر صرفها فعالة الى حد ما لكنها ليست سياسة مثلة وانما يدعمها التوفيق والحض في ارتفاع سعر البترول حيث من الملاحظ انه لما تتدهور اسعر البترول تفقد السياسة ملامحها وتنفذ من الوجود كما وقع في ازمة اواخر سنة 2014 ، حيث انه بمجرد انخفاض اسعر البترول انحط سعر صرف الدينار واختل الميزان التجاري.

_ اما فيما يخص خفض سعر صرف العملة فانه يساهم فعلا في تشجيع الصادرات المنظورة وغير المنظورة لكن بالنسبة للجزائر فانه لا يؤثر كثيرا وذلك نظرا لان صادرات الجزائر اغلبها نفطية وهي تباع بالدولار بحيث لا دخل للدينار في عملية تسوية المبادلة.

_ اما بالنسبة للواردات فإنها تتأثر بانخفاض سعر الصرف بشكل مباشر من حيث الفاتورة بالدينار اما حجمها فانه لا يتأثر كثيرا وذلك لضعف الهيكل الانتاجي في الجزائر الذي لا يخلق منتوجات بديلة اي ان التوريد الزامي سواء كان مكلف ام او في المتناول.

نتائج الدراسة:

تم التوصل من خلال هذا البحث الى ان:

- _ العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري، علاقة تبادلية وليست في اتجاه واحد
- _ ايضا انه بعدما كان الدينار الجزائري يعاني من الصدمات التي يتعرض لها الفرنك الفرنسي لما كان مربوط به تحولت وتجددت في قالب جديد، وهي الصدمات نفسها التي يعاني منها الدينار لما يتأثر الدولار في الوقت الراهن وذلك لارتباط الصادرات على عملة الدولار.
- _ لكي تتماشى التجارة الخارجية الجزائرية مع تطورات وتقلبات اسعار الصرف العالمية يجب عليها التخلي عن سياسة التركيز السلعي والتنوع في الصادرات وكذا في عملات الصادرات اي تنوع اسواقها الخارجية التي تباع فيها لكي لا يكون وزن عملة ما له تأثير كبير على تجارتها وسعر صرفها.
- _ تحديد مدى فعالية سياسة الصرف المتبعة في تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، ودخول غمار المنافسة في السوق العالمية المفتوحة والمتميزة بدناميكية كبيرة.
- _ تكون سياسة التخفيض التي تتبعها الجزائر في سعر صرفها مشجعة للصادرات اذا تطور الهيكل القاعدي للإنتاج وتنوع ما يعني ان السياسة وحيدة ليست كافية
- _ ايضا تكون سياسة الصرف فعالة اذا كان هناك توسع في الناتج فيما يخص السلع الضرورية التي تنعدم المرونة فيها لسعر الصرف لأنها ضرورية للمستهلك، ولا يستطيع التخلي عنها، اما اذا وجد البديل في السوق المحلية فانه يمارس الاحلال وبذلك تأتي ثمار السياسة سواء كانت رقابة او تحرير كلي.

افاق الدراسة:

من المؤسف عدم وجود نموذج قياسي يتماشى مع حالة اقتصاد الجزائر لأجل القياس الجيد الذي يمكننا فعلا من معرفة مدى اثر تغير سعر الصرف على الواردات او الصادرات او كليهما معا لذلك سيكون من الجيد بناء نماذج رياضية تمكن الباحث او متخذ القرار من معرفة الآثار المترتبة من جراء تغير سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

- _ سيكون من المفيد دراسة اثر تغير سعر الصرف على الصادرات غير النفطية وذلك لمعرفة ما يمكن ان يتحقق للاقتصاد الجزائري لو يبنى سياسة التنوع في الصادرات.
- _ ايضا نرى انه من الجيد لو يتم دراسة تأثير سعر الصرف على الواردات من المواد الاساسية لمعرفة كم يمكن التحكم في حجم الواردات من خلال تبني سياسة صرف رشيدة.

فهرس الجداول والاشكال

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
43	ميزان المدفوعات الدولي	(01-II)
75	سعر الصرف في الفترة السبعينات	(01-III)
75	سعر الصرف في فترة الثمانينات	(02-III)
76	سعر الصرف في الفترة	(03-III)
77	سعر الصرف في الفترة 2009-2002	(04-III)
77	سعر الصرف في الفترة 2014-2010	(05-III)
80	صادرات الجزائر في فترة الستينات.	(06-III)
80	صادرات الجزائر في فترة السبعينات.	(07-III)
81	صادرات الجزائر وسعر البترول في فترة الثمانينات	(08-III)
82	صادرات الجزائر وسعر البترول فترة التسعينات	(09-III)
82	صادرات الجزائر وسعر البترول فترة (2010-2000).	(10-III)
83	واردات الجزائر في فترة الستينات.	(11-III)
84	واردات الجزائر وسعر البترول في فترة الثمانينات.	(12-III)
85	واردات الجزائر واسعار البترول فترة التسعينات	(13-III)
86	واردات الجزائر واسعار البترول فترة (2010 - 2000).	(14-III)
86	واردات الجزائر واسعار البترول فترة (2014 - 2010).	(15-III)
117	نتائج اختبار ديكي فالور في المستوى بالنسبة للسلسلة TC خلال الفترة: 1986-2014	(01-137)
117	نتائج اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى للسلسلة TC خلال الفترة 1986-2014	(02-137)
119	نتائج اختبار ديكي فالور في المستوى لسلسلة الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة 1986-2014	(03-137)
120	نتائج اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة الميزان التجاري خلال الفترة 1986-2014	(04-137)

120	اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني	-138) (05
122	اختبار العلاقات السببية	-138) (06
123	تحليل مكونات التباين	-138) (07

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
09	المعروض النقدي واثره على سعر الصرف	(01 - 1)
10	سعر الفائدة واثره على سعر الصرف	(02 - 1)
11	التضخم واثره على سعر الصرف	(03 - 1)
12	التغيرات في قيمة الواردات والصادرات واثرها على سعر الصرف	(04 - 1)
13	ميزان المدفوعات واثره على سعر الصرف.	(05 - 1)
14	التغير في تكاليف الانتاج المحلية واثره على سعر الصرف.	(06 - 1)
15	التغير في الدخول الحقيقية واثره على سعر الصرف.	(07 - 1)
15	النفقات السياحية واثرها على سعر الصرف.	(08 - 1)
16	الاضطرابات والحروب واثرها على سعر الصرف.	(09 - 1)
17	الاشاعات والايخبار واثرها على سعر الصرف	(10 - 1)
17	خبرة المتعاملين واثرها على سعر الصرف	(11 - 1)
99	اشكال الدالة	-138) (01
104	العلاقة بين سعر الصرف والواردات المرنة واثرها على الميزان التجاري	-138) (02

106	العلاقة بين سعر الصرف والصادرات المرنة وانعكاسها على الميزان التجاري	-139) (03
107	العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في حالة تساوي مرونة الواردات والصادرات	-139) (04
109	تبعات بيع الصادرات بالعملة الاجنبية على الميزان التجاري	-139) (05
110	تأثير استخدام المواد الاولية المحلية في العملية الانتاجية على الميزان التجاري	-139) (06
112	التغير الحقيقي في الميزان التجاري الناتج عن تغير سعر الصرف.	-139) (07
113	التغير الاسمي في الميزان التجاري الناتج عن تغير سعر الصرف	-139) (08
115	تغيرات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1986 - 2014	-139) (09
116	دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1986 - 2014	-139) (10
118	تغيرات الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1986 - 2014	-139) (11
119	دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسلسلة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986 - 2014	-139) (12

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
153	جدول لتطور قيمة الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري وكذا سعر الصرف من 1986 الى 2014	01
154	جدول فيش TABLE DE FISCHER – SNEDECOR	02
155	جدول توزيع ستودنت Table T-Distribution	03

156	جدول درين واتسون	04
157	جدول كاي	05
158	اختبار ديكي فالور في المستوى بالنسبة للسلسلة TC خلال الفترة 1986-2014 تحوي اتجاه عام	06
158	اختبار ديكي فالور في المستوى بالنسبة للسلسلة TC خلال الفترة 1986-2014 تحوي ثابت واتجاه عام	07
159	اختبار ديكي فالور في المستوى بالنسبة للسلسلة TC خلال الفترة 1986-2014 تحوي ثابت واتجاه عام	08
159	نتائج اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى للسلسلة TC خلال الفترة 1986-2014 تحوي ثابت	09
160	نتائج اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى للسلسلة TC خلال الفترة 1986-2014 تحوي ثابت	10
160	نتائج اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى للسلسلة TC خلال اتجاه عام الفترة 1986-2014 تحوي	11
161	اختبار ديكي فالور في لسلسلة المستوى الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة 1986-2014 تحوي ثابت	12
161	اختبار ديكي فالور في لسلسلة المستوى الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة 1986-2014 تحوي اتجاه عام	13
162	اختبار ديكي فالور في لسلسلة المستوى الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة 1986-2014 تحوي ثابت واتجاه عام	14
162	اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة الميزان التجاري خلال الفترة 1986-2014 تحوي ثابت	15
163	اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة الميزان التجاري خلال الفترة 1986-2014 تحوي اتجاه عام	16
164	اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة الميزان التجاري خلال الفترة 1986-2014 تحوي ثابت واتجاه عام	17
165	معلومات النموذج	18

قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
-	تشكر
2(أ-ب)	مقدمة عامة
37-1	الفصل الأول: ادبيات سعر الصرف
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.
3	المطلب الأول: متطلبات الصرف وخصائصه
3	الفرع الأول: ابجديات الصرف
4	الفرع الثاني: تعريف سعر الصرف
5	الفرع الثالث: اصناف سعر الصرف
6	الفرع الرابع: وظائف سعر الصرف
7	المطلب الثاني: كيفية تحديد سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه
7	الفرع الأول: كيفية تحديد سعر الصرف
8	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف واساليب تجنبها
18	المطلب الثالث: سوق الصرف الأجنبي
18	الفرع الأول: تعريف ووظائف وخصائص سوق الصرف الأجنبي
20	الفرع الثاني: المتعاملون الاساسيون في سوق الصرف وأهم العملات المتداولة فيه
21	الفرع الثالث: تطوير سوق الصرف الأجنبي
23	المبحث الثاني: أنظمة ونظريات وسياسات سعر الصرف
23	المطلب الأول: نظريات سعر الصرف
23	الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

24	الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة
24	الفرع الثالث: نظرية ميزان المدفوعات
25	الفرع الرابع: نظرية المرونة
26	الفرع الخامس: النظرية الكمية
26	المطلب الثاني: انظمة سعر الصرف
26	الفرع الاول: نظام سعر الصرف المرن
28	الفرع الثاني: الصرف الثابت
30	الفرع الثالث: انظمة الصرف الوسيطة
31	المطلب الثالث: سعر الصرف الأجنبي كسياسة
31	الفرع الاول: مفهوم واهداف و ادوات سياسة سعر الصرف
33	الفرع الثاني: بعض انواع سياسات الصرف
37	خلاصة الفصل الأول
65-38	الفصل الثاني: مدخل لميزان المدفوعات
39	تمهيد
40	المبحث الاول: ماهية ميزان المدفوعات
40	المطلب الاول: مفهوم ميزان المدفوعات وآلية القيد فيه
40	الفرع الاول: تعريف ميزان المدفوعات
41	الفرع الثاني: اقسام ميزان المدفوعات
42	الفرع الثالث: كيفية القيد في ميزان المدفوعات
44	المطلب الثاني: وظائف و خصائص و مميزات ميزان المدفوعات
44	الفرع الاول: وظائف ميزان المدفوعات.
44	الفرع الثاني: الخصائص العامة لميزان المدفوعات
45	الفرع الثالث: مميزات ميزان مدفوعات البلدان النامية
47	الفرع الرابع: ميزة ميزان المدفوعات الجزائري
47	المطلب الثالث: الميزان التجاري

47	الفرع الاول: ماهية الميزان التجاري
50	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري
52	الفرع الثالث: أثر تخفيض العملة على الدول النامية
53	الفرع الرابع: قياس أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري
56	المبحث الثاني: وضعيات ميزان المدفوعات وكيفية علاج الخلل
56	المطلب الاول: الوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات
56	الفرع الاول: توازن ميزان المدفوعات
57	الفرع الثاني: اختلال التوازن في ميزان المدفوعات
58	المطلب الثاني: انواع الاختلالات التي تمس ميزان المدفوعات واسبابها
58	الفرع الاول: انواع الاختلالات في ميزان المدفوعات
59	الفرع الثاني: الاسباب الاختلال في ميزان المدفوعات
60	المطلب الثالث: الأسباب الداخلية لظاهرة العجز في ميزان مدفوعات البلدان النامية
60	الفرع الاول: نمط التنمية والتصنيع واتساع فجوة الموارد المحلية
61	الفرع الثاني: تزايد معدلات التضخم وهروب الاموال الى الخارج
61	المطلب الرابع: طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات
62	الفرع الاول: التعديل الآلي لميزان المدفوعات
62	الفرع الثاني: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة
64	الفرع الثالث: طريقة المرونات
65	خلاصة الفصل الثاني
88-66	الفصل الثالث: تطور سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري
67	تمهيد
68	المبحث الاول: واقع سعر صرف الجزائر
68	المطلب الاول: تطور نظام سعر الصرف في الجزائر
68	الفرع الاول: منطقة الفرنك
69	الفرع الثاني: ربط الدينار مع الفرنك الفرنسي

69	الفرع الثالث: الربط بسلة عملات
70	الفرع الرابع: التعويم المدار
71	المطلب الثاني: سياسة سعر صرف الدينار الجزائري
71	الفرع الاول : الرقابة على الصرف في ظل الاحتكار
72	الفرع الثاني: سياسة التخفيض
74	الفرع الثالث: الرقابة على الصرف في ظل اقتصاد السوق
75	المطلب الثالث: تطور سعر صرف الدينار
75	الفرع الاول: فترة السبعينات
75	الفرع الثاني: فترة الثمانينات
76	الفرع الثالث: فترة التسعينات
76	الفرع الرابع: فترة 2000-2009
77	الفرع الخامس : فترة 2010-2014
78	المبحث الثاني: واقع الميزان التجاري الجزائري
78	المطلب الاول: تطور سياسة التجارة الخارجية في الجزائر
78	الفرع الاول: الفترة 1986_ 1994
79	الفرع الثاني: فترة ما بعد 1994
79	المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية
80	الفرع الاول: فترة الستينات
80	الفرع الثاني: فترة السبعينات
81	الفرع الثالث: فترة الثمانينات
81	الفرع الرابع: فترة التسعينات
82	الفرع الخامس: فترة (2000-2010).
83	الفرع السادس: فترة (2010-2014)
83	المطلب الثالث: تطور الواردات
83	الفرع الاول : فترة الستينات

84	الفرع الثاني: فترة السبعينات
84	الفرع الثالث: فترة الثمانينات
84	الفرع الرابع: فترة التسعينات
85	الفرع الخامس: الفترة(2000 – 2010).
86	الفرع السادس: الفترة(2010-2014).
87	المطلب الرابع: طبيعة صافي الميزان التجاري منذ 1986
88	خلاصة الفصل الثالث
90-125	الفصل الرابع: قياس أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري
90	تمهيد
91	المبحث الاول : ماهية القياس الاقتصادي
91	المطلب الاول : مدخل للتحليل الاقتصادي
91	الفرع الاول : النظرية الاقتصادية
92	الفرع الثاني: طرق التحليل الاقتصادي
92	المطلب الثاني: مفهوم واهداف الاقتصاد القياسي وعلاقته بالعلوم الخرى
92	الفرع الاول: مفهوم الاقتصاد القياسي
92	الفرع الثاني : أهداف الاقتصاد القياسي
93	الفرع الثالث: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى
94	المطلب الثالث: مجالات وفروع الاقتصاد القياسي
94	الفرع الثاني: فروع الاقتصاد القياسي
95	الفرع الثالث: انواع النماذج القياسية
96	المطلب الرابع: معايير الاختبار الاحصائي للنموذج القياسي.
96	الفرع الاول: المؤشرات التي يعتمدها الاقتصاد القياسي
98	الفرع الثاني: النموذج القياسي
99	الفرع الثالث: تحليل الانحدار الخطي البسيط

100	الفرع الرابع: نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR
104	المبحث الثاني: نماذج افتراضية لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري.
104	المطلب الاول: التأثير من خلال مرونة الصادرات والواردات.
104	الفرع الاول: مرونة الطلب على الواردات
105	الفرع الثاني: مرونة الطلب الصادرات
106	الفرع الثالث : مرونة الصادرات تساوي مرونة الواردات
108	المطلب الثاني: جنسية كل من عملة الصادرات والمواد الاولية كعامل ربط بين سعر الصرف والميزان التجاري
108	الفرع الاول: تبعات بيع الصادرات بالعملة الاجنبية على الميزان التجاري
109	الفرع الثاني: جنسية المواد الاولية كمؤثر في محصلة الميزان التجاري
112	المطلب الثالث: الاثر الحقيقي والاسمي على الميزان التجاري الذي يخلفه سعر الصرف بتغيره
112	الفرع الاول: التغير الحقيقي في الميزان التجاري الناتج عن تغير سعر الصرف
113	الفرع الثاني: التغير الاسمي في الميزان التجاري الناتج عن تغير سعر الصرف
115	المبحث الثالث: تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2014-1986
115	المطلب الأول : دراسة استقراريه السلاسل الزمنية.
115	الفرع الاول : سلسلة سعر الصرف
118	الفرع الثاني: سلسلة الميزان التجاري
120	المطلب الثاني: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني
122	المطلب الثالث: تقدير النموذج واختبار النموذج
122	الفرع الاول: تقدير النموذج
122	الفرع الثاني: اختبار النموذج
124	خلاصة الفصل الرابع
127-126	خاتمة عامة

135-129	قائمة المراجع
140-137	فهرس الاشكال والجداول
148-142	فهرس المحتويات
149	قائمة الملاحق
162-150	الملاحق
163	الملخص

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): جدول لتطور قيمة الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري وكذا سعر الصرف من 1986 إلى 2014

ann	BC	TC	M	X
1986	-6.610000	4.702317	14.80000	8.190000
1987	-2.760000	4.849741	12.28000	9.520000
1988	-4.240000	5.914767	13.40000	9.160000
1989	-5.500000	7.608558	15.90000	10.40000
1990	-1.000000	8.957508	15.50000	14.50000
1991	2.500000	18.47287	10.80000	13.30000
1992	0.700000	21.83608	11.45000	12.15000
1993	-0.700000	23.34541	11.60000	10.90000
1994	-1.510000	35.05850	11.10000	9.590000
1995	-1.200000	47.66273	12.10000	10.90000
1996	1.800000	54.74893	12.20000	14.00000
1997	4.600000	57.70735	10.30000	14.90000
1998	0.000000	58.73896	10.90000	10.90000
1999	1.500000	66.57388	11.50000	13.00000
2000	10.90000	75.25979	11.70000	22.60000
2001	8.100000	77.21502	11.90000	20.00000
2002	5.500000	79.68190	14.50000	20.00000
2003	9.800000	77.39498	16.20000	26.00000
2004	12.30000	72.06065	21.80000	34.10000
2005	24.00000	73.27631	24.80000	48.80000
2006	31.80000	72.64662	25.20000	57.00000
2007	31.70000	69.29240	31.60000	63.30000
2008	39.90000	64.58280	39.20000	79.10000
2009	6.200000	72.64742	34.30000	40.50000
2010	15.10000	74.38598	34.80000	49.90000
2011	28.00000	72.93788	44.90000	72.90000
2012	16.00000	77.53000	50.00000	66.00000
2013	10.70000	79.38000	55.00000	65.70000
2014	4.300000	80.73000	58.30000	62.60000

www.worldbank.org
www.ons.dz
www.forex.com

المصدر: البنك العالمي _ الموقع للاطلاع
: الدوان الوطني للاحصاءات _ الموقع للاطلاع
: الفوركس _ الموقع للاطلاع

الوحدات :

X _ : الصادرات بالمليار دولار امريكي.

M _ : الواردات بالمليار دولار امريكي.

BC _ : صافي الميزان التجاري بالمليار دولار امريكي.

TC _ : سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار امريكي.

ann _ : السنوات.

الملاحق

الملحق رقم (02): جدول فيش TABLE DE FISCHER – SNEDECOR

	v_1	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	12	15	20	
v_2															
1		161	199,5	215,7	224,6	230,2	234	236,8	239	240,5	241,9	243,9	245,9	248	
2		18,5	19	19,16	19,25	19,3	19,33	19,35	19,4	19,38	19,4	19,41	19,43	19,45	
3		10,1	9,55	9,28	9,12	9,01	8,94	8,89	8,85	8,81	8,79	8,74	8,7	8,66	
4		7,71	6,94	6,59	6,39	6,26	6,16	6,09	6,04	6	5,96	5,91	5,86	5,8	
5		6,61	5,79	5,41	5,19	5,05	4,95	4,88	4,82	4,77	4,74	4,68	4,62	4,56	
6		5,99	5,14	4,76	4,53	4,39	4,28	4,21	4,15	4,1	4,06	4	3,94	3,87	
7		5,59	4,74	4,35	4,12	3,97	3,87	3,79	3,73	3,68	3,64	3,57	3,51	3,44	
8		5,32	4,46	4,07	3,84	3,69	3,58	3,5	3,44	3,39	3,35	3,28	3,22	3,15	
9		5,12	4,26	3,86	3,63	3,48	3,37	3,29	3,23	3,18	3,14	3,07	3,01	2,94	
10		4,96	4,1	3,71	3,48	3,33	3,22	3,14	3,07	3,02	2,98	2,91	2,85	2,77	
11		4,84	3,98	3,59	3,36	3,2	3,09	3,01	2,95	2,9	2,85	2,79	2,72	2,65	
12		4,75	3,89	3,49	3,26	3,11	3	2,91	2,85	2,8	2,75	2,69	2,62	2,54	
13		4,67	3,81	3,41	3,18	3,03	2,92	2,83	2,77	2,71	2,67	2,6	2,53	2,46	
14		4,6	3,74	3,34	3,11	2,96	2,85	2,76	2,7	2,65	2,6	2,53	2,46	2,39	
15		4,54	3,68	3,29	3,06	2,9	2,79	2,71	2,64	2,59	2,54	2,48	2,4	2,33	
16		4,49	3,63	3,24	3,01	2,85	2,74	2,66	2,59	2,54	2,49	2,42	2,35	2,28	
17		4,45	3,59	3,2	2,96	2,81	2,7	2,61	2,55	2,49	2,45	2,38	2,31	2,23	
18		4,41	3,55	3,16	2,93	2,77	2,66	2,58	2,51	2,46	2,41	2,34	2,27	2,19	
19		4,38	3,52	3,13	2,9	2,74	2,63	2,54	2,48	2,42	2,38	2,31	2,23	2,16	
20		4,35	3,49	3,1	2,87	2,71	2,6	2,51	2,45	2,39	2,35	2,28	2,2	2,12	
21		4,32	3,47	3,07	2,84	2,68	2,57	2,49	2,42	2,37	2,32	2,25	2,18	2,1	
22		4,3	3,44	3,05	2,82	2,66	2,55	2,46	2,4	2,34	2,3	2,23	2,15	2,07	
23		4,28	3,42	3,03	2,8	2,64	2,53	2,44	2,37	2,32	2,27	2,2	2,13	2,05	
24		4,26	3,4	3,01	2,78	2,62	2,51	2,42	2,36	2,3	2,25	2,18	2,11	2,03	
25		4,24	3,39	2,99	2,76	2,6	2,49	2,4	2,34	2,28	2,24	2,16	2,09	2,01	
26		4,23	3,37	2,98	2,74	2,59	2,47	2,39	2,32	2,27	2,22	2,15	2,07	1,99	
27		4,21	3,35	2,96	2,73	2,57	2,46	2,37	2,31	2,25	2,2	2,13	2,06	1,97	
28		4,2	3,34	2,95	2,71	2,56	2,45	2,36	2,29	2,24	2,19	2,12	2,04	1,96	
29		4,18	3,33	2,93	2,7	2,55	2,43	2,35	2,28	2,22	2,18	2,1	2,03	1,94	
30		4,17	3,32	2,92	2,69	2,53	2,42	2,33	2,27	2,21	2,16	2,09	2,01	1,93	
40		4,08	3,23	2,84	2,61	2,45	2,34	2,25	2,18	2,12	2,08	2	1,92	1,84	
60		4	3,15	2,76	2,53	2,37	2,25	2,17	2,1	2,04	1,99	1,92	1,84	1,75	
120		3,92	3,07	2,68	2,45	2,29	2,17	2,09	2,02	1,96	1,91	1,83	1,75	1,66	
infini		3,84	3	2,6	2,37	2,21	2,1	2,01	1,94	1,88	1,83	1,75	1,67	1,57	

المصدر: <http://eduscol.education.fr/rnchimie/math/benichou/tables/testf/tablef.htm>

الملاحق

الملحق رقم (03)

T-Distribution Table

جدول توزيع ستودنت

df	$\alpha = 0.1$	0.05	0.025	0.01	0.005	0.001	0.0005
∞	$t_{\alpha}=1.282$	1.645	1.960	2.326	2.576	3.091	3.291
1	3.078	6.314	12.706	31.821	63.656	318.289	636.578
2	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925	22.328	31.600
3	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841	10.214	12.924
4	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604	7.173	8.610
5	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032	5.894	6.869
6	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707	5.208	5.959
7	1.415	1.895	2.365	2.998	3.499	4.785	5.408
8	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355	4.501	5.041
9	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250	4.297	4.781
10	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169	4.144	4.587
11	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106	4.025	4.437
12	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055	3.930	4.318
13	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012	3.852	4.221
14	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977	3.787	4.140
15	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947	3.733	4.073
16	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921	3.686	4.015
17	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898	3.646	3.965
18	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878	3.610	3.922
19	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861	3.579	3.883
20	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845	3.552	3.850
21	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831	3.527	3.819
22	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819	3.505	3.792
23	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807	3.485	3.768
24	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797	3.467	3.745
25	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787	3.450	3.725
26	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779	3.435	3.707
27	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771	3.421	3.689
28	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763	3.408	3.674
29	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756	3.396	3.660
30	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750	3.385	3.646
60	1.296	1.671	2.000	2.390	2.660	3.232	3.460
120	1.289	1.658	1.980	2.358	2.617	3.160	3.373
∞	1.282	1.645	1.960	2.326	2.576	3.091	3.291

<http://www.socr.ucla.edu/applets.dir/t-table.html>

المصدر:

الملاحق

الملحق رقم (04): جدول ديرين واتسون

جدول (٥-١) ديرين واتسون عند مستوى معنوية ٥ %

Durbin- Watson Tables

$d_L =$, $d_U =$

Significance Points of d_L and d_U at 5 %

n	K=1		K=2		K=3		K=4		K=5	
	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.82	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.40	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.86	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.76	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.75	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83
31	1.36	1.50	1.30	1.57	1.23	1.65	1.16	1.74	1.09	1.83
32	1.37	1.50	1.31	1.57	1.24	1.65	1.18	1.73	1.11	1.82
33	1.38	1.51	1.32	1.58	1.26	1.65	1.19	1.73	1.13	1.81
34	1.39	1.51	1.33	1.58	1.27	1.65	1.21	1.73	1.15	1.81
35	1.40	1.52	1.34	1.58	1.28	1.65	1.22	1.73	1.16	1.80
36	1.41	1.52	1.35	1.59	1.29	1.65	1.24	1.73	1.18	1.80
37	1.42	1.53	1.36	1.59	1.31	1.66	1.25	1.72	1.19	1.80
38	1.43	1.54	1.37	1.59	1.32	1.66	1.26	1.72	1.21	1.79
39	1.43	1.54	1.38	1.60	1.33	1.66	1.27	1.72	1.22	1.79
40	1.44	1.54	1.39	1.60	1.34	1.66	1.29	1.72	1.23	1.79
45	1.48	1.57	1.43	1.62	1.38	1.67	1.34	1.72	1.29	1.78
50	1.50	1.59	1.46	1.63	1.42	1.67	1.38	1.72	1.34	1.77
55	1.53	1.60	1.49	1.64	1.45	1.68	1.41	1.72	1.38	1.77
60	1.55	1.62	1.51	1.65	1.48	1.69	1.44	1.73	1.41	1.77
65	1.57	1.63	1.54	1.66	1.50	1.70	1.47	1.73	1.44	1.77
70	1.58	1.64	1.55	1.67	1.52	1.70	1.49	1.74	1.46	1.77
75	1.60	1.65	1.57	1.68	1.54	1.71	1.51	1.74	1.49	1.77
80	1.61	1.66	1.59	1.69	1.56	1.72	1.53	1.74	1.51	1.77
85	1.62	1.67	1.60	1.70	1.57	1.72	1.55	1.75	1.52	1.77
90	1.63	1.68	1.61	1.70	1.59	1.73	1.57	1.75	1.54	1.78
95	1.64	1.69	1.62	1.71	1.60	1.73	1.58	1.75	1.56	1.78
100	1.65	1.69	1.63	1.72	1.61	1.74	1.59	1.76	1.57	1.78

عدد المتغيرات التفسيرية بدون الحد الثابت = k

LOI DE STUDENT AVEC k DEGRÉS DE LIBERTÉ
QUANTILES D'ORDRE $1 - \alpha$

	0.25	0.20	0.15	0.10	0.05	0.025	0.010	0.005	0.0025	0.0010	0.0005
1	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.71	31.82	63.66	127.3	318.3	636.6
2	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925	14.09	22.33	31.60
3	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841	7.453	10.21	12.92
4	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604	5.598	7.173	8.610
5	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032	4.773	5.893	6.869
6	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707	4.317	5.208	5.959
7	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.365	2.998	3.499	4.029	4.785	5.408
8	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355	3.833	4.501	5.041
9	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250	3.690	4.297	4.781
10	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169	3.581	4.144	4.587
11	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106	3.497	4.025	4.437
12	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055	3.428	3.930	4.318
13	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012	3.372	3.852	4.221
14	0.692	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977	3.326	3.787	4.140
15	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947	3.286	3.733	4.073
16	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921	3.252	3.686	4.015
17	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898	3.222	3.646	3.965
18	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878	3.197	3.610	3.922
19	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861	3.174	3.579	3.883
20	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845	3.153	3.552	3.850
21	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831	3.135	3.527	3.819
22	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819	3.119	3.505	3.792
23	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807	3.104	3.485	3.767
24	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797	3.091	3.467	3.745
25	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787	3.078	3.450	3.725
26	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779	3.067	3.435	3.707
27	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771	3.057	3.421	3.690
28	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763	3.047	3.408	3.674
29	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756	3.038	3.396	3.659
30	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750	3.030	3.385	3.646
40	0.681	0.851	1.050	1.303	1.684	2.021	2.423	2.704	2.971	3.307	3.551
50	0.679	0.849	1.047	1.299	1.676	2.009	2.403	2.678	2.937	3.261	3.496
60	0.679	0.848	1.045	1.296	1.671	2.000	2.390	2.660	2.915	3.232	3.460
80	0.678	0.846	1.043	1.292	1.664	1.990	2.374	2.639	2.887	3.195	3.416
100	0.677	0.845	1.042	1.290	1.660	1.984	2.364	2.626	2.871	3.174	3.390
120	0.677	0.845	1.041	1.289	1.658	1.980	2.358	2.617	2.860	3.160	3.373
∞	0.674	0.842	1.036	1.282	1.645	1.960	2.326	2.576	2.807	3.090	3.291

الملاحق

_الملحق رقم (06): اختبار ديكي فالور في المستوى بالنسبة للسلسلة TC خلال الفترة 1986-2014 تحوي ثابت

Null Hypothesis: TC has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.692790	0.4238
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(TC)

Method: Least Squares

Date: 05/21/15 Time: 10:46

Sample (adjusted): 1987 2014

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.052043	0.030744	-1.692790	0.1024
C	5.418648	1.804971	3.002070	0.0059
R-squared	0.099272	Mean dependent var		2.715274
Adjusted R-squared	0.064629	S.D. dependent var		4.602149
S.E. of regression	4.450950	Akaike info criterion		5.892861
Sum squared resid	515.0849	Schwarz criterion		5.988019
Log likelihood	-80.50006	Hannan-Quinn criter.		5.921952
F-statistic	2.865539	Durbin-Watson stat		1.298201
Prob(F-statistic)	0.102446			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

_الملحق رقم(07): اختبار ديكي فالور في المستوى بالنسبة للسلسلة TC خلال الفترة 1986-2014 تحوي اتجاه عام

Null Hypothesis: TC has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.655058	0.9669
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(TC)

Method: Least Squares

Date: 05/21/15 Time: 10:47

Sample (adjusted): 1987 2014

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.046364	0.070779	-0.655058	0.5184
C	5.434736	1.849182	2.938995	0.0070
@TREND("1986")	-0.021452	0.239734	-0.089484	0.9294
R-squared	0.099560	Mean dependent var		2.715274
Adjusted R-squared	0.027525	S.D. dependent var		4.602149
S.E. of regression	4.538370	Akaike info criterion		5.963970
Sum squared resid	514.9200	Schwarz criterion		6.106706
Log likelihood	-80.49558	Hannan-Quinn criter.		6.007606
F-statistic	1.382108	Durbin-Watson stat		1.305921
Prob(F-statistic)	0.269577			

الملاحق

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

_الملحق رقم(08): اختبار ديكي فالور في المستوى بالنسبة للسلسلة TC خلال الفترة 1986-2014 تحوي ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: TC has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.704012	0.8614
Test critical values: 1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(TC)

Method: Least Squares

Date: 05/21/15 Time: 10:48

Sample (adjusted): 1988 2014

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	0.011472	0.016295	0.704012	0.4879
D(TC(-1))	0.496297	0.181653	2.732109	0.0114
R-squared	0.054636	Mean dependent var		2.810380
Adjusted R-squared	0.016821	S.D. dependent var		4.661693
S.E. of regression	4.622319	Akaike info criterion		5.970857
Sum squared resid	534.1459	Schwarz criterion		6.066845
Log likelihood	-78.60658	Hannan-Quinn criter.		5.999400
Durbin-Watson stat	1.969060			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

_الملحق رقم(09): نتائج اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى للسلسلة TC خلال الفترة 1986-2014 تحوي ثابت

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.372606	0.0212
Test critical values: 1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(TC,2)

Method: Least Squares

Date: 05/21/15 Time: 10:51

Sample (adjusted): 1988 2014

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-0.621076	0.184153	-3.372606	0.0024
C	1.762337	0.987550	1.784555	0.0865
R-squared	0.312705	Mean dependent var		0.044540
Adjusted R-squared	0.285213	S.D. dependent var		5.199940
S.E. of regression	4.396293	Akaike info criterion		5.870588
Sum squared resid	483.1848	Schwarz criterion		5.966575
Log likelihood	-77.25293	Hannan-Quinn criter.		5.899130
F-statistic	11.37447	Durbin-Watson stat		1.921730
Prob(F-statistic)	0.002427			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

الملاحق

_الملحق رقم (10): نتائج اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى للسلسلة TC خلال اتجاه عام الفترة 1986-2014 تحوي

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.673537	0.0420
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/21/15 Time: 10:52
Sample (adjusted): 1988 2014
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-0.694660	0.189098	-3.673537	0.0012
C	4.234217	2.065876	2.049598	0.0515
@TREND("1986")	-0.151224	0.111542	-1.355758	0.1878
R-squared	0.361598	Mean dependent var		0.044540
Adjusted R-squared	0.308398	S.D. dependent var		5.199940
S.E. of regression	4.324407	Akaike info criterion		5.870866
Sum squared resid	448.8118	Schwarz criterion		6.014848
Log likelihood	-76.25669	Hannan-Quinn criter.		5.913679
F-statistic	6.796929	Durbin-Watson stat		1.936969
Prob(F-statistic)	0.004583			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

_الملحق رقم(11) : نتائج اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى للسلسلة TC خلال الفترة 1986-2014 تحوي ثابت واتجه عام

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.749106	0.0079
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/21/15 Time: 10:53
Sample (adjusted): 1988 2014
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TC(-1))	-0.451581	0.164265	-2.749106	0.0107
R-squared	0.225153	Mean dependent var		0.044540
Adjusted R-squared	0.225153	S.D. dependent var		5.199940
S.E. of regression	4.577266	Akaike info criterion		5.916415
Sum squared resid	544.7356	Schwarz criterion		5.964409
Log likelihood	-78.87160	Hannan-Quinn criter.		5.930686
Durbin-Watson stat	2.010359			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

الملاحق

الملحق رقم(12) : اختبار ديكي فالور في لسلسلة المستوى الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة 1986-2014 تحوي ثابت

Null Hypothesis: BC has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.150938	0.2276
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(BC)

Method: Least Squares

Date: 05/21/15 Time: 11:00

Sample (adjusted): 1987 2014

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.273871	0.127327	-2.150938	0.0410
C	2.713442	1.895477	1.431536	0.1642
R-squared	0.151063	Mean dependent var		0.389643
Adjusted R-squared	0.118411	S.D. dependent var		8.777268
S.E. of regression	8.241235	Akaike info criterion		7.124927
Sum squared resid	1765.867	Schwarz criterion		7.220084
Log likelihood	-97.74897	Hannan-Quinn criter.		7.154017
F-statistic	4.626534	Durbin-Watson stat		2.121160
Prob(F-statistic)	0.040951			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

الملحق رقم(13) : اختبار ديكي فالور في لسلسلة المستوى الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة 1986-2014 تحوي اتجاه عام

Null Hypothesis: BC has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.476477	0.3361
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(BC)

Method: Least Squares

Date: 05/21/15 Time: 11:01

Sample (adjusted): 1987 2014

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.486310	0.196372	-2.476477	0.0204
C	-1.532775	3.553242	-0.431374	0.6699
@TREND("1986")	0.417156	0.297361	1.402862	0.1730
R-squared	0.213015	Mean dependent var		0.389643
Adjusted R-squared	0.150056	S.D. dependent var		8.777268
S.E. of regression	8.091973	Akaike info criterion		7.120579
Sum squared resid	1637.001	Schwarz criterion		7.263316
Log likelihood	-96.68811	Hannan-Quinn criter.		7.164215
F-statistic	3.383405	Durbin-Watson stat		1.856161
Prob(F-statistic)	0.050070			

الملاحق

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

_ الملحق رقم(14) : اختبار ديكي فالور في لسلسلة المستوى الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة 1986-2014 تحوي ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.594075	0.1030
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 05/21/15 Time: 11:02
Sample (adjusted): 1987 2014
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.169982	0.106633	-1.594075	0.1226
R-squared	0.084151	Mean dependent var		0.389643
Adjusted R-squared	0.084151	S.D. dependent var		8.777268
S.E. of regression	8.399848	Akaike info criterion		7.129365
Sum squared resid	1905.051	Schwarz criterion		7.176944
Log likelihood	-98.81111	Hannan-Quinn criter.		7.143910
Durbin-Watson stat	2.184563			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

_ الملحق رقم(15) : اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة الميزان التجاري خلال الفترة 1986-2014 تحوي ثابت

الملاحق

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.101189	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/21/15 Time: 11:04
Sample (adjusted): 1988 2014
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.205102	0.197519	-6.101189	0.0000
C	0.392975	1.718314	0.228698	0.8210
R-squared	0.598229	Mean dependent var		-0.379630
Adjusted R-squared	0.582158	S.D. dependent var		13.77513
S.E. of regression	8.904341	Akaike info criterion		7.282142
Sum squared resid	1982.182	Schwarz criterion		7.378130
Log likelihood	-96.30892	Hannan-Quinn criter.		7.310684
F-statistic	37.22451	Durbin-Watson stat		2.078958
Prob(F-statistic)	0.000002			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

الملحق رقم (16): اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة الميزان التجاري خلال الفترة 1986-2014 تحوي اتجاه عام

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.086202	0.0002
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/21/15 Time: 11:05
Sample (adjusted): 1988 2014
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.219539	0.200378	-6.086202	0.0000
C	2.842865	3.781903	0.751702	0.4595
@TREND("1986")	-0.162709	0.223195	-0.728999	0.4731
R-squared	0.606933	Mean dependent var		-0.379630
Adjusted R-squared	0.574177	S.D. dependent var		13.77513
S.E. of regression	8.988977	Akaike info criterion		7.334314
Sum squared resid	1939.241	Schwarz criterion		7.478296
Log likelihood	-96.01324	Hannan-Quinn criter.		7.377128
F-statistic	18.52914	Durbin-Watson stat		2.103643
Prob(F-statistic)	0.000014			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

الملاحق

الملحق رقم (17) : اختبار ديكي فالور في الفروق من الدرجة الأولى لسلسلة الميزان التجاري خلال الفترة 1986-2014 تحوي ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.215249	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC,2)
Method: Least Squares
Date: 05/21/15 Time: 11:06
Sample (adjusted): 1988 2014
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	-1.201773	0.193359	-6.215249	0.0000
R-squared	0.597389	Mean dependent var		-0.379630
Adjusted R-squared	0.597389	S.D. dependent var		13.77513
S.E. of regression	8.740553	Akaike info criterion		7.210158
Sum squared resid	1986.329	Schwarz criterion		7.258152
Log likelihood	-96.33713	Hannan-Quinn criter.		7.224429
Durbin-Watson stat	2.079389			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

الملحق رقم (18) : معاملات النموذج

الملاحق

Bayesian VAR Estimates
 Date: 05/25/15 Time: 15:31
 Sample (adjusted): 1987 2014
 Included observations: 28 after adjustments
 Prior type: Litterman/Minnesota
 Initial residual covariance: Univariate AR
 Hyper-parameters: Mu: 0, L1: 0.1, L2: 0.99, L3: 1
 Standard errors in () & t-statistics in []

	BC	TC
BC(-1)	0.158541 (0.08497) [1.86587]	0.034861 (0.04556) [0.76509]
TC(-1)	0.216332 (0.05873) [3.68319]	0.856957 (0.03172) [27.0153]
C	-3.707990 (3.25400) [-1.13952]	9.849894 (1.75851) [5.60126]
R-squared	0.510566	0.965545
Adj. R-squared	0.471411	0.962788
Sum sq. resids	1945.381	666.7220
S.E. equation	8.821294	5.164192
F-statistic	13.03970	350.2877
Mean dependent	8.874643	54.66061
S.D. dependent	12.13314	26.77083

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8